

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

في الخطة الشاملة للثقافة العربية

الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي

①

تونس 1992



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة الثقافة

في الخطة الشاملة للثقافة العربية (1)

الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي

تونس 1992



الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة .ـ تونس : المنظمة، 1992 .ـ 185 ص .ـ (في الخطة الشاملة للثقافة العربية؛①).

ق / 1992 / 10 / 007

المحتويات

تقـديـم

أقرّ مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في دورته الخامسة المنعقدة بمقر المنظمة بتونس في نوفمبر / تشرين الثاني 1985 (الخطة الشاملة للثقافة العربية) ومما جاء في قرار المؤتمر ما يلي :

- الموافقة على هذه الخطة باعتبارها دراسة أساسية ومبدئية شاملة.. يسترشد بها في العمل الثقافي على المستويين القومي والقطري في المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- دعوة المدير العام إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن، وعلى المستويات القومية والقطرية حتى يتسنى دراستها واثراؤها في اجتماعات وندوات فكرية.
- دعوة المنظمة إلى تقديم التصورات والاجراءات المعينة على تنفيذ هذه الخطة على المستويين القطري والقومي إلى اللجنة الدائمة للثقافة العربية وإلى المؤتمر في الدورات القادمة.

واستجابة لهذه القرارات، بادرت إدارة الثقافة بالتخطيط لعقد سلسلة حلقات دراسية حول محاور الخطة قصد استنباط الوسائل التنفيذية لهذه الوثيقة التاريخية، والنزول بها إلى أرضية الواقع، وتحويل النصوص النظرية إلى برامج تنفيذية، والتوجهات العامة، إلى ممارسة يومية، ايمانا منا بان التخطيط الثقافي مهما بلغ في بعده القطري، وشموله الفكري، لن يكسب شرعيته التاريخية إلا اذا كان مشفوعا بواقعية تطبيقية، تواكب العمل الثقافي، وتحمي حقوقه المادية والأدبية، وتمنحه الطمأنينة النفسية المعينة على الابداع، والحرية الفكرية المعبّرة عن الذات.

وفي سبيل ضمان أسلم الطرق لاتصاف الخطة الشاملة للثقافة العربية، ونقلها نقلة أمينة من الصياغة النظرية إلى الصياغة التطبيقية، لم نجد مثل (الاتحادات القومية والقطرية التخصصية) قناة ومعبرا للخطة إلى واقع الممارسة والمعاناة. فهذه الاتحادات بحكم تخصصها، وامتداد نشاطها، وتنوع تشكيلها، هي الحلقة الوسطى، بين الخطة وثيقة، والخطة ممارسة، والمعبّر الأمين للخطة من صياغة نظرية إلى مواطنة كريمة، وحرية مسؤولة، وابداع متميز، وحقوق مصونة، فالتخطيط استقراء للواقع في البداية،

وعودة إليه في النهاية. والخطة في المنطلق مشاكل وقضايا، وهي في المصب معالجة وحلول.

وفي هذا النطاق عقدت المنظمة ندوتين سنة 1990 الأولى في موضوع (الثقافة بوصفها صناعة) وذلك بالتعاون مع اتحاد الناشرين العرب بالجماهيرية الليبية، والثانية في موضوع (الثقافة بوصفها ابداعا) بالتعاون مع اتحاد الكتّاب العرب الجمهورية العربية السورية. عقدت الأولى في شهر فبراير والثانية في شهر نوفمبر من نفس السنة.

وفي أواخر شهر ابريل 1991 عقدت المنظمة ندوة ثالثة بدولة الامارات العربية المتحدة في موضوع (الثقافة بوصفها تعبيرا) بالتعاون مع اتحاد كتّاب وأدباء دولة الامارات العربية المتحدة وندوة عن (الثقافة بوصفها تراثا قوميا) هي الرابعة في سلسلة هذه الندوات، عقدت بالتعاون مع رابطة الكتّاب الأردنيين في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في نفس الشهر من السنة نفسها. وقد حظيت هذه الندوات برضى السادة وزراء الثقافة الذين وجهوا في الدورة السابعة لمؤتمرهم إلى المزيد من عقد هذه الندوات مع الخبراء المختصين لاشاعة التعريف بالخطة الشاملة للثقافة العربية واقتراح وسائل وطرائق لتنفيذها ورفع نتائج وحصائل هذه الندوات إليهم في الدورات القادمة التي سيعقدونها.

وفي الدورة الثامنة للمؤتمر التي عقدت بالقاهرة في يونيو / حزيران 1991 وبعد اطلاع السادة الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي على نتائج آخر الندوات التي عقدتها المنظمة في هذا النطاق. أصدر المؤتمر قراره التالي :

- دعوة المنظمة إلى عقد المزيد من اللقاءات والندوات الدراسية للتعريف بالخطة الشاملة ووضع تصورات تنفيذية لها، وذلك بالتعاون مع المنظمات والاتحادات والجمعيات المعنية بهذه الخطة.
- دعوة المنظمة إلى نشر وقائع الندوات التي عقدتها المنظمة حول الخطة في الدورتين الماضيتين 1989–1990 / 1990–1991، وتوزيعها على أوسع نطاق تعميما للفوائد الناتجة عنها.
- دعوة المنظمة إلى توفير الوسائل لاستيعاب ما ورد من مقترحات وتوصيات في تلك الندوات في مشروعاتها وبرامجها للدورات القريبة المقبلة.

والمنظمة اذ تصدر وقائع هذه الندوات في كتاب، انما تضع قرارات المؤتمر العام للمنظمة في دوراته المتعاقبة، وقرارات مؤتمر وزراء الثقافة، موضع التنفيذ، وتستجيب لرغبة مشروعة، وحاجة ملحة في المكتبة العربية المعاصرة، لتعزيز جانب

(الخطة الشاملة للثقافة العربية) ذلك الانجاز الثقافي الحضاري الذي تعتز به المنظمة، واكساب هذه الوثيقة التاريخية نفسا جديد من اشاعة الوعي بها، وترشيد الاستلهام منها، وترجمة قراراتها وتوصياتها إلى برامج تنفيذية على الساحة العربية، برامج فيها الخير للحاضر، والريادة للمستقبل.

والله من وراء القصد،

الدكتور مسارع حسن الراوي
المدير العام

واقع النشر في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية

_______ علي عقلة عرسان

منذ اربعينات هذا القرن بدأ تلمس واقع النشر العربي بمقاربات لا ينتظمها منهج محدد لدراسة أزمة أو مواجهتها، فالازمة لم تكن قد ذرت قرنها بعد على النحو الذي نراه ونعالجه اليوم، وكان ما يكتب ينصب على علاقة القارىء بالكتاب والمؤلف بالناشر، في حدود ضيقة وباهتمامات فردية . ذلك أن حركة النشر كانت محصورة في مركزين كبيرين : القاهرة وبيروت، وما ينشر في عداهما من المدن والعواصم العربية كان قليلا، ولم تكن القطاعات الرسمية العامة قد دخلت على برامج الاهتمام بالثقافة بله بالنشر وقضايا الكتاب، وكانت معظم الأقطار العربية تعاني من الاستعمار المباشر ومن تأثير ثقافاته المركزة في أهداف على رأسها سحق الشخصية الثقافية العربية وتثبيت الاستعمار بتثبيت ثقافته وقيمها في العقول والوجدان.

في مطلع الستينات عقدت ندوتان حول قضايا النشر والكتاب احداهما في القاهرة 1962 عقدتها اليونسكو والثانية في بيروت 1962 عقدتها جمعية اصدقاء الكتاب اللبناني، والندوتان كانتا نتيجة مبادرتين من خارج القطاعات الرسمية العربية، ولكنهما بتقديري شكلتا بداية اهتمام رسمي وجدي بقضايا النشر والكتاب وعززتا الدعوات التي كانت تتضمنها بيانات مؤتمرات الكتاب والأدباء العرب للاهتمام بموضوع الكتاب والاطراف المعنية بانتاجه وبالانتفاع منه.

في 25 تموز 1970 أعلن رسميا، وبقرار عربي يصدر للمرة الأولى عن قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بوصفها وكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية، من أهدافها «التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في الحضارة العالمية والمشاركة ايجابيا فيها» وبدأت هذه المنظمة تأخذ دورًا متزايدًا في الساحة الثقافية العربية، وتُعنى بمشكلات هذه الساحة وتحاول أن تنسق الجهود، وتطرح المشكلات، وتقترح الحلول، وتسهم في وضع برامج العمل العربي، ومما اهتمت به اهتماما ملحوظا موضوع النشر العربي وما يواجهه من مشكلات والآفاق التي يتطلع الى بلوغها، والمناخ والشروط العامة التي تساعد عناصره الفاعلة على الوصول به إلى وضع افضل في ظلها.

في عام 1981 أسس بطرابلس عاصمة الجماهيرية اتحاد الناشرين في الأقطار العربية التي لا يوجد فيها اتحادات، ولمتابعة موضوعات النشر وقضايا الكتاب في أرض ملغّمة بالخلافات السياسية والصعوبات الناتجة عن تجذّر القطرية، وانعكاسات ذلك على الكتاب والناشر وعلى حركة تدفق الكتاب. وبعد ذلك بوقت غير طويل تأسس ا تحاد للموزعين العرب، وكان اتحاد الكتاب والأدباء العرب موجودًا منذ الخمسينات، وبذلك اتسعت شبكة المؤسسات والمنظمات القومية الشاملة لمعظم المعنيين بقضايا النشر المطبوع، واصبح من الممكن تنسيق جهودها بشكل أكثر فعالية.

في عام 1985 صدرت «تشريعات ثقافية» ذات صبغة قومية لها أهمية خاصة لا سيما فيما تشير إليه من توجه، وما تؤسس له مستقبلًا من عمل عربي عام وعلاقات محكومة بقواعد ثابتة في الدول الاثنتين والعشرين التي تشكل الوطن العربي، حتى الآن، وهذه التشريعات هي : قانون حماية المخطوطات العربية ـ الاتفاقية العربية لتيسير تداول الانتاج الثقافي ـ تشريع رعاية المبدعين ـ الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف(*).

عقدت في الفترة منذ عام 1970 عام تأسيس «الالكسو» وحتى عام 1989 تاريخ انعقاد هذه الندوة، عدة لقاءات وندوات هامة اقامتها «اليونسكو» و «الألكسو» واتحاد الناشرين العرب والاتحاد العام للادباء والكتاب العرب، ومجلس التعاون الخليجي، واتحادات ومؤسسات قطرية في الوطن العربي حول موضوعات النشر المطبوع، والمسموع ـ المرئي، والمسموع، وحول قضايا الكتاب، والأمن الثقافي العربي، والمكتبات، وتطور المعلومات وصلة ذلك بالنشر وتأثيره عليه وعلى آفاقه، مما يشكل رصيدًا من الأبحاث والدراسات والمقالات والتوصيات، وبعض الدراسات الميدانية لا يستهان به، تقدم بمجموعها ـ لمن يريد ـ امكانية لا بأس بها لرسم صورة عن واقع النشر في الوطن العربي، وتحديد المشكلات التي يعاني منها والمقترحات الكفيلة ـ اذا ما نفذت بتكامل عربي ـ بالخروج من مآزق ومشكلات تعترض واقع النشر وتعيقه عن التطور، وقد توّجت هذه الجهود بما تضمنته الخطة الشاملة للثقافة العربية، من وقائع ومقترحات ومقومات رؤية سليمة لواقع النشر وصناعاته وقضاياه، وهي الخطة التي أقرها المؤتمر العام للمنظمة المنعقد في تونس بين 21 ـ 24 ديسمبر / كانون الأول 1985.

وبهذه الحصيلة العامة من الجهد الذي بذله مختصون معنيون ومسؤولون في قطاعات النشر المطبوع، والتي تتصل بواقع وبمشكلات قابلة للحل، أصبح لدينا ما نستند إليه من معلومات ومعطيات تشكل أرضية ننطلق منها لمعالجة المشكلة، وإن كان ينقصنا بشكل

(*) كانت قد صدرت قبل ذلك ووقعت عليها 14 دولة وصدقتها ست دول فقط.

(**) انظر شيئا من ذلك منشورًا في مجلات : الثقافة العربية ـ الناشر العربي ـ الكاتب العربي ـ الآداب ـ المطبوعات الرسمية للألسكو لاسيما الخطة الشاملة ـ توصيات اليونسكو حول الكتاب في المنطقة العربية ـ مجّلة الموقف الأدبي ... الخ.

ملحوظ معطى احصائي دقيق عن دور النشر في القطاعين العام والخاص وعن المطبوع والمنشور وعن المكتبات والمطابع ومنافذ البيع والتسويق وما يتصل بذلك، لأن الاحصائيات التي وقفت عليها سواء تلك التي قدمتها «اليونسكو» أو التي قدمتها «الالكسو» في مجال الكتاب ودور النشر على سبيل المثال، لا تجعلني مطمئنا إليها تماما. وقد قارنت بين بعض الاحصائيات الصادرة عن اليونسكو والالكسو واحصائيات صادرة عن جهات أخرى، وسبرت بعض أرقام قطاع النشر في سورية فوجدت اختلافا واضحا في الاحصائيات، الأمر الذي يدعو الى المطالبة باهتمام دقيق في هذا المجال، وعدم الركون إلى الأرقام التي يصدّرها موظفون في وزارات التربية والتعليم لكلٍ من اليونسكو والألكسو، دون مسؤولية في بعض الحالات.

استنادا الى ما اشرت اليه من معطيات في الساحة الثقافية عموما وفي ساحة النشر المطبوع على وجه التخصيص استطيع القول : إن الجهد الذي نبذله لا بدّ أن يتنامى، معتمدًا على أسس ارساها الجهد السابق ـ جهد الباحثين والمشاركين في الندوات والمؤتمرات واللقاءات، وكذلك خلاصة التوصيات والمقترحات والدراسات الميدانية العربية ـ في إطار رغبة خالصة في إقامة البناء الذي يسهم فيه كل شخص أو فريق باضافة، أو بتصحيح خطأ وتمحيص قضية. وهو ما أظن أن ساحة العمل العربي تحتاج إليه، لا سيما في مجالات تتصل بالانتاج والانجاز والتخطيط المستندة الى معطيات حقيقية، مادية ومعنوية، وإلى قواعد ونظم وقوانين وعلاقات واحتياجات موضوعية تظهر في الممارسة اليومية، وتفرض وجودها على المهتمين والمتابعين.

وعليه فسوف أدقق في واقع النشر العربي بشيء من الايجاز معتمدًا على ما سبق ورصد أو شخّص من هذا الواقع وفيه، محاولا أن تكون اضافتي منسجمة مع ما يتطلبه الموقف، في هذا المجال، بعد أن أصبح هناك خطة شاملة للثقافة العربية، تسعى الجهات الساهرة عليها، والمهتمة بها، والمقتنعة بجدواها، إلى أن تتجسد في مؤسسات وانتاج وبرامج عمل، على الصعيدين القطري والقومي، من خلال رؤية قومية واضحة ومتماسكة، تحكم الجهد وتوظفه في الاطار العام لاهداف الخطة، التي وضعت خدمة لأهداف الأمة ومستقبلها.

يلاحظ أن مدلول النشر قد اتسع كثيرا بفضل التطور التقني السريع، وتنوّع وسائل الاتصال الحديثة، والتعاطي مع المعلومات بالوسائل المدهشة في سرعتها ودقتها ومواصفاتها، تلك التي أصبحت في متناول طالبيها ومحتاجيها. فهناك الأقمار الصناعية ومصارف المعلومات المتطورة المتصلة بها، وأنظمة الحواسيب المتقدمة، وشبكات الخطوط المتقنة من الألياف الزجاجية وسواها، وأجهزة العاكس التصويري ـ الفاكسيميلي ـ والتقنيات المعتمدة على الليزر في الطباعة والاتصال، وكل ذلك حقق ثورة في نظم المعلومات وسبل الاستفادة منها وطرق توصيلها والتعامل معها والوصول اليها.

وقد أصاب قطاعُ النشر حظًا وافرًا من هذا التطور، فلم يعد النشر مقتصرًا على مفهوم النشر المطبوع على الورق، أي الكتاب والدورية والنشرة، بل انتقل مفهوم النشر إلى ساحة

أوسع فشمل النشر المسموع، والمسموع ـ المرئي، بواسطة أشرطة ملائمة لكل من التقنيتين، في الاذاعة والتلفاز والفيديو، ولم تقتصر استفادة قطاع النشر المطبوع من تقنيات العصر فيما يتصل بتطور أساليب الطباعة واجهزتها وتقنياتها المتطورة ونتائجها الباهرة في السرعة والجودة فحسب، وانما شمل ذلك طرق الاستفادة من المعلومات الثقافية، وأساليب القراءة التي لم تعد تتوقف على التعامل مع المادة المختزنة على الورق، بل تعدت ذلك إلى تلك التي تحفظ على شكل أشرطة مسجلة «افلام» ومصغّرات ورقائق صناعية على شكل «ميكروكارد» و «ميكروفيش» وما يفرضه التعامل معها من أجهزة وتقنيات وأساليب عمل ومناخات انتاج وابداع، وما يفرضه من تكلفة. وفرض هذا التطور العام على عالم الكتب ضرورة التعاطي مع ما يطُرح من أسئلة جديدة جراء انعكاس أساليب العصر التقنية على المكتبات العامة، وعلى أساليب تخزين الكتب والمعلومات، وعلى وسائل الاتصال بالمادة المعرفية والمعلوماتية التي تنتظمها الحواسيب.

إن واقع النشر في الوطن العربي يقتضي التعاطي مع مقومات هذا القطاع كلها، ومع ما يقع في دائرة انتشاره عبر مفهومه الموسّع الذي سبق وأشرت إليه ـ أي أن التعاطي سيتم، أو ينبغي أن يتم ـ مع الكتاب في دورته التامة ومع الدورية في تلك الدورة، وكذلك مع قطاع النشر المسموع والمسموع المرئي، إذا أردنا من رصدنا للواقع استشراف صورة المستقبل والتعامل ايجابيا مع تلك الصورة بهدف التأثير في تكوينها ومواكبتها في صيرورتها.

والتعاطي مع الكتاب والدورية في دورتيهما أو دورتهما التامة ـ لما لهما من صلة رحم ـ يفرض التعرف على الواقع بمتابعة أبرز المقومات والعناصر والمشكلات التي تتصل بهدا القطاع. وهذا ما سأركز عليه أكثر من سواه، مع عدم اغفالي ـ ما أمكن ذلك ـ لاسلوب النشر المسموع ـ والمسموع المرئي، اللذين يحتاجان بتقديري إلى متابعة خاصة في دراسة مخصصة لذلك.

وكل تواصل هادف لرصد الواقع من خلال المعطى الواقعي، في حركة نبغ أقرب ما تكون الى الدقة، يقتضي التوقف عند أطراف رئيسة يتوقف عليها انجاز مرحلة لا بدّ من انجازها، لتتم دورة ناجحة في هذا القطاع، أعني قطاع النشر المطبوع أو المقروء، وأفضّل استخدام : المصنع على الورق ـ وهذه الأطراف هي : المؤلف ـ الناشر ـ الموزع ـ القارىء وكل طرف من هذه الأطراف يقود حكمًا الى طرح اسئلة ومعالجة قضايا تتعلق بأطراف أخرى تقع في دائرة اهتمامه ومسؤوليته، وتؤثر تأثيرًا خاصا في دورة النشر أو دورة الكتاب.

تشير الاحصائيات ـ على ما فيها من خلل وما عليها من مآخذ ـ إلى أن متوسط النسخ المسحوبة من كل كتاب يُطبع في أي قطر عربي، يتراوح بين 3000 ـ 5000 نسخة، مع الإقرار بوجود استثناءات، حيث تصل نسخ كتاب سلسلة المعرفة في الكويت إلى خمسين ألف نسخة، وتصل نسخ عدد غير قليل من الكتب، لا سيما دواوين الشعر الحديث الى ألف نسخة

فقط، ولا يدخل في هذه الأرقام الكتاب المدرسي ولا الجامعي، ولا بعض سلاسل كتب الأطفال. ومعنى أن يطبع من الكتاب ثلاثة آلاف نسخة أو خمسة آلاف، أن القراء العرب الذين يتوزعون في مقدار سكاني يبلغ مئتين وستة ملايين ومئة وأربعة وأربعين ألفا تقريبا (206144,000) نسمة(*) يصيب كل 68714 نسمة منهم نسخة كتاب واحدة في حالة طباعة 3000 نسخة، وكل 4122,8 نسمة تصيبهم نسخة كتاب واحدة في حالة طباعة 5000 نسخة من الكتاب وهذا رقم مثير لأكثر من الاستغراب اذا ما أخذنا سبيل المقارنة مع البلدان المتقدمة، ومثير لاسئلة مريرة اذا ما قارنا الواقع بما ينتجه عدونا.

لقد حددت احصائية أخرى أرقاما مذهلة ـ على صعيد المقارنة بيننا وبين العدو ـ في مجال البحث العلمي ونشر ابحاثه، في مقارنة اجرتها بين مجموعة الدول العربية واسرائيل في هذا المجال، وتوصل الباحث انطوان زحلان إلى أرقام أقتطف منها عيّنات في سنوات :

عام 1967	الوطن العربي	465	العدو	1125
عام 1973	»	»	847	»	2401
عام 1978	»	»	1618	»	3570
عام 1983	»	»	2616	»	4661

وهذان المؤشران من قطاعين مختلفين في حقل النشر، يشيران إلى وضعنا وإلى ما ينبغي أن نحققه في مجال النشر.

ان صناعة الكتاب تظُهر تخلفًا في التقنية يجعل الكتاب العربي في وضع رديء، إذا ما قيس إلى فن صناعة الكتاب في الدول الأخرى، على الرغم من امتلاك العرب لآلات طباعة متطورة. ويعود هذا الى العناصر البشرية العاملة في مراحل هذه الصناعة ومدى هضمها للتقنيات وتقيّدها بالنظام، وخلقها لتقاليد العمل وشروطه ومواصفاته، وحساسية الضمير المهني وسيادة قيم ومعايير سليمة فيه، كما يعود الى تسربها بالهجرة وإلى مناخ العمل والارادة وتراتبية الكفاءات والقدرات، وانعكاس ذلك على الانتاج ونوع الأداء ومردوده. وقد وقفت على عيّنات من مطابع متقدمة في سورية هي مطابع وزارة الثقافة ـ دار البعث ـ مؤسسة تشرين ـ مؤسسة الوحدة ـ وكلها تملك أجهزة متقدمة جدًا، إلى جانب الأجهزة القديمة، من أنواع هايدل برغ وهاريس تصل سرعتها القصوى إلى 10000 و 12000 كبسة في الساعة لكل آلة ولكنها لا تعمل إلا بمقدار 30-40 بالمائة من قدرتها على الانتاج، ولا يحقق انتاجها نسبة مماثلة من الجودة. وأعرف أحوال مطابع متقدمة جدًا في الجماهيرية والجزائر، حيث تغطي قدرات مجمعات الطباعة في بعض الأقطار حاجة الوطن العربي فيما لو شغّلت تشغيلا جيداً، وبفنية بشرية عالية. ولكن الحال ليس كذلك في التطبيق فالجماهيرية تطبع الكتب الجيدة في أوربا،

(*) وذلك باضافة دولة فلسطين التي تهملها احصائيات عربية وغير عربية، وبمعدل سكاني تقريبي في حدود أربعة ملايين نسمة.

والجزائر تعاني كما تعاني سورية من الصعوبات والمشكلات المتصلة بالانسان والآلة والمواد الأولية اللازمة للطباعة، وكذلك الأمر في اليمن والسودان، وفي الأقطار العربية الأخرى فيما أقدّر.

وتدفق الكتاب يعاني من اختناقات كثيرة ومستمرة، فعوائق ارتفاع التكاليف العامة للانتاج والشحن، وممارسات الرقابة، وقيود العملة، واستغلال منافذ البيع القطرية لندرة المطبوعة، كل ذلك يزيد من اسعار الكتاب ويؤخر وصوله إلى القارىء، ويقلل من فائدته ومردوده على المؤلف والمجتمع والقارىء والثقافة.

فالمراحل كلها تقع في دائرة المعاناة، وتكاد كل مرحلة تؤثر سلبيًا في المرحلة التي تليها، حتى لكأن الآلية الحركية كلها تعاني من صدأ وتآكل يقلل من وتيرة الحركة ويرفع صراخ الآلة ويشبع ألمها ويقربها من التوقف، وهي تتحرك ببطئها المميت.

وتيسيرًا لمداخل هذه الدراسة سوف أتوقف عند كل طرف من أطراف انتاج الكتاب وما يتصل به في محاولة للخروج من رصد بعض مواصفات الواقع الى استشراف بعض آفاق المستقبل.

فالكلام على المؤلف يقود إلى الكلام على السياسة والمعطى الثقافي العام، والحقوق المادية والمعنوية، والقوانين والتشريعات الناظمة لحقوق التأليف، وتلك المعنية بالمبدع وبمناخ الابداع، كما يقود الى طرح قضية الحريات والحقوق العامة للمواطن والممارسات الديمقراطية، والى حقائق تتصل بحياة الانسان العربي وبدوائر انتمائه القطري والقومي، وما ضاق من ذلك وما اتسع، كما يشمل الأمر أيضا الكلام على الرقابة في منظارها القطري والسياسي واطارها الذي يستدعي أن يكون قوميًا وانسانيا ذا شمولية تامة، اذا كان لا بدّ أن تقوم وان توجد أصلًا . ويقود ذلك أيضا إلى الكلام في علاقة المؤلف بالنشر، وبالقارىء، وبالكتاب ومعطى للثقافة المعرفي، تلك التي تتم دورة الوعي وتفتح أفق الحرية وتغذيها باستمرار، إضافة الى تفصيلات أخرى.

والكلام على الناشر يقود الى الكلام على علاقته بالمؤلف والرقابة القطرية وغير القطرية وتنوّع محرماتها، وكذلك على المطابع والتقنيات المتاحة، وعلى أساليب الربح المشروع وما يتصل بالكتاب «كسلعة» ـ بصيغة الأمر الواقع ـ وكذلك على علاقته بالموزع وصاحب المكتبة، وبتوافر المواد الأولية اللازمة للطباعة، وأثمانها، وسيقود ذلك الى ملامسة قضايا الأمن الثقافي العربي، وتوافر شروطه في هذا المجال تخصيصا، أي في اطار أضيق من ذلك يتصل بتوفر المواد اللازمة للصناعات الثقافية في قطاع المصنع على الورق، والاجهزة وصيانتها وما يتصل بذلك كله من تكوين للعناصر البشرية والقدرات الفنية الضرورية لصناعة الكتاب الذي يتصل به أكثر من اتصاله بسواه كمسؤول عن مرحلة تحويل المادة المعرفية أو الابداعية من مخطوط على الورق في نسخة المؤلف، إلى مطبوعة ـ منشورة محققة لمواصفات الاتقان والجودة، وقادرة على اغراء القارىء بالاطلاع عليها واقتنائها على حد سواء،

والمحققة لذلك في ضوء تكلفتها وهامش الربح وامكانات المواطن على شرائها، مع مراعاة الدخل القومي المنخفض، وتكاليف الحياة وأعبائها.

والكلام على الموزع يتصل بقيود الجمارك والعملة وبوجود وسائل الشحن وتكلفتها وبتسهيلات الرقابة ووجود نظم ثابتة تحكم عملية التواصل الثقافي تلك وتنميها، وكذلك بوجود منافذ للبيع منتشرة في الوطن العربي، ونظام عقود محكوم بوحدة قوانين أو بقوانين تسهل تحصيل الحقوق وتضبط هذه العملية تماما. وبأنظمة للترويج والاعلان والتعريف، تضمن حسن تقديم الكتاب أو الدورية للقارىء وتسهيل توصيلها بموضوعية، ودون أن تقوم القيود السياسية القطرية بالحد من سير التواصل وتناميه، ودون أن تنعكس الخلافية السياسية العربية على التدفق المنشود للمادة المنشورة. حيث تبقى الأرضية الحقيقية للثقافة العربية هي أرضية الوحدة الفعلية للأمة العربية، ويؤخذ بالاعتبار أن حدود الوطن عند المثقفين والمادة الثقافية العربية، ولا سيما الكتاب والدورية، والكاتب والأديب، هي حدود انتشار اللغة العربية لا حدود السياسيين القطرية التي تقسم الوطن الى اثنتين وعشرين دولة.

والكلام على القارىء لا بدّ أن ينظر الى جمهرة القراء في الوطن العربي، والى القراء المحتملين في هذا الوطن، ويرصد معاناتهم في الحصول على الكتاب أو الدورية، وتعرّضهم للابتزاز من بعض الباعة والموزعين، وحرمانهم من سهولة تدفق الكتاب، وغياب معظم المنشورات العربية عنهم، الا في المناسبات المتصلة بمعارض الكتاب والتي يستفيد منها جمهور العواصم العربية على وجه الحصر. بينما تبقى الأرياف قيد المعاناة المستمرة أو النسيان الرهيب في تأثيره. كما سيقود هذا إلى الكلام على الأمية والأمية الثقافية، وصعوبات التعامل مع الوسائل المتقدمة لنقل المعلومات وسبل الاستفادة من النشر المسموع ـ المرئي، وتقنيات القراءة المصنّعة على غير الورق، وأنظمة الاستفادة من ثورة المعلومات، نظرًا لفقدان الآلية، والدربة والأجهزة اللازمة. والوقوف على أساليب معالجة ذلك.

المؤلف : ينقسم المؤلفون ومن في حكمهم الى قسمين : قسم يتعاطى الابداع، وقسم يتعاطى الدراسة والبحث والمقالة الخ، واذا كانت هناك هموم ومناخات مشتركة وكذلك تطلعات لكل فريق منهما، فان هناك خصوصية أيضا لكل فريق تواكبها أو تنتج عنها معطيات سلبية أو ايجابية لا بدّ من تلمسها.

فما يجمع المؤلفين هو الشكوى من عدم احترام حقوقهم المادية والمعنوية، وانحسار انتاجهم وتقوقعه قطريا، وعدم تواصلهم مع قرائهم ومع زملائهم تواصلًا مجديًا، ومثريًا لتجربتهم الثقافية، وتعرضهم لاشكال من السلب من قبل الناشر، لا سيما ناشرو القطاع الخاص، ويشمل السلب بعض حقوقهم المادية عن طباعة الكتاب، وسرقة طبعات بكاملها، كما يشكون من عدم انتشار كتابهم ومن ألوان الرقابة التي أدت الى قيام مخافر داخلية في وجدان كل منهم. وهم يتعرضون في سوق العرض والطلب المفتوحة للكلام العربي، الى ألوان من الضغوط التي تؤثر سلبيا عليهم وعلى مناخ الابداع من حولهم وتتضافر مع ضغوط الحياة

المعيشية لتجبرهم على نوع من الانتاج لا يحقق ما يرغبون فيه، ولا يمكّنهم من التطور ولا من تحقيق ما يرون أن قدراتهم تحققه، وأن الثقافة العربية تتطلبه وتحتاج إليه . وهم يعانون من التضييق عليهم ومن الهامش الضيق المتاح لحرية التعبير، ومن ضيق مجالات النشر ومحدوديتها في بعض الأقطار، ويعانون من المردود القليل لانتاجهم حيث يلهث الكثيرون منهم وراء لقمة العيش ولا يطمئن أحد الى وضع يحميه حتى بعد صدور عدد من الكتب له، ويستثنى من ذلك عدد قليل من الكتاب . ويتنازل الكاتب عن انتاجه لبعض الناشرين الذين يرون أنهم يملكون حق استثمار المصنف الأدبي إلى ما لا نهاية، ويتعرض الكتاب لانواع من الرقابات في الوطن العربي تتغير محرماتها وممنوعاتها من قطر إلى قطر، ومن مرحلة الى مرحلة في القطر الواحد، ومن رقيب إلى رقيب بتغير الأشخاص، وذلك لأن الرقابة موجودة ومعاييرها غير ثابتة، ويصعب الاقرار بتلك المعايير لأن ذلك يتضمن نوعا من الاقرار بالرقابة في حين يرفض الكاتب أو يجد ان من واجبه أن يرفض الاعتراف بوجود الرقابة، وبكل ما يمكن أن يحد من حريته أو يضيّق عليها.

ويطرح الواقع العربي موضوع الرقابة كاشكالية، وينظر إليها فريق عربي من المتصلة أمورهم بها على أنها مشكلة. وفي هذا المجال لا بدّ من التوقف عند بعض الحقائق والوقائع :

1 ـ ان الرقابة موجودة في جميع الاقطار العربية، وهي تمارس بأشكال مختلفة وهذا لا يلغي حقيقة وجودها.

2 ـ ان الرقابات العربية مختلفة من قطر إلى قطر، وليست مستقرة على معيار لا عربيا ولا في المجموعات التعاونية العربية، ولا حتى في القطر العربي الواحد.

3 ـ ان الرقيب العربي يحكم على أساس من اجتهاده ضمن محرمات سياسية تتصل بالحاكم وبسياسة القطر الذي هو فيه، ويحكم اجتهاده مدى اطلاعه، ونوع علاقته بالنظام، وإنتماءاته الأخرى.

4 ـ ان الانتاج العربي الذي يريد أن يتجاوز الحدود عليه أن يواجه رقابات مختلفة قد تتضارب في بعض الأحيان، وهو حيال هذا، قد يتعرض للمنع في أقطار. واذا أراد أن يكون لكل قطر فعليه أن يتنازل عن كثير من الأشياء والاراء وربما المواقف التي يحرص عليها الكاتب. ويتأثر الابداع والاجتهاد في الرأي والبحث، لهذا الأمر، أكثر مما يتعرض سواه من الانتاج.

5 ـ الرقابة الموجودة في الوطن العربي هي رقابة تتعامل مع نوعين من المنشورات :

أ) مخطوطات يرغب أصحابها أو ناشروها في نشرها داخل القطر الذي يقيمون فيه.

ب) وكتب مطبوعة خارج ذلك القطر ويرغب مؤلفوها أو ناشروها وموزعوها في إدخالها سوق التداول فيه.

والرقابة في الوطن العربي هي رقابة تتعامل مع نوعين من المنشورات التي تخزن مادتها على الورق.

أ) رقابة المخطوطات «أي المصنفات المخطوطة».

ب) رقابة المطبوعات «أي الكتب بعد طباعتها»، وينسحب المعنى على الصحف وهو ما لا يدخل في نطاق هذه الدراسة.

والرقابة على المخطوطات تتم على نوعين :

1 ـ رقابة سابقة على الطباعة تقتضي تقديم المخطوط للجهات المعنية والحصول على موافقتها ثم القيام بطباعة المخطوط وعرض الكتاب لأخذ الموافقة النهائية على التداول، أي توافق المخطوط الموافق عليه مع المطبوع الذي يطرح في الأسواق.

2 ـ رقابة لاحقة تقتضي من المؤلف أو الناشر ايداع نسخ من الكتاب المطبوع لدى الرقابة واذا لم تعترض خلال مدة محددة يعتبر الكتاب مرخصا بتداوله.

3 ـ رقابة عند الضرورة وهي حالة تدخّل الجهات المعنية عند الضرورة لمنع كتاب من التداول بناء على ما يطرحه وما يثيره في أوساط الرأي العام، وبعد أن تثار ضده قضايا أو تنشأ مواقف لها صفة عامة نتيجة لتعرّض الكتاب لما يجرح مشاعر الناس ومقدساتهم، أو ما يمس ما يحرّم البلد الذي فيه الكتاب.

في حالة الرقابة المسبقة والسماح بالطباعة والتداول يضمن الكاتب والناشر أن الكتاب لن يصادر أو يمنع بعد طباعته(*)، وأن الخسائر المالية الناتجة عن ذلك غير واردة. وبعض الناشرين يبحثون عن موافقات مسبقة لضمان دخول الكتاب الى أسواق عربية، ليضمن لهم ذلك ربحا ويشجعهم على انجاز طباعة الكتاب بعد ذلك.

ولكن هذه الحالة تحمل في طياتها جانبًا ضارًا بالمؤلف، وهو حرمان مخطوطه من رؤية النور، وهو ما يشبه عملية القتل في الظلام، بينما تتيح الرقابة اللاحقة فرصة تداول الرأي حول الكتاب، وفرصة عرض قضيته على الجمهور واتصال فئة من الناس به على الأقل، قبل أن يمنع.

وفي حالة المنع المسبق ـ أي منع المخطوط ـ تبقى في الوطن العربي فرصة أمام الكاتب لطباعة مخطوطه في بلد عربي آخر، لا سيما تلك المخطوطات التي تمنع لاسباب سياسية تتصل بنظام حكم معين، فالخلافية السياسية العربية تسمح لممنوع نكاية بالمانع في بعض الحالات، ورب ممنوع راج لمجرد منعه، ورب مؤلف أو ناشر يسعى ولسان حاله يقول :

(*) ونادرًا جدًا ما يصادر كتاب استكمل اجراءات الرقابة بعد السماح بتداوله، ويبقى النادر استثناء لا يحكم على أساسه.

اعطوني الضارة النافعة. وعلى ذلك فان هذا المناخ يسبب بعض فسحات الانفراج بالنسبة لبعض المؤلفين وبعض المنشورات والمخطوطات كما أن المنع يحدث نوعا من الدعاوة المسببة للرواج، على مبدأ كل ممنوع مرغوب.

أما رقابة المطبوع فتكون غالبًا في الأقطار التي يريد المؤلف أو الناشر أو الموزع أن يسوّق كتابه فيها بعد أن يكون قد أتم طباعته في بلد آخر. وهذا النوع من الرقابة يسمح بالمسموح أصلا في قطر، أو يسمح بتداول ما لا يضر حسب مقاييس الرقابة القطرية ومعاييرها، إن وجدت تلك المقاييس والمعايير.

وهناك أقطار عربية لا يوجد فيها رقابة، وهي استثناء وأذكر منها لبنان بوصفه سوق انتاج للكتاب أكثر منه سوق استهلاك له.

وإذا كانت الرقابة العربية، كالمرأة، شر لا بدّ منه على رأي بعض المجتهدين ، فلنبحث في إشكالية تنظيم هذه العلاقة أو محاولة ضبطها على معيار ولندقق في منافع ذلك ومضاره :

- ان الذين يقرّون تنظيم هذه الرقابة ينطلقون من أرضية واقعية هي وجود الرقابة فعلًا في أرض الواقع ويلمسون، أضرار عشوائيتها، ومزاجية القائمين عليها، ويرون ألّا فائدة من دفن الرؤوس في الرمال، وأن من الأجدى مواجهة شيء موجود، وتنظيم العلاقة معه، والنضال ضد معطى محدد لتغييره أو لضبط ممارسته. أما النضال ضد معطيات الرمال المتحركة فلن يفيد شيئا، وسيبقي هذه العلاقة في ظلام عشوائيتها، وسيزيد من ضررها وتخبّطها وضيق أفق معاييرها، الأمر الذي سيؤثر سلبيا على تدفق الانتاج الثقافي العربي وعلى حركته وتيسير انتقاله. وسيؤثر بالتالي على المؤلف والناشر والكتاب والقارىء، فيدفع الناشرين الى عدم المغامرة ضد مجهولات الرقابة ومزاجياتها، ويدفع المؤلف الى تنازلات لسوق أو لناشر، قد لا ترضي ولا تسر، وإلى يقظة وتخفيف للمخاطر الداخلية التي غدت تنخر أعماقه، كما أنها ستخلق اختناقات في حركة الكتاب، وتحرم القارىء من انتاج عربي قد يفيده.
- أما الرافضون لموضوع التعامل مع لائحة منظمة للرقابة العربية، فيرون أن مجرد مناقشة لائحة ما للرقابة هو إقرار بشرعية وجود ما يرفضون وجوده أصلًا. وهم ينظرون إلى من يطرح فكرة التعامل مع هذا الواقع القائم من خلال ضبطه، على أنه مروّج لسيطرة الانظمة تحت شعار النضال ضد شيء محدد، تقره الأنظمة ويقرّ به لها الكتاب والمبدعون، ولذلك فهم يرفضون الدخول في هذا المأزق أصلا، ويرون أن مهمتهم الرفض، والتنكر الكلي لحق أي رقيب يفرضه أي نظام، ويشعرون بأن مجرد وضع لائحة يشكل مسًا بحرية التعبير التي لا تعترف على حق رقيب من أي نوع.

وهم في هذا يمارسون الاستمرار في الرفض النظري، والخضوع العملي للرقابة التي يراعونها في كثير من الحالات، ويتنازلون لها عمليا ويحتجون عليها نظريا، وهم يخلطون بين حرية التفكير وحرية التعبير، فحرية التفكير لا يمكن لأحد أو لجهة أو لنظام أو لرقيب من أي نوع أن يمارسها على أي شخص. ذلك لأن ما يدور في ذلك العالم الداخلي للانسان يبقى مملكة مقدسة مصانة تماما لا يملك مفاتيح الدخول إلى رحابها إلا هو، وبالتالي فهو حر تمامًا فيها، أمّا التعبير فهو حرية تتصل بحريات الآخرين، ولذلك لا بدّ أن يكون لها حدود تنتهي حيث تبدأ حرية الآخر، فردًا كان الآخر أم كيانا اجتماعيًا أم شخصًا اعتباريًا، شعبًا أو أمة ... الخ. وعليه فاذا كان التسليم تامًا بحرية التفكير، فإن التسليم بحرية التعبير مشروط بحرية الآخر وبشروط العيش المشترك، ومحكوم بالقوانين والأعراف والتقاليد والمعطيات الاجتماعية والسياسية والفكرية والدينية ... الخ.

ولكن هذا بحد ذاته يجعلنا نقف على حدود إشكالية جديدة، أو مشكلة تتلطّى في ظل إشكالية.

فكل ديانة أو عقيدة أو فكر أو إبداع جديد، يشكل خرقًا للمألوف، ويجرح الحس السائد، ويسيء إلى التقليدي، وربما الى ما نسميه العرف والمألوف والقوانين المرعية. هكذا كانت ثورة ابراهيم الخليل على ديانة آبائه، وتوحيد اخناتون بالنسبة لمعاصريه، وهكذا كان سقراط بالنسبة لمفكري عصره، والمسيح بمنظار اليهود ودولة الرومان، وهكذا كان موقف محمد «صلى الله عليه وسلم» بنظر عرب الجاهلية وعبدة الأوثان والأصنام والذين يراعون ما وجدوا عليه آباءهم وما تآلفوا عليه، كما كان موقفه خروجًا على الذين يرفضون المساواة وقيم الإخاء الانساني ومحاسن الاخلاق، وسيادة روح تقدير العمل أكثر منه تقدير الحسب والنسب. وهذه المسطرة تطال كثيرين من المغيّرين الحقيقيين عبر التاريخ، فثورة الفكر تبحث عن تجلّيات لها في التعبير، وحرية التعبير تتيح انتشار الرؤية الجديدة وتمكّن من الحكم لها أو عليها، وتثبّت أهليتها للبقاء والانتصار، أو تقودها الى الفناء. ولكن لا بدّ من أن يتم ذلك علنًا تحت شمس الحرية ودون تضييق من أي نوع، وإلا فالكفاح مشرعة أبوابه من أجل ذلك.

حجج للفريقين تطرق باب الاقتناع، ولكن لا بدّ من التعامل مع الواقع على نهج وضمن معيار، ولا بد من مراعاة بعض الحقائق والوقائع التي يفرضها على مجال النشر العربي واقع الأمة العربية واستقراء التاريخ وحقائق الجغرافيا السياسية المعاصرة، من أجل تأسيس سليم للتغيير ولتحقيق الأحلام والطموحات والتطلعات :

- نحن أمة في دول يبلغ عددها اثنتان وعشرون دولة، ولكل منها نظامها السياسي الذي تحميه الجامعة العربية، والاتفاق العربي في القمم والمواثيق واللقاءات الدولية، وتحميه أولًا وآخرًا جيوش وقوات مسلحة ربيت على تقديم الوطني – القطري على القومي، بكل أسف.

- نحن ننتمي إلى ثقافة عربية مشتركة، نتمسك بأن نبقى واحده وموحّدة، وهذه الثقافة استعصت على التقسيم والتجزئة التي شملت حتى الآن : الأرض والاقتصاد والبشر والثروات، وتتطاول لتمتد إلى التاريخ بعد أن هضمت الجغرافيا، وإلى الأدب بعد أن داست الفنون، وننظر إلى هذه الثقافة على أنها الصخرة الباقية التي يأوي إليها حلمنا الوحدوي، والبيت الذي نعتصم به من رياح التمزيق القوية التي تهب علينا باستمرار.
- نحن نكتب بلغة عربية واحدة تشكّل هي وحدها، ويشكّل مدى انتشارها، الحدود الطبيعية لكلماتنا وأدبنا وثقافتنا ووطننا، حيث هي وحدها الحدود التي نعترف بها حدودًا لوطننا العربي، وليست حدود السياسيين وجغرافيا التجزئة السائدة. وهذه اللغة التي تتعرض آدابها لسياسيات التجزىء والأقلمة وتبثّ في كيانها مقوّمات التفريق، أو يؤسس لتلك المقومات ولبثّها، هي المستعصم الذي نشدّ إليه حبالنا، وهي، إلى جانب الاسلام، تكوّن أهم مقومات شخصيتنا الثقافية العربية الواحدة، التي نستنفرها لندافع عن وجودنا ووحدتنا وبقايا تماسك كياننا المهدد.
- نحن أبناء أمة تتعرض لأشكال الغزو، ينشر وجوده ودعاته بين ظهرانينا جراثيم دعاواهم، وتستطيب أنظمتنا السياسية كياناتها الصغيرة وتعتبر ذلك مغنمًا لها وهي مع ذلك تشكو من التجزئة، وتتباكى في ظلها الظليل «حنينًا» إلى الوحدة، وتستعذب من أبي تمام قوله :

لا تسقني ماء الملام فإنني   صب قد استعْذبتُ ماء بكائي

ولا بد لنا حيال ذلك الوضع من أن ندافع عن وجودنا بالأساليب التي نراها كفيلة بحماية هذا الوجود. وأول هذه الأساليب حماية الشخصية من التفتّت وتحقيق المناعة الداخلية لها، لوقايتها من فتك أنواع المرض والعاديات.

ومن أجل ذلك نحن بحاجة إلى أن يصل تفاعل كتابنا ومبدعينا مع قرائهم وجماهيرهم إلى مداه ضمن الوطن العربي كله، وإلى أن يتواصل أولئك المفكرون والمبدعون والأدباء تواصلًا مجديًا، مثريًا لمسيرتهم ومغنيًا لتجاربهم ومحققًا لقوة تأثير جبهتهم ولفاعليتها في كل مناحي الحياة العربية. ونحن بحاجة ماسة جدًا إلى أن تبرز من خلال التواصل والتفاعل والحوار معطيات ومقومات مشتركة تسهم في تشكيل العقل والوجدان العربيين، وتؤثر في تكوين الأجيال العربية الصاعدة تكوينًا واحدًا أو متقاربًا، على أسس مشتركة، موجودة فعلًا في التراث والموروث والعقيدة ومقومات الحياة المعاصرة، كما تفرضها ضرورات العصر، وتطلعاتنا نحو المستقبل، وضرورات الدفاع عن وجودنا الحي كأمة بين الأمم، وعن بقائنا في ظل الاحساس الانساني السليم بمعنى الحياة ومعنى الكرامة والحرية والوجود الفعال، على أرض البشر، والانتماء الفعلي لحضارة كانت، ولأمة تريد أن تبقى ببقاء فعلها الحضاري

وفعاليتها في الوجود في تيار الحضور الفاعل، وازدهار الحياة بالحضارات. ولأننا نريد ذلك ونحتاج إليه، لا بد لنا من إيجاد الوسائل والسبل الكفيلة بإيصال كتابنا إلى كل قارىء عربي، فضلًا عن إيصاله إلى الآخرين، عندما ندخل دائرة التلاقح والتفاعل الثقافيين مع ثقافات الشعوب والأمم.

في هذا الاطار نطرح السؤال التالي الذي يراه البعض اشكالية ويرى إليه البعض على أنه مشكلة : سؤال الرقابة في الوطن العربي.

هل نوحّدها في لائحة ـ اذا كان ذلك ممكنًا أصلًا ـ ثم نناضل ضد شيء محدد، وضد ممارسات تخرج على النظام أو لا تخرج عنه، أم نبقى على تنكرنا لها أملًا في الوصول الى الاقناع بعدم شرعيتها، مع الابقاء على التعامل الفعلي معها والخضوع لمتطلباتها ومتغيراتها ورمالها المتحركة ودفاعاتها التي لا تحمي فعلًا إلا ما نريد ألا يحميه إلا انتماؤه الفعلي للقومي والتقدمي والوحدوي والتحرري في اطار القول والعمل والممارسة الحقة عربيًا ؟!.

ان الرقابة العربية تتفاوت كما أسلفت ولكنها تتفق على اختلاف أو تضاد ـ على أن تدافع عن الحاكم ونظام الحكم في الإطار القطري المحض، وعلى أن تعلي شأن القطري على القومي في هذا المجال، وما هو في معيار المرحليات القومية قطريًا على ذلك الذي في الثوابت والاستراتيجيات من النواميس والاهداف القومية، وتضيف إلى ذلك بعض المحرمات بمثابة توابل خاصة للحفاظ على النكهة القطرية. فهل نبقي لها هذا التخصص أم نزيله لصالح تعميم قومي يشمل الأصول ويلغي الفروع لصالح المستقبل الواحد ؟.

إن ما سأعرضه فيما يلي هو استكمال لطرح السؤال بصورة عملية، وأنا أطرحه مبقيًا الباب مفتوحا لمناقشة هذه الاشكالية أو المشكلة التي تقع في الصميم من معوقات حركة النشر بأنواعها في الوطن العربي، والتي تتصل بالحريات وبمناخ الابداع وبتحرير الأديب اقتصاديا، وبوصول انتاجه الى الجماهير بفاعلية أقوى وبتأثير أجدى، تلك التي تحمي وتحرر وتستلهم وتشد إليها الرحال في نهاية المطاف، ولاء والتزامًا وانتماء، في الماضي والحاضر والمستقبل.

إذا حصرنا لائحة الممنوعات في الرقابة العربية فماذا يكون الرأي والرد ؟ رأي المعنيين الرسميين، رأي الكتاب والأدباء والمبدعين والمفكرين والمسؤولين عن قطاعاتهم ومنظماتهم القومية، ورأي الحكام والمعنيين بأمور «حماية الانظمة» وبالرقابات العربية التي غدت تؤثر تأثيرًا سلبيًا على الحياة الثقافية العربية وعلى حركة النشر، وعلى سبل تكوين جيل عربي موحّد الروح والفكر والثقافة والتوجه والوجدان، فلنفترض امكانية أن نحدد، ـ ولو نظريًا ـ لائحة رقابة عربية تتضمن ما يلي :

«يمنع نشر مخطوط أو مصنف أدبي أو فني ويمنع تداوله إذا توفر فيه عنصر أو أكثر من العناصر التالية، أو انطوى عليها :

1 ـ المس بالدين أو بالمشاعر الدينية لجماهير الناس «على ألا يفهم من ذلك أن المنع يمس الاجتهاد بأشكاله أو معالجة القضايا المتعلقة بالاعتقاد، أو التعبير عن الموقف الشخصي من الاعتقاد ذاته».

2 ـ إثارة النعرات الطائفية أو العرقية «على ألا يفهم من ذلك أن المنع يشمل التعبير، بمعنى الاعلان، عن الإعتزاز القومي، والانتماء الطائفي».

3 ـ الدعاية للعنصرية والصهيونية. ولا يشمل المنع الكتابة عنهما بهدف تعرية أهدافهما وفضح تاريخهما وممارستهما.

4 ـ استخدام الموضوعات الجنسية للإثارة الجنسية الصرفة، ولأغراض الإنحلال. «ولا يشمل المنع كل الأنواع وأشكال البحث العلمي والاجتماعي في موضوعات تتعلق بالجنس، ولا توظيف الجنس في العمل الأدبي أو الفني لأغراض لا تتصل بالاثارة المخصصة ولا تتوقف عليها».

5 ـ وضوح الرداءة الفنية واللغوية في النص أو المصنف الأدبي والفني، مما يجعل تداوله ضارا بالذوق الفني والأدبي، وبالمستوى اللغوي في حدوده الدنيا.

إن هناك صعوبة قصوى في امكانية التوصل مع الرقابات القائمة في الاقطار العربية إلى اقتناع بالتخلي عن قضية المحرّمات السياسية والأمنية القطرية لصالح ممنوعات تصون القومي والاخلاقي والحس الجماهيري عربيا. وإذا كان من المتوقع موافقة معظم الرقابات على ما تقدم طرحه، فإن من غير المتوقع أن تكتفي الرقابات بهذه القائمة من مقومات المنع، لان ما يعنيها فعلا أو ما يبرر وجودها لدى واضعيها هو حماية خصوصيات الحكام والأنظمة السياسية العربية. وإذا أدخلنا ذلك في إطار لائحة الممنوعات فمعنى هذا أننا ندخل حركة التأليف والنشر والإبداع العربية إلى حرم قوانين الجامعة العربية ومجلس الأمن، المُجْمِعَة على حماية التجزئة وتكريسها، ونلحق كل فئة من الكتاب والمبدعين بنظام حكم عربي ليمارسوا دور البواقين والمطبلين والملمّعين لصورة الأنظمة القطرية التي تقوم على جثة الأمة العربية الواحدة، وعلى حساب رغبة الجماهير في التقدم والوحدة وصنع مقومات التقدم والعزة. ولكن إذا فعلنا هذا في الحدود الدنيا، دون الاشارة إلى ما يتعلق بخصوصيات الأنظمة والأقطار، ونجحنا في انتزاع موافقة عربية على ذلك، فإننا نحدد أهدافا نناضل من أجلها، ونمنع المزاجية والعشوائية التي تتعرض لها حركة النشر العربي من الرقابات، ونضع سدودا ومصدّات في وجه الرمال العربية المتحركة، التي نسميها رقابة على المصنفات الأدبية والفنية.

هناك قضية حيوية كبيرة يعاني منها المؤلف وتنعكس على مناخ الابداع وتؤثر سلبيا في مضمون الابداع ومحتوى الفكر وفي ما تحمله الكتب والدوريات الى القراء العرب، وهي قضية الحرية ومناخها العام، وما يتصل بالممارسة الديمقراطية وحماية الحريات العامة وحقوق الانسان في الوطن العربي.

وإذا كان هناك تأثير سلبي على مجالات تفكيرنا وتعبيرنا يتسبب بتدني مستوى محتوى ما ننشر، فان هذا الميدان يتوقف الدخول إليه على الفارس الذي يريد خوض السباق فيه. وربما كان الأمر يطرح هنا على أنه اشكالية لا بد من مراعاة حدودها، تقع بين المبدع والابداع، وبين المؤلف والقارىء، وبين رجل الثقافة ورجل السلطة، وبين الثقافة والمجتمع فإذا كانت كذلك، فانها في جميع الأحوال اشكالية لا يحلها أو بالأحرى لا يثمّرها ايجابيا إلا رجال الأدب والثقافة والمبدعون، فهم الذين يدركون أكثر من سواهم أن الحرية تؤخذ ولا تعطى، وأن أفقها متجدد يحدده الوعي المعرفي وانتماء حاملها إلى قضية وبيئة وواقع وشعب، في صيرورة النضال والحياة، وانه الشخص ـ وإنهم الفئة ـ المعول عليه في إنارة ساحة الوعي أمام الناس، بنوع ومعنى ومدى، الحقوق والحريات والواجبات والمسؤوليات التي لهم، وبتلك التي تقع عليهم. وكما أن حرية الناس من حرية الفكر، ومن قدرة الثقافة والإبداع على التحرير، فان حرية المؤلف والمبدع والمفكر والأديب ورجل الثقافة هي من حرية المجتمع ومن وعي الناس بما لهم وما عليهم. ولكن إذا غابت شمس الوعي وحل على أرض البشر ظلام الجهل أو ليل الظلم ورُفع سيف القهر فمن ذا الذي ينير لهم في ذلك الليل شمعة، ويضعهم على طريق الخلاص، أليس المفكرُ والمبدع والأديب وحامل سلاح الكلمة الهادية والمنقذة والبانية !؟!.

وعلى ذلك فان ما يطالب به المؤلفون والمبدعون من حريات ومن تغيير للمناخ السياسي والاجتماعي، عليهم هم أن يبدأوا بانتزاعه وبصنعه. ولا يعني هذا أن تقول لهم جموع الناس ما قالت اليهود لموسى «اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون» فمعروف أن درع الكلمة في متلقيها، وان الأديب الحر يحتاج إلى وسط من الأحرار ينمو فيه أدبه، ألا ان قدر الكلمة أن تكون للحرية ناقوسًا وللصباح قبّرة، وشأنها هذا ينسحب على شأن حاملها والمنتمي الى شرف سلاحها الذي اختار أن يكون في ليل الشعوب والمقهورين شمعة تمدهم بالنور والأمل.

على أن مناخ السياسة العربية لا يحترم شيئا أساسيا وأوليا من الحريات العامة، وفي مقدمتها حق الاختلاف وحق الانتقاد والتعبير عن الرأي الآخر في حدود القانون. إذ أن القوانين ذاتها في حالة انتهاك، إن وجدت، وهي في حالة غياب في كثير من الأحيان. ولذلك تبقى معارك رجال الفكر والأدب وحملة سلاح والابداع، معارك محكومة بشروط استثنائية تفرضها السلطات والأنظمة القائمة، وهذا يجعل الثمن الذي يدفعه صاحب القضية والرأي باهظًا قد يصل الى حد دفع حياته ذاتها، أو البقاء في السجن لسنوات، أو الحرمان من حقوق العيش بأمن وأمان من جوع وخوف، وهذا مناخ لا يساعد على تفتّح براعم الابداع، كما لا يساعد على تحقيق فعالية بناءة للجبهة الثقافية، بل هو يؤثر تأثيرًا سلبيا على حركة الابداع والتأليف والفكر، وبالتالي ينعكس على مضمون ما ينشر، الذي ينعكس بدوره على حركة الاقبال على هذا المنشور وعلى التواصل معه، وعلى معنى نشدان الأغراض أو الغايات ومخارج الخلاص والاغتناء فيه.

ولا بد في هذه الحالة من القيام بجهد جماعي، يعمل على تحقيق برنامج عربي عام يرمي إلى احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية وفي مقدمتها حرية التعبير في حدود القوانين والأنظمة النافذة، التي تقرها جهات تشريعية مسؤولة، في ظل مناخات ديمقراطية حرة.

وعبء هذا يقع على المثقفين عموما وعلى الكتاب والأدباء والمفكرين والمبدعين، وعلى المتصلين بحقول النشر والابداع والمنفعين منها وكذلك على المنظمات القومية التي تمثلهم، والنقابات المهنية التي تدافع عن حقوقهم، لتعزز الفئات الجماهيرية في كل ساحة عربية وضعًا ومناخًا عربيًا عامًا يعلي شأن الحرية والقانون وإرادة الشعب، فوق إرادات الأنظمة وظروفها الاستثنائية وأحكامها العرفية شبه المستمرة، لينشأ مناخ عربي ديمقراطي تسود فيه حرية مسؤولية، وشرعية قانونية مقبولة، وممارسات واعية لاهدافها واغراضها ووسائلها، تمكّن طلائع هذه الأمة في مجالات الفكر والثقافة والابداع من خلق مناخ يساعد على نمو العقل والوعي والمعرفة والوجدان، في ظروف موضوعية وشروط انسانية تامة، ولتتمكن هذه الطلائع ذاتها من ابداع انتاج يعبر عن المناخ الجديد، ويقيم علاقة جدلية بنّاءة بين المناخ السليم والانتاج الابداعي والفكري البنّاء، حيث يؤثر ذلك في مسيرة الحياة والفكر، ويؤدي إلى دوران عجلة العطاء بسلامة على طريق صحيحة تمتد من عمق التاريخ والأصالة الى مشارف المستقبل الذي ترسمه رؤية استشرافية ذات أصالة متينة وتوق للتجدد والتجديد، لا يحكمها الا قدرة الانسان على الاستيعاب والتمثّل، في الحدود التي لا يفقد معها هويته ولا خصوصيته ولا مقومات انسانيته وانتمائه لبني البشر ولخصوصية أمة من الأمم.

ويبدو أن قضية الحرية، التي ينشدها المؤلف والمبدع والمفكر، مرتبطة أيضا وبشكل ملح بتحرره الاقتصادي وبانطلاقة قلمه من قيود الحاجة التي تكبله وتربطه الى نظام، يحكمه بهواه، أو إلى حزب يسبغ عليه حمايته في حماه، والترويج لهذا أو لذاك ضمانًا لانتشاره وبقائه. وأرى الى هذه المشكلة منتهية الى حل في حال اعتماد الكاتب على جمهور واسع من القراء يحميه من الحاجة بشراء انتاجه، وبتحقيق الانعتاق له. ولكن ذلك لن يتم في الحدود الحالية للنشر والتسويق، وفي ظل اختناقات انتقال الكتاب بين الاقطار العربية، ولا في ظل العائدات الضئيلة التي يتقاضاها المؤلف من إنتاجه المطبوع بالعربية، ولا أقول المنشور عربيا، لأن الثلاثة الالاف النسخة أو الخمسة الآلاف لا تحقق كفاية مادية، فضلا عن الشهرة والتأثير، ولا تحقيق الفعالية والتواصل البنائين، ولا تمكّن من التوقف عن اللهاث بين كتاب وكتاب تحت ضغط حاجات الحياة المتزايدة، ولا تجعل المؤلف قادرًا على أن يصرف مزيدًا من الجهد والمال في البحث وفي تأمين المصادر والتدقيق والتمحيص والتجريب واكتساب الخبرة، قبل أن يصدر كتابه للناس. لان ذلك يحتاج الى مقومات حياتية حيوية لا توفرها الدولة ولا المؤسسات أو التنظيمات القومية أو القطرية ولا يؤمنها المجتمع بتكوينه لدرع مادية ومعنوية تحمي الكاتب، وذلك بتوسيع شبكة القراء، ولا يملكها الكاتب ذاته، إلا من رحم ربك وهم من عباده اليوم قليل. كما لا يوفرها سوق النشر العربي الراهن. وهذا ينعكس أيضًا من جانب آخر على فعالية الثقافة في التحرير والتنوير والتحريض والتثوير.

فهل من سبيل الى ذلك غير فتح السوق العربية على مصراعيها للقراء الفعليين والمحتملين ، وتوسيع دائرتهم بطرائق موضوعية وشرعية وعملية، تمكّن النشر من أن يكون نشرًا عربيا فعليا، ومن تحقيق الاتصال والتحرير للكاتب بانتشار الكتاب، ويأخذ حقوقه غير منقوصة، تلك التي يؤديها له جمهوره ردًا لجهده عليه، وتمكينًا له من بذل مزيد من الجهد والعطاء والابداع، بتوفير الشروط المادية والمعنوية الملائمة من حوله ؟.

ان التطلع لطباعة مئة ألف نسخة من كل كتاب يتقاضى منها المؤلف حقوقه نسبة من سعر الغلاف، وتروّج بشروط مقبولة في الوطن العربي، وتصل إلى أولئك القراء اللذين يزيدون عشرات المرات على هذا العدد، هو طريق التحرير الاقتصادية للكاتب من الحاجة، وللابداع وحركة الفكر وللثقافة، من قيود القطرية، ومن أساليب ابتزاز الناشرين والموزعين ـ من غير الشرفاء، الذين التحقوا بهذه المهنة تجارة ولا اقتناعا بأهدافها النبيلة ـ إن ذلك هو أحد المخارج، الممكنة واللائقة، وهو ما توفره مؤسسات نشر وتوزيع قومية ذات قدرات وفعاليات عالية. الأمر الذي سأتحدث عنه في موضعه من هذه الدراسة.

ان علاقة المؤلف بالناشر تقوم على صيغ لا توفر مناخ الثقة المتبادلة ولا ترسي مبدأ الاطمئنان والتعاون لتحقيق أهداف كبيرة ونبيلة، إضافة إلى تحقيق الربح المادي المشروع واللازم لاستمرار الطرفين في العمل والحياة وأداء الرسالة.

فالمؤلف يتقاضى حقوقه المالية من الناشر على الصيغ التالية :

- المكافأة المقطوعة لقاء تنازل يُحدّد بعدد من السنوات (5 سنوات) في بعض القطاعات العامة، لقاء طبعة واحدة أو طبعات. يعود بعدها الحق لصاحبه.
- مكافأة مقطوعة ونسبة من سعر الغلاف، مضافة إليها في حالات قليلة، لقاء تنازل عن حقوق الطبع يحدد بعدد من السنوات (4 سنوات) لقاء طبعة واحدة أو أكثر يعود بعدها الحق الى صاحبه، في بعض القطاعات شبه العامة(*).
- مكافأة مقطوعة من سعر الغلاف بين 8-15 % لقاء طبعة أو طبعات، وقد لا يحدد عدد سنوات التنازل، وغالبا ما يتم هذا بين ناشر خاص ومؤلف، وينظم العلاقة عقد يحدد أساليب دفع الحقوق وكيفية المحاسبة عليها.

ويشكو المؤلفون في أغلب الأحيان من أمرين :

- ضآلة العائدات المتحققة للمؤلف من القطاع العام، وقلة النسخ المطبوعة، وعدم انتشار الكتاب نظرا لتعرضه لما تتعرض له سياسات الأنظمة من أزمات تنعكس على حركة الكتاب.

(*) اتحاد الكتاب العرب في سورية يقدم هذه الشروط لقاء تنازل لمدة أربع سنوات.

- ضآلة العائدات المتحققة للمؤلف من القطاع الخاص في أغلب الأحيان، ونقص في مدى انتشار الكتاب، مع شكوك في مصداقية النشر لا سيما في عدد النسخ المطبوعة فعلا، وكيفية اجراء المحاسبة واختلافات السوق العربية باختلاف المردود المادي وتسعيرة الكتاب التى ترتبط لدى الناشر الخاص بتغيّرات العملة، وبتغيرات السعر الذي غالبا ما يتغير عند التعامل مع القارىء ولا يتغير عند التعامل مع المؤلف.

وعلى ذلك فإن إخراج المؤلف من هذه المعاناة - حتى ولو كانت معاناة في دائرة الشك غير المبرر، الا أنها تبقى معاناة ذات مردود سلبي على المؤلف وعلى الانتاج - أقول إن اخراجه من هذه المعاناة سيكون له مردود ايجابي عليه وعلى مضمون الكتاب ومناخ العلاقة العامة بين أطرافه والشروط التي تحكمها، وسيوفر له فرص مواجهة الذات عندما يتعرف على حقيقة ما يوزَّع من كتابه في ظروف نشر وتواصل سليمة، وربما انعكس هذا بكثير من الايجابية على نوعية الانتاج، أقصد على مضمون الكتاب والجهد المبذول في تأليفه، وذلك على مسؤولية الكاتب حيال القارىء والجمهور المتلقي، وسعيه المتصل لتحسين هذه العلاقة بتحسين الأداء والانتاج والابداع المقدم.

ان الظروف غير الموضوعية، والقائمة أحيانا على الشك وعدم الثقة، تجعل العلاقة بين المؤلف والناشر وبين المؤلف والقارىء محكومة بمعطيات ومواصفات مرضيّة، وأيًا كانت أسباب ذلك ومصادره، فانه سيبقى ضارًا بالجميع وبالحركة الثقافية وبمردود الثقافة على المجتمع.

إن واقع النشر يتأثر سلبًا وايجابًا بواقع اللوائح والقوانين التي تحكم علاقات العاملين في مجالاته المختلفة، لا سيما المؤلف والناشر والجهات المستفيدة من المنشور في الاذاعة وسواها. وعدم وجود تشريعات لها قوة القوانين النافذة ولوائح تنظيمية سليمة ومحترمة الوجود في الاقطار العربية، يعرّض ميادين العمل في مجالات النشر للخلل ويضع أصحاب الحقوق في موقف صعب.

لقد وُضعت في اطار المنظمة العربية للتربية والعلوم اتفاقية عربية لحماية حقوق المؤلف، ووقعت عليها 14 دولة وصادقت عليها ست من الدول العربية(*). وهي تنسحب على حقوق المؤلف العربي في الوطن العربي، وقلة هي الدول العربية الملتزمة بتنفيذ الاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، واتفاقية برن للملكية الأدبية. ولا تسير الأمور في مجال تطبيق الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف سيرًا مرضيا، فقد شكلت لجان قطرية «وطنية» للمتابعة، وكلف

(*) الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية هي : الجمهورية التونسية - دولة الامارات العربية المتحدة - الجمهورية العراقية - المملكة العربية السعودية - دولة الكويت - دولة قطر.

أشخاص بهذه الأمور، ولكن الجهل بحقوق المؤلف أو التجاهل الكثيف لهذه الحقوق مازال هو السائد، ويؤثر ذلك سلبيا على عائدات المؤلف المادية من انتاجه عند الاستفادة منه عربيًا في أجهزة الاذاعتين المسموعة والمرئية وفي مجالات النشر، كذلك تتأثر حقوقه المعنوية، وتسرق كتبه في طبعات أو تزوّر، وكل هذا يحرمه من عائدات هي حق له، ولا يحمي ملكيته التي تصونها الأعراف والاتفاقيات الدولية.

ولا يوجد اهتمام فعلي، في معظم الاقطار العربية بتكوين أطر بشرية مدربة ومهتمة ومتابِعة فعلا لقضايا حقوق المؤلف، وللاتفاقيات السارية في هذا المجال، يمكن الاطمئنان الى جهودها.

وتقتضي ضرورات العمل العربي، وتطلعات العرب إلى آفاق جديدة ومستقبلية في مجالات النشر بأنواعه، ولا سيما المطبوع على الورق منه، أن تصان حقوق جميع العاملين في مجالات النشر، وتنظيم علاقات العمل والاستثمار والانتفاع بالمصنفات الأدبية والفكرية والعلمية والابداعية، تنظيما لائقا يحفظ الحقوق ويساعد على إقامة قاعدة متينة للتطور المستقبلي لهذا المجال الواسع في شقيه : الانتاجي المتصل بالابداع والمضمون أي بالتأليف، وبالنشر والتصنيع والتسويق.

إن العمل على أن تصدر الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف في تشريع عربي موحد، يحمل قوة القانون ــ مع ما يرافق ذلك من تطوير لهذه الاتفاقية ــ أمر مطلوب ومرغوب فيه ويؤسس لنهضة فعلية في مجالات النشر، ويصنع العلاقات في هذا المجال، في نطاق القوانين النافذة، التي تتولى تنفيذها محكمة وهيئات قانونية، ويتابعها مختصون، وتؤدي إلى تكوين أطر بشرية مؤهلة، وتقاليد ثابتة.

وكذلك دراسة موضوع انضمام الوطن العربي كوحدة ثقافية واحدة ــ في اطار ما تحدده اللغة العربية فعلا ــ وليس كدول في وحدات سياسية مستقلة، إلى الاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، يعد من الأمور الحيوية في مجالات النشر، نظرا لمنعكساته الايجابية على أحد الاطراف الاهم في هذه العملية وهو المؤلف.

ومن الأمور البنيوية في مجال تطوير حركة النشر ضبط العلاقة قانونيًا وتعاقديًا بين المؤلف والناشر بما يحفظ حق الطرفين. ففي الوقت الذي يشكو فيه المؤلف من الناشر يشكو الناشر من المؤلف، فهناك مؤلفون يفرّطون بحقوق الناشرين، ويبيعون انتاجهم لأكثر من ناشر، سواء كان في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وحيث أن ذلك يتم في أقطار عربية ذات سياسات وانظمة مختلفة لا يتدفق إليها الكتاب، فان المؤلف يتخذ من ذلك حجة وذريعة، حجة لايصال كتابه الى قراء في قطر لا يصله الكتاب المطبوع في قطر آخر، وذريعة لحماية نفسه من تفريطه بحق الناشر السابق. وقد تتم عملية بيعه الحق لأكثر من طرف خلال مدة التنازل ذاتها وفي وقت واحد أحيانا، الأمر الذي يجعل الناشر عرضة للخسارة، وعرضة

للوقوع في اشكالات مع ناشرين آخرين ومع أقطار وأنظمة عربية أخرى. ولا بد من معالجة هذا الأمر ووضع ضوابط له بوضوح، ضوابط تنظمها لوائح وقوانين وتشريعات عربية مرعية التنفيذ والاحترام. وما ينسحب على حق المؤلف وواجبه، ينبغي أن ينسحب على حقوق ورثته وواجباتهم في هذا المجال.

واذا كان العقد، عرفًا وقانونًا، هو شريعة المتعاقدين، فمن المفيد أن يوضع نموذج عام لعقود التنازل عن حقوق التأليف تحفظ فيها حقوق الأطراف المعنية بهذا العقد، والتي هي أطراف فعلية في عملية انتاج المنشورات الثقافية والابداعية وتسويقها، وأن تراعى في هذه الحقوق مصالح المستفيدين وواجباتهم في الساحة العربية بكاملها، وتكون هناك مرجعية عربية واحدة لضبط العقود وتوثيقها وتصديقها والتحكيم في مجالات الخلاف ريثما يتم وضع قانون عربي عام للمطبوعات ـ وهو أمر نتطلع إليه باهتمام بالغ ـ وقانون لحماية حقوق المؤلف، وضبط علاقات الاطراف المتصلة بمصالحها وأعمالها في مجال النشر على اتساعه وتشعبه وآفاق تطوره المستقبلي، وتكون هذه الهيئة أو الجهة التي يوكل إليها أمر العناية بهذا الشأن والسهر عليه، فرعا من مؤسسة قومية معنية بالنشر لها شخصيتها الاعتبارية، ويُعترف بها عربيا ـ وسأوضح هذا الأمر لاحقا بشيء من التفصيل ـ أو تعمل تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتسهم فيها منظمات قومية معنية كاتحاد الناشرين العرب، والاتحاد العام للادباء والكتاب العرب، واتحاد الموزعين، واتحاد الحقوقيين العرب، حيث تقوم هذه الهيئة بمتابعة ما يتعلق بهذه الحقوق على الصعيدين العربي والدولي، وتدقق في أعمال اللجان القطرية المعنية بهذا الأمر، في اطار اتفاقية عربية ـ دولية، طرفاها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واليونسكو، ويمكن أن تنسّق مع «الويبو» اذا اقتضى الأمر ذلك. وتعمل على وضع صيغ تنظيمية تمكّن المجموعة العربية، بصفتها وحدة ثقافية واحدة ـ لغة وثقافة ـ من الاستفادة الفعلية من مساعدات اليونسكو المخصصة للدول النامية من أجل تغطية حقوق المؤلف، وإيجاد الحلول والأنظمة في صيغ ضبط للعلاقات ـ كالاتفاقيات وسواها ـ تسهل على المجموعة العربية حماية حقوق المؤلفين، أيًا كانت جنسياتهم، في اقطارهم، وحماية حقوق مؤلفيها في العالم.

إن أقطارًا قليلة جدًا، منها تونس، تنضم إلى الاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، ولكن بقية الأقطار لا تهتم بذلك، وليس من الممكن التغاضي عن هذا الموضوع مستقبلا ونحن نواجه متغيرات في العلاقات الدولية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، كما أنه ليس من المقبول منطقيا أن نخطط لدخول القرن الواحد والعشرين حضاريا دون أن نأخذ هذا الامر بعين الاعتبار.

يتنامى الاهتمام برعاية المبدعين العرب، سواء منهم الذين يتعاملون مع الكلمة أو مع غيرها من أدوات الابداع ووسائله، وقد وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تشريعا نموذجيا لهذه الغاية مازال يدرس في مؤتمراتها، وهو من الامور الايجابية التي ينبغي أن نشير

اليها بارتياح، مما يجري على الساحة العربية. ولا بد من التأكيد على أهمية العناية بهذه المجالات وسواها مما ينعكس إيجابيا على حركة النشر في العمق والجوهر، أي على مضمون ما ينشر وقيمته عمقا وتألقا وشمولا انسانيا، مع حمل الهوية والخصوصية. فحين تتم العناية الكافية بالمبدعين يرتد ذلك ايجابيا على الانتاج الابداعي، وعلى قيمة المنشور وأثره وتأثيره. ويحتاج التشريع المقدم إلى إعادة نظر، ورفع قيمة الخدمة المقدمة ونوعها، وتوسيع مجال شمولها، كما يحتاج إلى أن يلحظ بشكل من الأشكال موضوع التكافل الاجتماعي لحماية المبدعين في حالات العجز، والمرض المُقعد عن العمل، والاصابات، وتسهيل العيش في ظل تلك الظروف، مع اعطاء موثّبات ومحرضات على تحسين مناخ الابداع ووسائله ومردوده على المبدعين، ولا سيما أولئك الذين يغنيهم البحث وتجهدهم المعاناة وصولا إلى الجديد الأصيل، والمؤتلق بخصوصيته وهويته القومية، من العطاءات الابداعية.

والمؤمَّل أن تولي المنظمة العربية هذا الموضوع عناية خاصة، حتى لا يأتي هذا التشريع مفرّغا من غاياته ونوعًا من تبرئة الذمة،حيال قرار دفعته إلى مؤتمر من مؤتمراتها المهمة.ولا أشك في أن ذلك يتحقق، كما لا أشك بايجابية انعكاسه على مضمون ما ينشر وقيمته.

وفي مجال آخر من مجالات عمل المؤلفين صعوبات لا تتعلق بمن يكتبون الشعر والرواية والقصة والمسرحية، وإنما بأولئك المهتمين بالنقد والبحث والدراسة، وبالقضايا الفكرية على أنواعها، والمتصلين بالمتغيرات والمستجدات من المعلومات والتقنيات والمعارف نجدهم يعانون كثيرًا من فقدان التسهيلات التي تمكنهم من صرف معظم جهدهم في البحث. فالتسهيلات المكتبية غير متوفرة، وتدفق المعلومات الجديدة يعاني من اختناقات مستمرة، أو هو يستمر في حالة اختناق، ولا توجد جهات علمية أو مراكز تسهل تقديم الاحصاءات والمعلومات الميدانية الدقيقة التي يطلبها الباحث، والحصول على المراجع أو المصادر العربية وغير العربية متعب جدًا فضلا عن ارتفاع تكلفته المادية، ومما يكلف الباحث والمؤلف من وقت وجهد مهدورين، والمخصصات المالية للدراسات الميدانية والمختبرية في بعض الحالات ضعيفة أو معدومة، وميادين البحث الجامعي ـ ما عدا استثناءات ـ لا تساعد على تقديم خدمات وفرص متكافئة وشاملة لجميع الباحثين.

وحيال هذه المعوقات يجد المؤلف ـ الباحث نفسه محاصرًا بمقومات التخلف أو مسبباته، وتأتي دراسته، بعد أن يرهق في انجازها، لتأخذ وقتا طويلا وصعوبات كبيرة في مجالات الطباعة والنشر، مما يجعل بعض ما يستند من تلك الدراسات إلى تدفق المعلومات، قديمًا وغير مجد، بعد زمن قصير من صدوره، أو عند صدوره نظرًا للسرعة الهائلة في تدفق المعلومات وتجددها وتطور أساليب البحث، وتقدم العلوم وفنون البحث والدرس.

ان تحديث أساليب البحث وتسهيل توصيل المعلومات للباحث، وتقديم أنواع الخدمات المكتبية والمعلوماتية، ومقومات البحث العلمي الدقيق كل ذلك أصبح من ضرورات العصر،

ومن مستلزمات اللحاق بركب العصر. ويكاد الصراع بيننا وبين العدو الصهيوني ينتقل الآن ـ لا سيما في مجالات البحث العلمي والتقدم الفكري ـ إلى سباق على امتلاك المعرفة والتقنيات، وربما كانت أحدث أساليب التجسس المعاصرة وأجداها هي تلك التي يمكن أن يطلق عليها «الجاسوسية العلمية»، سواء مارست دورًا ايجابيًا، أم تخريبيًا في إحداث التخلف والفراغ والسطحية وبهرجة التسميات والمسميات، مع فراغ فتّال في المضمون والجوهر. وأخطر نوع من ذلك، هو الّذي يوجه الى الاجيال في الجامعات التي تخرج كمًا يخلو من الكيف أو النوع.

ولا بد من جهد ومال ووقت عربي يبذل من أجل وقف التدهور في هذه المجالات، وتقديم امكانات وتسهيلات للمعنيين بالبحث على أنواعه ومستوياته وفروعه المعرفية كلها، والذي يصب في نهاية المطاف في ساحة «النشر» الكبرى مغذيًا العروق المعرفية لشعبنا بالزاد الملائم. وإذا كان مصرف المعلومات قد تم التفكير به، فلا بد أن تكون هناك شعب متعددة فيه لأنواع المعلومات، أو مصارف لأنواع المعرفة، وقد أصبح من الضروري تخزين موجودات ـ عناوين وعناوين فرعية وخلاصات ـ المكتبات العامة على حواسيب، وربط ذلك بمركز معلومات عام رئيسي وليكن المكتبة القومية، أو المركز القومي العام للمعلومات، الذي يُربط بدوره بالقمر الصناعي العربي من جهة، وبمصارف المعلومات العالمية من جهة أخرى، عبر الأقمار الصناعية، ليتمكن الباخث أو المركز العلمي أو المكتبة العامة في أي قطر عربي، وكذلك المكتبة العامة أو المركز الثقافي في أية مدينة عربية من الحصول على المعلومات وعلى الفهارس وأماكن وجود الكتب وأنواع المعرفة المخزنة المطلوبة لبحثه أو دراسته، من حيث هو مقيم إن أمكن.

ومن المفيد التخطيط عربيًا، وبضمانة مصارف أو جهات عربية معنية وبمساعدة الصندوق العربي للانماء الصناعي والاجتماعي، من تسهيل حصول الباحث والمؤلف العربي المعني على الحاسوب المنزلي المتقدم ـ بتقسيط مريح ـ الذي يمكنه من الحصول على ما يريد من معلومات من القمر الصناعي العربي ومن المكتبات العامة والمكتبة القومية المركزية، ومراكز المعلومات ومن المستحسن العمل دون ابطاء على أن يؤهّل كل باحث نفسه للبرمجة وللتفاعل والتعامل مع هذه التقنية المتطورة، قبل أن تغمره رمال التخلف، وتغمر بالتالي أمته حيث هو عقلها ووعيها وعينها المبصرة وبصيرتها.

والجهات العربية المعنية، التي تحرص على مستوى المنشور من التأليف العربي في أي مجال، وتسهر على جدته ومعاصرته ودقته وإفادته للأجيال، لا بد أن تحث الباحثين على ذلك، وأن تقدم لهم التسهيلات اللازمة للوصول إلى هذه المرحلة من العمل والتعامل بتقنيات العصر ومعها، وتقديم الضمانات اللازمة من أجل حصولهم على ما يريدون منها، وهو ما يحقق انعكاسًا ايجابيا على المضمون المقدم في المنشور من التأليف والابداع العربي، سواء كان مصنّعا على الورق أو في وسائل إيصال أخرى. إن العوائق المادية الكبيرة ستحول دون اقتناء كثرة من الباحثين المهتمين بهذا النظام المعلوماتي، ـ أو نظام الحصول على المعرفة

بسرعة ودقة، ـ الاجهزة اللازمة لذلك، وهذا بالذات ما يقتضي البحث لايجاد تسهيلات وضمانات لتحقيق هذه الغاية. أما أمر تحديث نظم العمل في المكتبات العامة ومراكز المعلومات والبحث والجامعات ... الخ في الوطن العربي، فأمر لا مفر منه ولا غنى عنه، ولا يمكن التأخر في موضوع الالتفات إليه بأهمية قصوى.

ينقسم الناشرون في الوطن العربي الى قسمين :

- قسم يمثله القطاع العام الحكومي وما في حكمه.
- قسم يمثله القطاع الخاص، وهم ناشرون أفراد، قد يكون لبعضهم أكثر من مركز في القطر الواحد أو في قطرين عربيين، وقلة منهم يشكلون شركات نشر محدودة الامكانات والحركة.

وهؤلاء هم الذين يتعاملون بالدرجة الأولى مع المنشور المصنَّع على الورق، أي مع الكتب والدوريات. أما الجهات المتعاملة مع المنشور المصنَّع بالوسائل المعتمدة على أساليب البث والتوصيل والاتصال الحديثة ـ اشرطة افلام واشرطة اذاعة وفيديو ... الخ ـ فسوف لا أركز على بحث شؤونها في هذا المجال، مع أهمية معالجة أمورها كقطاع مؤثر جدا في مجالات النشر الحديثة، وكقطاع فاعل أيضًا في الأفق المستقبلي للنشر العربي بوجه عام، وقد أفرد لذلك دراسة خاصة.

يغيب عن ذهن كثيرين أن الناشر، ولا سيما في القطاع الخاص، يوظف أمواله وجهوده في مجال العمل الثقافي لا ليقوم بخدمة مجردة دون غرض شخصي، بل ليقوم بهذه الخدمة في ميدان مهني اختاره، وليحقق ربحًا، وليحافظ على استمراره في مجالات العمل والانتاج. ويتم ذلك فيما يبدو لي، نظرًا لسمو المادة الثقافية في ذهن المتلقي ـ القارىء عن أن تكون تجارة وموضوع فساد أو غش أو تلاعب أو جشع، وموضوع تجارة أصلًا.

وفي حين يقوم القطاع العام، في بعض الاقطار العربية، بخدمة جليلة جدًا لحركة النشر، لا سيما في مجال الكتب والدوريات، يوظف أموالًا وجهودًا في هذا المجال، ويوفر المادة الثقافية والمعرفية منشورة بأسعار معقولة، ويتحمل في سبيل ذلك خسارات مالية ملحوظة، فانه لم يستطع أن يعوض عن وجود القطاع الخاص، ولم يقلل من أهميةَ دوره، ولم يستطع أن يغطي حاجات ثقافية قام ذلك القطاع بها بسرعة انجاز وسعة انتشار واضحتين. كما أن القطاع العام لم يستطع التغلب في كثير من الحالات على قيود وصعوبات تعترض انتشار الكتاب في الوطن العربي وتعيق تدفقه، مثل قيود الشحن وتحويل العملة، والوصول إلى أسواق بعيدة نسبيًا، وإحداث حيوية ذات مردود ظاهر في معارض الكتاب العربية التي أخذت في التزايد والتنوع والتحسن.

واذا كان القطاع العام، نظرا لقدرته المالية، ورسالته العامة في تبني أهداف قومية ومعرفية وانسانية أكثر شمولا والتزاما، قد قام بانجاز منشورات ذات أهمية خاصة ـ لا سيما في

مصر وسورية والعراق والكويت والجماهيرية ـ فانه لم يوجد الصيغ العملية الناجعة لحل مشكلات النشر على المستوى القومي. وفي حين حقق حماية لحقوق المؤلف وثقة في التعامل معه وأرسى بعض المبادىء والمعايير والقيم الايجابية، فانه لم يستطع أن يأخذ بأيدي المؤلفين الى مستوى الانتشار والكفاية، بإصدار طبعات من الكتاب الواحد، وبالترويج الأمثل لما يطبع، وبالعناية بالمؤلف، كمتعامل له حاجات ومتطلبات يريد من يكفيه مؤونتها ويغنيه عن تفاصيلها لينصرف باطمئنان إلى إنتاجه ضمن شروط حياتية مُطْمَئِنَة. وفي الوقت الذي حقق فيه القطاع العام تفوقا تامًا، وقدرة متميزة، على اصدار الدوريات الثقافية الجادة وتغطية حاجاتها، وتوفير الامكانات لها، مما شكل بديلا ممكنا ـ من حيث الاقتدار المالي والقدرة على الاستمرار وتحقيق التنوع على الأقل ـ للقطاع الخاص في هذا المجال، فانه لم يستطع أن ينجح تماما في تقديم البديل المحتمل التام القدرات والمواصفات والامكانيات للقطاع الخاص والناشر الفرد المتألق في نشر الكتاب وخدمته.

لقد قدم القطاع الخاص ـ لا سيما قطاع النشر في لبنان ـ بتيسير نسبي لتدفق الكتاب الى اقطار الوطن العربي، ولعبت بيروت دورًا ايجابيا في هذا المجال، من جهة تصنيع الكتاب وطباعته وتسويقه فضلا عن اتاحة فرص النشر لكثيرين. ولا يمكن النظر إلى مجمل نشاط القطاع الخاص في مجال النشر على أنه مفيد وجاد ومتجدد ومعاصر، في كل ما ينشر، فهناك كميات كبيرة من الكتب والعناوين لا تفيد شيئًا، إن لم تشكل ضررًا، ويقف وراء انتاجها تجار غير مسؤولين، في قطاع النشر، عن أية التزامات أو معايير أخلاقية وقيمية.

وقد أدخل هذا القطاع آفات على حركة النشر مازالت تعاني منها السوق العربية للكتاب، ومازالت تؤذي ناشرين ومؤلفين وقطاعات عامة وخاصة على السواء في الوطن العربي وفي بعض دول العالم، وتشكل اساءة بالغة لسمعة الناشرين العرب. ومن هذا الآفات آفة تزوير الكتاب التي راجت مدة غير قليلة من الزمن وغزت اسواقا وأصابت بأذاها أشخاصًا ومؤسسات، ويبدو أن بعض عقابيل هذا الداء مازالت موجودة في حالة كمون، أو في حالة نشاط نسبي بعد فترة حركة سريعة. ولا يحدث هذا الكمون نتيجة اقتناع من المزورين والعابثين، بالحقوق الخاصة والعامة، وانما نتيجة أوضاع غير ملائمة لنشاطهم في بعض الساحات، وقيام حركة متابعة يقودها اتحاد الناشرين العرب منذ تأسيسه(*). واضافة الى التزوير وبعض مظاهر الفساد في التلاعب بالحقوق الخاصة بالمؤلف : مثل المحاسبة على جزء من الطبعة واغفال الباقي، أو المحاسبة على طبعة والتجاوز عن الطبعات اللاحقة، والمماطلة في دفع الحق، وبيعه لناشرين آخرين دون علم المؤلف ... إلى آخر ما هنالك من

(*) قامت في إيران حركة واسعة لاعادة سحب عن طريق التصوير لعدد من الكتب باللغة العربية، لا سيما بعض كتب التراث وطرحتها في أسواقها وفي أسواق عربية، ضمن فتوى تجيز نشر المعرفة وعدم احتكارها، وتم ذلك دون عودة للناشر العربي، ورغم انه فعل مفيد لنشر العربية إلا أنه مضر بحق الناشر.

أساليب لا تشرّف العلاقة النبيلة التي ينبغي أن تقوم بين الناشر والمؤلف إضافة إلى ذلك، هناك قضية التلاعب بأسعار الكتاب، وجعلها محركة حسب الاختناقات في الأسواق العربية المحرومة من تدفق الكتب إليها، وهناك أيضا ترويج يبنى على غش القارىء بنسخ غير جيدة، أو منقوصة، قدمتها فئات اعتمدت تزوير الكتب وسحب طبعات مصورة منها دون عناية تذكر.

وهناك أيضا أضرار تلحق بالمعرفة ذاتها وبالأمانة، وبالتالي تعرض مصداقية العلاقة بين الناشر والمؤلف، وبين الناشر والقارىء، لحالات من الشك وانعدام الثقة. ويذكر المهتمون جيدا بالكتاب العربي ولا سيما الكتب التي تعود لغير المعاصرين من المؤلفين ـ كيف انهم لا يطمئنون الى طبعة دار معينة لاسباب تتعلق بالامانة أو بالدقة، ناهيك عن قلة عناية بعض دور النشر الخاصة بالتحقيق وبالعودة الفعلية الى الأصول والاعلان أحيانًا على أغلفة بعض الكتب عن هيئة محققة أو مدققة ولا وجود أصلا لمثل هذا، ولا جهد-ولا تدقيق في متن الكتاب، الامر الذي يجعل القارىء ضحية لترويج فاسد المضمون منطو على غش، ويجعل المجتهدين من المؤلفين والمحققين والناشرين، عرضة لانتهاك حقوقهم وسرقة ملكياتهم وجهودهم ممن اعتادوا على السطو دون رادع من خلق أو وجدان أو قانون.

وبمقدار ما يشكل هذا الوضع من ضرر وخطر على حركة النشر وعلاقة الناشر بكل من (المؤلف ـ المحقق ـ المترجم) أو بالقارىء، أو بالناشر الآخر أحيانا، بمقدار ما يستدعي معالجة جادة وجذرية لا تستند إلى شهامة بعض المسؤولين واهتمام بعض الأنظمة لسبب أو لآخر، بل تقوم على أساس تشريعي يقمع هذه المظاهر المؤذية، ويضع حدًا لمرتكبها، ويقيم القواعد ويسن القوانين لملاحقتهم ولتخليص الحقوق في هذا المجال والمحافظة عليها، خدمة لجميع الاطراف المعنية، بما في ذلك الحفاظ على حق القارىء الذي يقع ضحية في جميع الأحوال، وتنعكس عليه حالات الأذى بشكل أو بآخر، إلا في حالات نادرة، وذلك حين يتاح له الحصول على كتاب مفقود بسعر مقبول نتيجة طرح بعض نسخه المزورة في السوق، ولكنه بدفع جزءا من الضريبة في صفحات وملازم ممسوحة، ويدفعه على شكل معاناة في القراءة، وعدم دقة في بعض الكتب.

ويبقى للناشر الخاص فضل ودور ـ فليس كل ناشر مجرد تاجر أو لص، كما أنه ليس كل تاجر مجردًا من القيم ولا يحكمه سوى قانون الربح بأي شكل كان، فهؤلاء يشكلون استثناء اذا ما أخذنا جسم حركة النشر في الوطن العربي التي تضم دارا للنشر.

وتبقى له اسهاماته المتميزة في حركة النشر العربي والتي لا يجاريه فيه القطاع العام. وعلى ذلك فان حركة النشر ـ وألفت الانتباه إلى أنني أركز على النشر المصنّع على الورق ـ تحتاج إلى وجود القطاعين وتعاونهما وتكاملهما، كما تحتاج الى ولادة قطاع مشترك يسهم فيه القطاعان بحركة تعاون متكاملة، لا بدّ من قيامها بدور تحتاج اليه الساحة العربية وحركة النشر في أفقها المستقبلي. وهذا القطاع، الذي نتطلع إلى قيامه بخدمات نوعية لحركة النشر،

يمكن أن يحقق الدقة والثقة وسلامة التعامل وسرعة الحركة والتوجه لخدمة الأهداف الكبرى والنبيلة والقومية للثقافة العربية من جهة، وأن يحقق قدرة على الحركة وتحقيق الربح وتيسير وصول الكتاب الى طالبه، وسهولة تدفقه في شرايين الوطن العربي المتعطشة اليه.

ان الناشر ـ بشكل عام ـ يعاني هو الآخر، وبشكل حاد، في بعض اقطار الوطن العربي، والناشر الشريف الجاد، المعني بالنشر كرسالة، يقع في معظم الأحوال بين المطرقة والسندان، بين المؤلف والموزع والقارىء، ويتحمل مسؤوليات أخلاقية، وتلقى عليه اسئلة تنطوي على الادانة من الرأي العام والقارىء وبعض الفئات المسؤولة، لانه يتحمل بشكل أو بآخر تبعات الوضع العام الذي تمر به أزمة النشر، وتنعكس عليه في الوقت نفسه اجراءات عربية سياسية واقتصادية واجراءات رقابة وسواها، مما قد يضر بمصالحه المادية، ويعيقه عن أداء رسالته ويجعله متحملا لمسؤوليات تتصل بالوضع القائم في الوطن العربي، بالنسبة لسوق الكتاب ورواجه، وحالة الاتصال والتواصل الثقافية المتردية.

إن الناشر يعاني من أزمة فقدان الورق أو نقصانه في الأسواق العربية حيث تشكو أقطار عربية شكوى مريرة من أزمة الورق، لا سيما في سورية والجزائر وتونس والسودان واليمن والاردن، على الأقل، ويؤدي فقدان هذه المادة الى ارتفاع اسعارها والى دخولها السوق السوداء في بعض البلدان التي تسود فيها قوانين وأنظمة حصر تداول العملة الصعبة بالدولة ومصارفها الرسمية، وفي تلك التي يتولى فيها القطاع العام أمور الاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية، وحين تتوافق هذه الزيادات في الاسعار مع ارتفاع أثمان المواد الأولية الأخرى اللازمة للطباعة، وأجور العمال والفنيين، وتكلفة التعامل، مع المواد المصنّعة الداخلة في تقنيات ومستلزمات الطباعة الحديثة ـ التنضيد الضوئي ـ لا سيما الأفلام والأقراص الحساسة والاحماض ... الخ فان تكلفة الكتاب تغدو كبيرة، وبالتالي يتضاعف سعر الغلاف الذي تدخل في تحديده أمور أخرى غير التكلفة الفعلية، وعلى رأسها عمولة الموزع ونفقات الشحن وهامش الربح الضئيل المطلوب للناشر، إضافة لحقوق المؤلف.

واذا كان الناشر في قطر عربي لا تستقر الاسعار فيه على حال وتتعرض فيه العملة المحلية والاقتصاد لازمات حادة ـ مثل لبنان ـ فانه سيضطر الى فرض السعر وتقاضيه على أساس العملة الصعبة «الدولار». وعندما يكون القارىء ـ المستهلك من مواطني قطر عربي تنخفض فيه القيمة الشرائية لنقده المتداول، ويتعرض هو الآخر لازمات اقتصادية ـ وما أكثر هذه الظاهرة في الوطن العربي، حيث معظم الاقطار يعاني اقتصادها ونقدها من ضائقات وازمات، وتروج فيها الاسواق السوداء والحياة السوداء أيضا ـ عند ذلك يصبح سعر الكتاب المقدّر بالدولار قياسا الى النقد المحلي ـ في سورية أو مصر أو الجزائر أو لبنان أو العراق ـ سعرًا باهظًا لا يتحمله دخل الفرد، وينعكس ذلك على رواج الكتاب، وعلى عدد النسخ المطبوعة منه. ويرتد ذلك على الناشر وعلى المؤلف، ويتحمل المسؤولية المعنوية والأخلاقية الناشر في معظم الحالات.

وربما يستفيد نسبيا ـ أو لا يتضرر كثيرا بالأحرى ـ من هذا الوضع، الناشر الموزع، ومعظم الناشرين الخواص في الوطن العربي يملكون منفذا للبيع ـ مكتبة ـ ويتولون منها جزءا من التوزيع أو يباشرونه بأنفسهم، ولا يملك تلك القدرة القطاع العام أو ما في حكمه إلا نادرًا. ولكن الناشر الذي لا يتعامل الا مع الموزع، محكوم بشروط صعبة منها :

- انه يوظف رأس مال في النشر، ويعمل هو، ويتحمل أجور بعض العاملين معه، ونفقات طباعة المكتب ... الخ.
- انه يرتبط بعقود مع المؤلف والمطبعة، وهذا يشكل التزامات مالية لا بدّ من أدائها.
- انه مسؤول عن تأمين المواد الأولية اللازمة للطباعة أو عن دفع قيمتها حسب تكلفتها، وبالتالي فهو محكوم بالمتغيرات الكثيرة في سوق العرض والطلب، بالنسبة للمواد الأولية الضرورية لصناعة الكتاب.
- انه مسؤول عن التسويق والترويج، بمعنى الدعاية والاعلان في أكثر الاحيان.
- وأخيرا هو مسؤول أيضا عن أداء نسبة بين 8 ـ 15 % من سعر الغلاف الى المؤلف ـ وهذا حق طبيعي، وعن أداء نسبة 40 ـ 50 % من سعر الغلاف أيضا الى الموزع اذا كان لا يوزع هو.
- وهو مطالب في الأقطار العربية التي تحكمها قيود للنقد الأجنبي بأن يعيد قيمة ما يصدره من الكتب بالقطع الأجنبي الى مصارف بلده، إذا ما شحنها على نفقته، إضافة إلى تكاليف اللف والحزم والنقل والشحن، وهي ليست قليلة ـ هذا في حالة كونه موزعا أو شاحنا على نفقته ولحسابه الخاص.

وحيال هذا الوضع ما الذي يبقى من سعر الكتاب وريعه للناشر ؟ إنه قليل نسبيا ـ ولكن فلنعرف جيدًا أن الناشر يدرس أموره بدقة فلا يخسر إن لم يحقق هامشا جيدًا من الربح. وإذن فالقضية العامة ـ أو قل الغرم ـ تقع في النهاية على القارىء «المستهلك» أما الذي يفوز بحصة الأسد فشخص رابع قابع في الظل، أنه الموزع.

يتقاضى الموزع في الوطن العربي ـ مؤسسة عامة أو خاصة ـ نسبة عمولة تصل أحيانا إلى 50 % ولا تقل عن 40 % من سعر الغلاف، ويأخذ عددًا من النسخ لأغراض الرقابة والتسويق والاهداء، ويستلم الابداع والتأليف والفكر، الذي أصبح «بضاعة أو سلعة» في أرض مستودعة ولا يدفع ثمنها، وانما تبقى أمانة لديه، يحاسب عن البيع منها كل ستة أشهر أو كل عام. واذا كانت البضاعة دوريات شهرية أو فصلية أو أسبوعية ـ الخ ـ فان المرتجع منها لا يردّ إلى صاحبه، ويعود تقدير هذا المرتجع الى شخص الموزع وقيوده، وهو يمتنع تماما عن تقديم كشوف دقيقة للتوزيع ونقاط البيع ومنافذه وكُميات المرسل من المطبوعة الى كل قطر، في أحيان كثيرة، والمعول عليه في النتيجة رقمه وكلمته.

لا يقوم الموزع العربي بأي جهد اعلامي أو اعلاني في مجال الكتاب، فهو لا يعرّف به ولا يعلن عنه، ولا يخسر في هذا المجال شيئا، حتى لائحة مطبوعات الدار الناشرة تطبعها دار النشر ويأخذها هو في كثير من الأحيان. ونادرة هي مؤسسات التوزيع العربية التي تبذل جهدًا أكثر من الشحن والمحاسبة والقبض، وتدفع للبائع ـ مكتبة أو منفذ بيع ·أنسبة تصل الى 15 % من سعر الغلاف اضافة الى نفقات الشحن.

وهذا الدور الذي يقوم به الموزع العربي دور منقوص تماما، فقد أخذ حقوق الموزع في الغرب الأوربي أو الاميركي أو في العالم ـ ولم يقم بواجباته فالموزع عادة يتحمل مسؤولية التعريف بالكتاب والاعلان عنه والترويج له وتسويقه وإيصاله إلى أقاصي النقاط التي يوجد فيها طالب أو محتاج إليه، ولقاء هذا الاهتمام والجهد والبذل يتقاضى نسبة مرتفعة من سعر الغلاف تصل إلى النصف.

ولكن موزعنا العربي لا يوظف رأس مال على الاطلاق، ولا يخسر على عملية الترويج والاعلان والتعريف بالمنشورات، ويتقاضى حصته ويماطل بالدفع، وقد يقوم بعض الموزعين بأعمال لا تليق بالأمانة لا سيما فيما يتصل بالدوريات والمرتجعات عامة.

ويضيف الموزع العربي إلى ذلك سعرا متحركا للمطبوعة ـ كتبا أو دورية ـ تتلاءم مع السوق واختناقاته وحاجاته وقدرة افراده الشرائية ونوع النقد فيه، وفي بعض الأحيان يقوم بهذا الأمر البائع ولا يعرف به الموزع ويأتي انعكاس ذلك كله على الكتاب والناشر والمؤلف والقارىء.

وفي هذه الصيغ من التعامل يتقاضى الموزع نسبة خالصة من سعر الغلاف قد تصل إلى 20 % بعد تخصيص نسبة للبائع ونسبة لتغطية تكاليف الشحن والتسويق في حدود 30 % دون أن يوظف رأس مال أو يعطله، وهو يتحمل نفقات العاملين معه ويغطي أجورهم، أيضا. وعلى هذا نجد أن سعر الغلاف يتوزع الى النسب التالية تقريبا :

8 ـ 12 % للمؤلف.

38 ـ 42 % للناشر بما في ذلك تكاليف طباعة الكتاب وثمن الورق، وعائداته من رأس ماله الموظف.

50 % للناشر بما في ذلك أجور الشحن والتسويق ونسبة تتراوح بين 10 ـ 15 % هي عمولة البائع المباشر.

وقراءة هذا الأرقام من حيث دلالاتها ونتائجها تشير إلى أن الرابح الأول، أو أن أكثر الاطراف توافر فرص لتحقيق ربح، هو الموزع في سوق النشر العربي.

وهذه العلاقات ومردوداتها على أطرافها، وما ينتج عنها في تيار الممارسة المستمرة، تستوجب وضع ضوابط أكثر دقة وأكثر عدلا، ولا يستطيع أن يقوم بها بكفاءة إلا خبراء معنيون بالأمر، وباشراف الاتحادات القومية المعنية (الكتاب ـ الناشرون ـ الموزعون ـ مهن الطباعة ... الخ) وحبذا لو ينضم إلى ذلك بعض الكتبيين ممن يمثلون مستوى متقدما من الباعة المباشرين) وينبغي، في جميع الأحوال، تحميل الموزع العربي مسؤولياته المعروفة عالميًا وعلى رأسها التعريف بالكتاب، والاعلان عنه والترويج له، بالأساليب الناجعة واللائقة. كما لا بدّ من إلزامه بأصول التعامل مع الناشرين وتقديم كشوف دقيقة لهم وإقامة جسور الثقة بينه وبينهم، ليتمكنوا هم بدورهم ـ وفي ضوء معطيات موضوعية وأرقام دقيقة ـ أن يقيموا جسور الثقة أيضا مع المؤلفين والمبدعين. ولا يكفي على الاطلاق أن يتخذّ إتحاد الموزعين العرب قرارا يراه في صالحه، باعتبار كشوف أي موزع هي نهائية ودقيقة وغير قابلة للمراجعة حتى يجبر الأخرين ـ ولا سيما الناشر ـ على الاذعان. وعقود الاذعان عقود ضعيفة وواجبة النقض. وإذا عرفنا أن مؤسسات التوزيع في بعض الأقطار العربية هي مؤسسات تابعة للقطاع العام وتحصر التوزيع بها حصرًا بموجب القوانين والانظمة القطرية النافذة، أدركنا سيطرتها على السوق، وتحكمها بالمنشور من الانتاج في ذلك السوق، واستخدامها لسطوة السلطة في تعاملها مع الآخرين، الأمر الذي يجعلها تماطل بدفع الحقوق وتمارس تجاوزات على العقود وأعوان التعامل، وتجعل المتعاملين معها في حالة اذعان حتى لا يخسروا السوق، ولكي يستوفوا حقوقهم، وحتى لا تخلق لهم متاعب غير متوقعة أو غير منظورة من طرفهم لصلتها بمواقع نفوذ في سوق التعامل مع الكتاب والدورية، ولا سيما الرقابة وأجهزة القطع وجهات عديدة أخرى. وغني عن التأكيد أن إشاعة مناخ تعاون قومي بين الاتحادات القومية والمنظمات العربية المسؤولية، في إطار تفهّم من الحكومات العربية، كفيل بايجاد حلول لمشاكل قائمة، وبفتح آفاق أوسع أمام مستقبل حركة النشر في الوطن العربي.

وإذا كان من حقنا أن نطالب الموزع العربي بالتزامات، فلا بدّ أن نواجه معه المشكلات المعقدة والمزمنة التي تعيق حركة تدفق الكتاب والدورية في أقنية التوزيع عموما، والتي تكاد تكبله تمامًا، وتلغي حركته في بعض الأقطار العربية. وقد أشير إلى مشكلات كثيرة في قوائم التوصيات المتخذة في ندوات دولية وعربية وقطرية ناقشت قضايا الكتاب والصعوبات التي تعترض حركة النشر على الصعيدينْ القومي والقطري، واتُخذت قرارات من جهات مسؤولة عربيا وقد تكون لديها جميعا النيات الطيبة والاقتناع التام بضرورة خل هذه المشكلات ولكنها معوقة إما بفعل سياسة قطرية أو بحكم موطن موضوعي يسود أرض الواقع، أو بفعل تداخل قضايا وتشابكها في قطاعات مختلفة لا بدّ أن توجد لها حلول قومية عامة وفي إطار تنسيق وتعاون وتمويل عربي، وفي أكثر من مجال هام.

ومن هذه المشكلات المعقدة المزمنة أتوقف عند مشكلتين فقط :

مشكلة الشحن وتكاليفه ووسائله :

فمن المعروف جيدًا أن الوطن العربي يعاني من نقص خطير في مواصلاته إجمالا، وفي شبكات اتصاله البرية على وجه التخصيص، لا سيما بعد أن قام الكيان الصهيوني في موقع استراتيجي بعزل آسيا العربية عن افريقيا العربية بريًا. وعلى الرغم من تحسن وضع شبكة الطرق البرية الدولية وغير الدولية المخصصة للسيارات والشاحنات في أجزاء من الوطن، فان هذه الشبكة تعاني من مناطق اختناق بين أقطار عربية كثيرة. أما شبكة الخطوط الحديدية ـ وهي الأكثر نفعًا والأقل كلفة والأيسر استعمالا وضبطًا ـ فتكاد تكون مشلولة على الصعيد القومي، ويبدو وضعها في بعض أجزاء الوطن العربي أكثر سوءًا وتخلفا مما كانت عليه في العهد العثماني، ويعود ذلك لأسباب سياسية وآنية ـ قطرية وإلى غير ذلك مما يدخل في حسابات الدول المحافظة على واقع التجزئة، وان اقطارنا للأسف غدت متمسكة بجغرافيتها التي صنعها الاستعمار وأقام لها من بعض أبناء الأمة العربية في كل قطر سدنة وحراسا يحمونها باسم الوطنية وتحت رايتها تلك الوطنية التي غدت على أرض الواقع والممارسة معارضة أو مصادقة للقومية وصيغة اعتراضية عليها، والتي يتم التمسك بها تمامًا.

ويكفي أن أشير على سبيل المثال لا الحصر، إلى : الخط الحديدي الحجازي الذي كان يربط الحجاز بالشام ويتفرع فيهما إلى ما يعرف اليوم بسورية والأردن ولبنان وفلسطين ويربطهما بأوربا والعالم عبر تركيا، هذا الخط الذي تعطل اليوم في معظم أجزائه وتوقفت خدماته.

واذا كانت أقطار الوطن العربي في آسيا تعاني من فقدان هذه الشبكة، فالوضع في اقطاره في افريقيا ليس أحسن حالا. ومن المؤكد ان إقامة هذه الشرايين في جسم الوطن العربي هي الكفيلة بضمان تدفق أفضل لتيار الحيوية والحياة في أوصال الأمة المقطعة، والكفيلة أيضا باعادة ربطها اقتصاديا بعد أن كانت القوافل قديما متكفلة بهذا الربط من خوارزم حتى الاندلس.

واذا كان وضع النقل البري في شقيه الخطوط الحديدية ـ والطرق المعبدة في حالة غير مرضية، ويعاني من أوضاع مرة غير تلك التي تفرضها نقاط الحدود وأنظمة الجمارك والأمن العام على البضائع والبشر، فان النقل البحري العربي لم يدخل بعد مرحلة المعاناة لأنه شبه غائب عن الوجود، فكيف يعاني المفقود أصلًا ؟!.

وحتى النقل النهري في خطين تاريخيين عربيين هما خط دجلة والفرات عبر شط العرب إلى البحر العربي ـ وخط وادي النيل العريق، قد تقطعت أوصاله وضاقت أوعيتها، بسبب السدود والنزاعات وقيود الحدود.

وهذان الاسلوبان الحيويان في تأمين النقل السريع وتبادل البضائع والسلع ومنها «البضائع أو السلع الثقافية»، بالاصطلاحات الجمركية التي تصر على اخضاع الانتاج الثقافي لهذه التسميات، هذان الاسلوبان غير متبعين، حتى في الحدود الدنيا، ومردودهما على الاقتصاد

والتواصل الاجتماعي والثقافي كبير جدًا، ودورهما الايجابي كبير أيضًا، ولا بدّ من تمكين الأمة العربية في التواصل عن طريقهما إذا أردنا أن ندخل العصر وأن تدخله صلاتنا ومواصلاتنا وحركتنا الثقافية، وإذا أردنا لها مستقبلا متطورًا بدرجة ملحوظة، تختلف عن سلحفائية الانتقال التي تحكم التحرك والتطور العربيين حاليًا.

ومن البدهي أن تمكين الأمة من امتلاك شبكة مواصلات بحرية ونهرية، وبرية بشقيها ـ أي السكك الحديدية والطرق المعبدة للسيارات ـ يحتاج إلى تعاون عربي عام وإلى قرارات سياسية حكيمة وشاملة، وإلى سياسة اقتصادية واحدة وتكامل في الجهد العربي، وإلى سوق اقتصادية عربية موحدة وقائمة فعلا، أو باختصار إلى رؤية قومية مستقبلية تأخذ متغيرات العالم بالاعتبار، وتضع العام فوق الخاص والقومي فوق القطري، لتتم برمجة انقاذ على أسس علمية عصرية تجعل أمر لحاقنا بركب التقدم التقني الصاعق، وبحضارة القرن الواحد والعشرين من الأمور الممكنة ولو نظريا.

إن الشحن بين أقطار الوطن العربي يتم اليوم بوسائل برية وبحرية محدودة، وأحيانا بالطائرات، وهو في جميع الأحوال يكلف غاليا، ويتطلب حل تعقيدات كثيرة، وقد تنبهت الاتفاقية العربية لتيسير تداول الانتاج الثقافي، إلى الموضوع وقررت تقديم تخفيضات تصل إلى 75 % من تكلفة الشحن بالنسبة للمطبوعات الثقافية ـ ولا يفوتني أن أشير بالتقدير إلى أن تونس تطبق هذا منذ سنوات ـ إلا أن هذا التشريع لم يأخذ طريقه الى التنفيذ، ولا نعرف كيف يمكن أن يحل المشكلة، واسطول الطيران العربي الفقير لا يكفي لنقل المواطنين العرب بين العواصم فكيف إذا وضع برامجه لتأمين الاتصال بين المدن الكبيرة. وفيما أعرف فان اسطول الشحن الجوي العربي على الصعيد القطري ـ اذ هو غير موجود قوميا ـ اسطول أكثر من فقير وأكثر من عاجز عن مواجهة احتياجات الوطن على صعيد النقل السريع. ولا مناص من مواجهة عربية شاملة وسريعة لهذا الموضوع لأن مردود ذلك على جميع القطاعات ايجابي وحيوي، ولا بدّ أن نضعه في اعتبارنا ونحن نخطط لحركة نشر عربية ناشطة، ولكل تبادل حيوي على المستوى القومي.

أما المشكلة المعقدة والمزمنة الأخرى فهي مشكلة تحويل العملة وسيولة النقد بين أقطار الوطن العربي، وهذا واقع يحتاج تغييره إلى قرارات سياسية واقتصادية شاملة، ويأتي حل قضايا النشر والتوزيع المتعلقة به في إطار الحل العام شأنه شأن موضوع الشحن وإيجاد شبكة المواصلات والاتصالات العربية العصرية. ويمكن للمؤسسة المنتظرة أو لقطاع متخصص في مجال النشر والتوزيع على المستوى القومي أن يوجد حلولا لهذه المشكلة نظرًا لأن احتياجاته للنقد ستشمل ساحات عربية عديدة.

إن موضوع تدفق الكتاب وأخذ القراء العرب والقراء المحتملين بعين الاعتبار ووضع الخطط والبرامج وسياسات النشر ومشاريعه على أسس قومية شاملة كل ذلك يوفر مناخا أفضل وتحريرًا واقعيا أعمق للطاقات الابداعية والمادية والبشرية على مستويات عدة في

الوطن العربي، ولا بدّ أن يأخذ المتطلعون إلى أفق مستقبلي أرحب في مجال النشر العربي هذه الأمور بالعناية المناسبة.

اذا كان المؤلف يشكل أحد قطبي عملية الابداع وأهم أطرافها وأشدهم معاناة من جهة، وأهمية في انطلاقها وتأثيرها من حيث النوع من جهة أخرى، فان القارىء يشكل القطب الثاني، الذي تصب عنده الحصيلة النهائية وتنعكس آثارها عليه سلبا وايجابا، ويتمكن تأثيرها فيه ويتجلى في درجة الوعي ومعيار الذوق والقيمة وفي مقدار القدرة على التغيير والتثوير، والعيش بعمق شعور، ووضوح رؤية. وهو القطب الذي تتجمع لديه محصلات جهوده واجتهادات الأطراف المعنية بحركة النشر ويتحمل نتائجها واجتهاداتها وطموحاتها وأطماعها بشكل أو بآخر. فالقارىء هو حقل الكلمة الحرة وحاضنها، وحلقة الدرع التي تحمي صاحبها وهو المستفيد من المادة المعرفية، والذي يجني الثمر الفاسد في بعض الأحيان ويدفع ثمنه مع ذلك. وهو مسؤول عن استمرار حركة النشر وازدهارها بوصفه الطرف الذي يؤثر تأثيرًا كبيرًا في تغذية حركتها من حيث التلقي واستمرار الحاجة وتنوعها ودفع تكاليفها وتجسيد الانتفاع بها.

والقارىء العربي محكوم بكل معوقات الحياة العربية ليس في مجالات حركة النشر فقط وانما في مجالاتها جميعا، ابتداء من استقرار وضع التجزئة وانعكاساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عليه، وانتهاء بآخر مجازر الرؤى والاحلام والتطلعات المشروعة للانسان. تلك التي يواجه احباطاتها في ذاته ومحيطه، جراء سلسلة من الأسباب والمسببات تبدأ بجهله وتخلفه وسلبيته، وتنتهي بهيمنة القوى الكبرى على قراره ومقدراته وثقافته، وهذا القارىء المحروم من زاد المعرفة وثمرات المطابع والقرائح، لكل الأسباب التي أشير إليها سابقا، وفي توصيات ورصد أوضاع تم في أكثر من مناسبة وندوة ودراسة ومؤتمر، ولعدم قدرته في المحصلة على توفير مناخ العيش الذي يسمح للمعدة والرأس بغذاء متوازن أو متقارب، نتيجة للفقر وضغط الحاجة وفقدان الخدمات وتراخي الارادة وتآكل التطلع والطموح ولكثرة ترسبات القهر والاحباط. هذا القارىء يبقى في النهاية هو المقصود بحركة النشر، وهو أهم محركاتها والمقصود برسالتها النبيلة، إذ هو أسمى أهدافها وجوهر ديناميتها.

لا أريد أن أشير الى الصعوبات التي نعرفها مما يؤثر على علاقة القارىء بالكتاب، وعلى علاقته بالمؤلف والمبدع وحركة الابداع، فكل ذلك أصبح معروفا ومكرورا، وأشد تلك الصعوبات بروزا وقسوة الثمن المرتفع للكتاب، وندرته في الأسواق والتجمعات التي تحتاج إليه، ولكنني أريد أن أتوقف عند دور القراء، والقراء المحتملين في ازدهار حركة نشر متكاملة في الوطن العربي، ومحققة لتدفق ملائم لحركة الكتاب، وقادرة على توفير النوع الجيد المتميز في كل مجال من مجالات المعرفة والابداع، والكم والتنوع الشاملين لقطاعات القراء وأنواع اهتماماتهم من جهة، ولقطاعات المعرفة العلمية والتقنية والانسانية كلها بما في ذلك دقائق المعلومات التي يتفجر سيلها ويتدفق باستمرار من جهة أخرى.

وإذا استطاعت حركة النشر العربي، التي تعاني من بؤس حقيقي اليوم في الانتشار والتواصل من جهة، وفي شمولها لحقول المعرفة وأنواعها ولعمق ما ينشر في تلك الحقول من جهة أخرى أقول إذا استطاعت أن تضع خططها المستقبلية وبرامج تحركها وانتاجها على أساس نظري بسيط ـ هو أقرب ما يكون إلى الواقعية التامة مستقبلا بمقاييس الاحصاء والعقل والمنطق ـ وهو وجود مائة ألف قارىء عربي لكل كتاب جيد، في حقول المعرفة العامة والانسانيات، وعشرة الاف قارىء على الأقل في حقول متخصصة فانها ستنجح في تحقيق مشاريع تجسد هذا الحلم، وتغذيه وتنميه وتستطيع أن تركن إلى قدرة هذا الكم البشري المتميز من حيث النوع بشكل عام، على خلق تيار تقدم وازدهار في كل مناحي الحياة العربية، الأمر الذي سينعكس ايجابيا بدوره على ازدهار حركة النشر والابداع وينمي عدد القراء والقراء المحتملين من جديد.

ان كسب معركة الثقة التي لا بدّ لجسور اتصال تعمل بالاتجاهين من أجل خوضها والفوز فيها، من الأمر الجوهرية والبنيوية في العلاقة مع القارىء العربي ومن أجل الوصول إلى ذلك لا بدّ من تذليل صعوبات كثيرة وخلق مناخ ملائم وتعاون شامل بين جميع المعنيين الذين يهمهم أن يكون قطاع النشر العربي قطاع خدمة عليا تلبي حاجة الفرد وحاجة الأمة من الغذاء المعرفي والتدفق الابداعي، في روح متعطش للانتعاش، اللذين من شأنهما أن يضعا الأمة العربية على طريق المستقبل بكل مستلزماته واحتياجاته المادية والمعنوية عمليًا وعلميا وأخلاقيا.

ان عدد القراء العرب يحصره واقع حركة النشر العربي بين ثلاثة الاف وخمسة الاف كمتوسط عام وهذا يعني أن نسبة القراء الذين يشترون الكتاب الى عدد السكان في الوطن العربي هي 0,0024 % في حالة متوسط عدد النسخ الرائجة من الكتاب خمسة الاف نسخة. وهذه نسبة متدنية الى أبعد الحدود فضلا، عن أنها غير صحيحة على الاطلاق. حيث أن الكتاب لا يصل الى سكان الوطن العربي بوفرة، ولا يروج منه بعد ذلك، أي لا يباع، سوى خمسة آلاف نسخة.

ولذلك فان الاحصاءات والنسب في هذا المجال ليست سليمة الدلالات، لأن شروط السبر ليست موضوعية ولا تأخذ بالاعتبار معطيات البيئة والواقع العربيين.

وتبقى نسبة 0,048 % وهي نسبة عدد القراء الذين يقتنون الكتاب الى عدد السكان في الوطن العربي، في حال افتراض رواج مائة ألف نسخة من الكتاب، وتبقى هذه النسبة متدنية جدا أو تكاد تكون أقل رقم معقول ممكن، فيما اذا تحققت مناخات ملائمة لحركة نشر عربية تشمل الوطن العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود نسبة مرتفعة من الأمية تتراوح بين 40 % و 80 % في الاقطار العربية فضلا عن الأمية الثقافية.

وهذا التطور المستقبلي المنتظر يجعل امكانية خفض تكلفة الكتاب والدورية أمرا ممكنا جدا، كما يتيح فرص تحرير المؤلف والمبدع اقتصاديا وبالتالي تحرير قلمه وطاقته الابداعية من القيود الخارجية والداخلية المنظورة وغير المنظورة، ولا سيما تلك التي تفرضها الحاجة والسلطات السياسية القطرية، بشكل ظاهر أو خفي، على المؤلفين والمبدعين، وعلى حركة النشر والابداع، سواء بسبب من محدودية النظر السياسية القطرية، أو بسبب حصر أفق الكلمة وخفق جناح الفكر والابداع ضمن جزر وأسوار وحدود التجزئة السياسية والجغرافية والبشرية السائدة في الوطن العربي، وانعكاس ذلك من خلال مخافر تركزت في وجدانات المبدعين ولا وعيهم.

هذا فضلا عن مردوده الذي لا يمكن التكهن بمداه على حركة الوعي العربي عمقا وشمولا وعلى الحس القومي والتكوين الوحدوي والوجدان العربي والمد النهضوي والحضاري.

ان الوضع البائس للمؤلف والمبدع والناشر والموزع والقارىء ولجميع العاملين في حركة النشر العربية في وضعها الراهن، وكذلك بؤس مردودها ومناخها، كل ذلك لم يعد يلائم العصر، ولا يتفق مع درجة الوعي بحدود المشكلة وابعادها من وجهة نظر الذين يعانون منها على ا لأقل، فضلا عن وجهة نظر أولئك الذين يعلنون عن رغبتهم في أن تتجاوز تلك الحركة حدود البؤس، ويُعْمِلون اراداتهم من أجل أن تدخل دائرة النور التي تضفيها شمس المجموعة العربية الشاملة لجمهرة المعنيين بالمعرفة والمنتفعين منها والذين يعلقون آمالا كبيرة عليها.

واعتقد أن هذا المدى الذي أوصلتني إليه ملامسة وضع القارىء العربي في الواقع الراهن، الذي يشير إليه متوسط عدد النسخ المنشورة من الكتاب العربي اليوم، وذلك الذي تنير أفقه أبسط الأرقام المعقولة والمقبولة منطقيا في مجال النشر مستقبل، في أدنى الأرقام التي يبشر بها أفقه، يسمح لي بالانتقال الى ملامسة بعض المشاريع القومية التي تسمح بتغيير جوهري في واقع حركة النشر العربي، وتفتّق بعض قطب المُتُر التي تحجب وجهه، وسوف أكتفي بأن تكون ملامستي سريعة وموجزة، تتذوق بعض مشهد الحمل، ولا تتعرض لصعقته التي ستكون مدمرة بالنسبة لواقف مثلي، بين قطب مشرق للرؤية وآخر يشحنه الواقع المحلل بالسواد.

واذا كانت الحاجة تبدو في درجتها القصوى لإحداث تغييرات نوعية وجذرية في واقع النشر العربي على صعيد القطاعين العام والخاص، وصولا الى انتاج متميز من حيث الكم والكيف، والى تصنيع أفضل للكتاب بكلفة أقل، وإلى انتشار حقيقي للمادة الثقافية والابداعية المطبوعة، ووضع تعاملي، وعلاقات عمل محكومة بوجدان مهني ورؤية ومسؤولية قوميتين، وقوانين مرعية التنفيذ شاملة لساحات العمل الثقافي في اقطار الوطن العربي، واذا كنا نتطلع إلى أفق مستقبلي يحتاج منا إلى احداث ما يشبه الثورة ـ استلهاما لروح المسؤولية والجدية والسرعة في الثورة ـ في أساليب الانتاج وعلاقاته ونظمه ووسائله وأدواته وأُطره البشرية وتشريعاته، فان ذلك يحتاج الى صيغ تعاون مجربة ومطمئنة، يسهم فيها رأس المال العام والخاص، أو تقوم بها شركات مساهمة قومية محدودة المسؤولية، ومضمونة من جهات حكومية ومصرفية

وتعمل في اطار خطة شاملة، وبوحي من حس تاريخي بالمسؤولية أمام الأمة وأجيالها وماضيها، لتحقق نقلة نوعية في مجالات النشر المختلفة، وفي ارتباط وعلاقة من يصل إليهم الكتاب والدورية والانتاج المنشور، بكل الوسائل ويمكن أن يغيرهم أو يغير ما بهم ويعيد تكوينهم على نحو أكثر سلامة وايجابية.

فيمكن ان يسهم في تحقيق ما نحتاج اليه ونتطلع الى قيامه، شركة أو مؤسسة قومية للنشر والتوزيع، وربما لانتاج بعض الصناعات الثقافية أيضا، المتصلة بهذا القطاع، ولا سيما صناعات الورق والأحبار والافلام والاسطوانات وكل ما يتصل بذلك.

لقد استشعرت أكثر من جهة عربية ضرورة اقامة مؤسسة قومية للنشر على مستوى الوطن العربي، تتوافر لها الامكانات المالية والتسهيلات القانونية والجمركية وتُذلل أمامها العقبات، لتمارس دورا قوميا نوعيا في مجال النشر، فقد أوصت الخطة الشاملة للثقافة العربية بشيء من هذا واستشعر الحاجة اليه اتحاد الناشرين العرب وبعض الجهات المعنية في الجماهيرية العربية الليبية حيث تمت المبادرة الى عقد الملتقى الأول للنشر في مصراتة / أيلول 1987 ومن ثم قام اتحاد الناشرين بالمتابعة ووضع النظام الأساسي للمؤتمر القومي للنشر، الذي تنبثق عنه دار قومية للنشر والتوزيع، تركز اهتمامها على الكتاب. كما توجه المجلس القومي للثقافة العربية الى شيء قريب من التكامل مع المنطلق السابق حيث وضع مشروعا لشركة مساهمة محدودة لانتاج الابداع الفني وأقره نهائيا في الرباط في حزيران/يوليو 1989، وخطت دور نشر عربية خطوة أولية على طريق صيغ أخرى لتغيير الواقع الراهن مثل دعوة دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد لايجاد صيغة تعاون عربي في انموذج النشر المشترك الذي واكبته أو استنبتته، ندوة تحت هذا العنوان عقدت ببغداد في ايلول/سبتمبر 1986 بمشاركة اتحاد الناشرين العرب وهو يرمي الى ايجاد صيغ قانونية وحلول عملية لبعض صعوبات نقل الكتاب وتنقله وتخفيف تكلفته والحفاظ على حقوق المتعاونين في نشره عربيا حيث هم في أقطارهم.

وقد قرر المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تنفيذا لاقتراحات وتوصيات - أو قرارات - مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي قرر في دورته لعام 1987 ما يلي :

«دعوة الدول العربية إلى التعاون فيما بينها على اقامة المؤسسات الثقافية القومية التي تخدم الثقافة العربية في أبعادها القومية : كمؤسسات النشر والتوزيع والانتاج السينمائي والتلفزيوني والاذاعي وسائر وسائل الاتصال المتطورة».

ووضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو كلفت مكتبا بوضع «دراسة جدوى تمهيدية حول اقامة مؤسسة عربية للنشر والتوزيع» وناقشت مشروعها في اجتماع عقد بتونس في يونيو/حزيران 1988.

وكل هذا يشير بوضوح إلى نضج فكرة اقامة مشاريع طباعة ونشر وتوزيع قومية متطورة باسهام إداري ومالي عربي سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي، وادراك مدى الحاجة إلى ذلك، والاستعداد أيضا لاقامة مشاريع صناعات ثقافية شاملة، في اطار اقرار واضح وثابت بأن مثل هذه الصناعات تحتاج إلى الامكانات المادية والبشرية العربية، والى سوق الاستهلاك العربية أيضا، وانها مشاريع لا بدّ من انجازها لتحملنا الى مدخل العصر ومدخل النهضة والتطور الحقيقيين، لاسيما في مجالات التعامل مع الثقافة والاستفادة منها والاعتماد على تقنيتها في ضوء اقتناع تام بألا تنمية على أي صعيد دون الاعتماد على الثقافة ودون الانطلاق من الوعي المعرفي وكل ما يغذيه وينميه.

وتشير الدلائل والتطورات والمتغيرات العربية جميعها الى التوجه نحو التعاون العربي واستشعار الحاجة الماسة إلى توظيف الطاقات والقدرات العربية من خلال رؤية موضوعية لضرورة قيام تكامل عربي على الصعيد الاقتصادي خاصة لمواجهة متغيرات سياسية واقتصادية وتقنية عالمية، ولايجاد الارضية الممكنة لاقامة صناعات ومشروعات عربية ضخمة يكتب لها النجاح والبقاء باعتمادها على سوق العرض والطلب عربيا، وتلبيتها لاحتياجات المواطن العربي المادية والمعنوية.

وهذا كله يضعنا بمواجهة حقائق واقع يحتاج الى التغيير وافاق مستقبل يقتضي توظيفا واعيا للامكانات المادية والبشرية، في اطار عربي عام لتحقيق قفزة نوعية، في مستوى الكم والنوع، في مجال الصناعات الثقافية العربية عامة، وفي حقل النشر والتوزيع وتصنيع الكتاب بشكل خاص وانتاج المواد الأولية اللازمة لذلك عربيا، بما يحفظ الحد الأدنى الممكن من مقومات الأمن الثقافي العربي في هذا المجال، ويوفر مناخا ملائما لتكوين الخبرات وتطوير القدرات وامتلاك ناصية التقنيات الحديثة في هذه المجالات ومواكبة تطورها والاسهام في تطويرها من خلال معايشة دقائقها وآلياتها من الداخل وفي خضم العمل الفعلي، واتقان التعامل مع الاجهزة وتشغيلها وصيانتها والاسهام بتطويرها وانتاجها مستقبلا، واغناء المعطى الحضاري العربي عموما والتقني منه خصوصا، لتحقيق اسهام عربي أوسع في حضارة الانسان المعاصر، والقرن المقبل.

وانطلاقا من تلك المقومات والمعطيات والضرورات والمتغيرات جميعا، فان انشاء مؤسسات أو شركات قومية كبيرة على الصعيد الشعبي أو الرسمي أو المشترك، أو على مستوى مشاركة المنظمات والاتحادات القومية المعنية، أصبح من الأمور الضرورية التي لا تقبل شكلا من أشكال التأجيل، والتي تقتضي من المدركين لأهميتها وضرورتها من جهة ولخطورة غيابها أو تغييبها من جهة أخرى، تقتضي منهم بذل جهد غير عادي من أجل اقامتها على أسس فنية وسليمة، وفي الاطار القومي الشامل، من حيث التخطيط العلمي الواعي، والوضوح التام للاهداف والغايات والوسائل وتلبية الحاجات وتوفير الامكانات والخامات الأولية اللازمة لتصنيع المواد التي يتطلبها سير هذا المشروع وازدهاره وتمكينه من انتاج يتلاءم ومتطلبات ساحة الابداع والتأليف، وجماهير المنتفعين من هذا الانتاج.

ولا أزعم أنني اختار الاختيار الاصوب أو الامثل حين أتطلع الى قيام «شركة قومية للنشر والتوزيع» تعتمد على مشاركة القطاعين العام والخاص وتكون شركة مساهمة محدودة تعمل وفق أنظمة خاصة ومعترف بشخصيتها الاعتبارية عربيا، ومدعومة من صندوق عربي عام أنشىء أو ينشأ لدعم الانتاج والتصنيع الثقافيين أو من صندوق التنمية الصناعية والاجتماعية، وأن تسند المسؤولية في هذه الشركة الى ممثلين من المقتدرين على العمل والخبراء في مجالاته ومراحله المختلفة ومن المعروفين بانتمائهم القومي، واستشعارهم لدور حركة النشر ومنزلتها في الحياة الثقافية وفي حياة الأمة.

ولا بدّ أن تتم ضمانة هذه الشركة من مصرف أو مجموعة مصارف عربية ضمانا لها ولكسب ثقة المساهمين ولتغطية الاحتياجات المالية الكبيرة لمثل هذا المشروع.

وهذا لا يمنع من أن تكون الاسهم مطروحة للتداول على مستوى الافراد والمنظمات الشعبية مساوية أو تزيد على تلك التي يمكن أن تملكها المؤسسات الرسمية العربية المساهمة أو الدول بهدف تكوين قاعدة شعبية عريضة تحمي العمل الثقافي وتحرره من الخلافية السياسية العربية ما أمكن وكذلك من قبضة السلطات القطرية وسياساتها.

وهذا التوجه لا يمنع على الاطلاق من تبني الاهداف العريضة والعظيمة التي رفعتها الخطة الشاملة للثقافة العربية وجعلها أهدافا شعبية تهم الجماهير وتدفعها للمساهمة في تحقيقها، وهذا أمر منطقي ووضع طبيعي لان الثقافة مازالت تشكل الأرض الواحدة المشتركة للامة العربية والتي تنغرس فيها الاحلام والتطلعات القومية.

ولا بدّ أن تأخذ هذه الشركة بالاعتبار في برامجها وهي تخطط لعمل قومي عام، الواقع الراهن للنشر العربي والتطلعات المستقبلية، فهي مشروع للمستقبل ولتحقيق نهضة شاملة في مجال النشر، وينبغي أن ينعكس هذا في نظمها وأساليب عملها وفي التزاماتها حيال أطراف عملية النشر وفي سياستها لتقديم المعرفة بأنواعها لمحتاجيها.

وكل ذلك أشير إليه سواء في ندوات أو دراسات أو في الخطة الشاملة أو في مشاريع لانشاء مثل ذلك التجمع الانتاجي. وقد سبق وأشرت إليها ويمكن الانتفاع من ذلك وهو كفيل بتغطية الحاجة المستشفة نظريا.

ولا أريد أن تفوتني الاشارة الى ضرورة الاهتمام بدرجة قصوى بموضوع التكامل بين قطاعات الانتاج الثقافي والصناعات الثقافية حتى نخرج من قبضة سيطرة الآخرين علينا ونقيم مشاريع قابلة للاستمرار وقادرة على تحقيق للربح والازدهار، وإذا كان النشر الذي يقدم المادة المعرفية المصنعة على الورق سيبدأ مسيرة مضمونة، فلا بدّ من التفكير باقامة صناعات للورق وضمن منظور يأخذ بالاعتبار تكامل قطاعات العمل العربي في مجال ما.

وموضوع تصنيع الورق أساس في المرحلة الأولى لسد حاجة السوق العربية التي تعيش على الاستيراد وتقع في أزمات متلاحقة وتنعكس هذه الازمات على المؤلف والناشر والقارىء، والموزع بأشكال مختلفة، فضلا عن ضرورات توفير الحد الأدنى من الأمن الثقافي في المجال المادي منه، ولا أشير لجوانب تتصل بالمضمون التي يتكفل باشاعتها الغزو وأشكال تجلي الهيمنة والانسحاق تحت سطوة ثقافات أخرى.

أي بتصنيع المواد اللازمة لهذه الصناعات التي تتوافر مادتها الخام والقدرات على تصنيعها في وطننا، فالورق الذي لا يغطي الانتاج العربي أكثر من 35 % من حاجة السوق له، يمكن أن يصنع بكميات تكفي الوطن العربي كله، في قطر عربي كالسودان تتوافر فيه الخامات اللازمة لذلك بكميات ضخمة، ففي مشروع الجزيرة لزراعة القطن وحده ثلاثة ملايين فدان وسيقان القطن المتبقية فيها تحرق وتكلف المواطنين جهدا لازالتها من أجل تهيئة الارض للزراعة من جديد، وهي مادة ملائمة جدا لتصنيع عجينة الورق وكذلك الكميات الضخمة من بقايا قصب السكر المعصور في مصنع سكر (كنانة) والمساحات القابلة لزراعة هذه الخامات وكميات ورق البردى والحلفاء الموجودة بغزارة.

ان انشاء مثل هذه الصناعة في السودان مربحة وطنيا وقوميا ومحققة لاغراض شتى وقابلة لتحقيق توزيع من مركز مقبول لمادة الورق على الاقطار العربية والمراكز المحتاجة اليه ويمكن هناك أخذ الضمانات اللازمة لمشروع ناجح يكون توأما أو يدخل في عقد انشاء خاص أو تحت ادارة ومسؤولية شركة قومية واحدة للنشر والتوزيع وصناعة الورق برأس مال عربي شعبي ورسمي وبخبرة وقدرات عربية تامة تحقيقا لاهداف وسياسات تنبع من هذا الوطن وتخدم مستقبله.

ان المشاريع كثيرة والتصورات الممكنة التنفيذ ليست قليلة والمال العربي موجود والضرورة قائمة. تبقى الارادة والتنظيم وبذل الجهد من قبل مؤسسات ومنظمات وجهات تحرص على صنع المستقبل الأزهى وتعمل من أجل ذلك بجدية واخلاص.

ان آفاق النشر مستقبلا لا يمكن أن تنحصر في شركة أو دار قومية واحدة ولن تكون هي البديل لما هو قائم على الاطلاق وانما هي مؤسسة تعمل بمسؤولية معينة ضمن أفق واختصاص يحددان لها في اطار خطة وبرامج توزيع المهام أو تنسق بين القائمين بهاء وان الجهات العاملة في قطاع النشر العربي اليوم رسمية أو غير رسمية تحتاج الى نقلة نوعية في امكاناتها وخبراتها وبرامجها لتحقق وجودا حيويا مذكورا في القرن المقبل ولتتمكن من أداء دور القيام بواجب بين القطاعات الكبيرة العاملة والمتنافسة، تلك التي تشير الدلائل والمعطيات الى قيامها.

وما لم يقم صندوق قومي ضخم لدعم ورعاية المجال الثقافي عامة ومجال النشر خاصة وكذلك الصناعات الثقافية اللازمة فستبقى امكاناتنا على مواجهة المستقبل وتحقيق أفق أرحب

في رؤية قومية شاملة«امكانات ضئيلة غير مؤهلة لتغيير الواقع البائس» وهذا الصندوق الذي نأمل في أن يشمل دعمه الاطراف المعنية وفق أسس وأنظمة ونظرة متطورة ومتفهمة لمعنى العمل الثقافي والابداعي واحتياجاتهما، يمكن أن يكون شريكا في الشركات والصناعات الكبرى على أن يكون عربي الهوية والهدف والتمويل والتخطيط حتى لا نكتشف يوم أن المال أو العقل الاستعماري أو حتى الصهيوني يحكم انتاجنا الثقافي وصناعاته أو يتحكم بذلك.

ان الحلم يراودني بتحرير المؤلف المبدع بتحرير القارىء والسوق «وبطباعة مائة ألف نسخة من الكتاب الثقافي العام أو من كتب الأدب والدراسات الانسانية وخمسة وعشرين ألفا من الكتب المتخصصة وعشرة آلاف من الكتب العالمية الخالدة مطلب في طبعة أولى» أتطلع الى سوق مفتوح ومزودة، وإلى سوق خلاق للكتاب والمبدعين والمفكرين يعيد لساحاتنا العربية حيويتها ووحدتها، ويربطها روحيا وعمليا بالاصالة والعصر الذي يتقدم بسرعة والذي يوجه إلينا انذارا حاسما بالقائنا خارجه اذا لم نتعلق بقطاره، وتكون لنا عربات في ذلك القطار نعمرها بقوة وتحمل هويتنا وتدل على وجودنا في ركب الحضارة والبشرية المزدهر والمتقدم باستمرار.

انني أحلم وأرى امكانات وقدرات لا حصر لها قادرة على تحقيق ذلك الحلم ولم أفقد الأمل ولن أفقده فانني أكبر من الضياع والفناء وهذه أبسط دلائل قراءات التاريخ البعيد والقريب. ونحن أحوج ما نكون الى الثقة والعمل الان وبسرعة.

مشاكل النشر العربي
وسبيل الخروج من عنق الزجاجة

بشير الهاشمي

داخل الاشكالية العامة، المكونة لوضعية النشر العربي القائم اليوم، لا أدري كيف ولماذا ؟ تطوف بذاكرتي فكرة طائشة، تستفزّني وتقلقني، ولا أعرف بالتالي مدى صحتها من عدمه، ومؤداها اننا وصلنا الى مرحلة حرجة للغاية، مرحلة الكتاب الذي يبحث عن قارئه، وليس القارىء الذي يبحث عن كتابه، وأعتقد أن الاختلاف بين الحالتين واضح، والتباين شاسع و شائك.

وهذه المعضلة ـ إذا صح التعبير ـ واذا ما وضعنا في حسابها، رصيدا من الصحة، من شأنها أن تقلب الموازين والتصورات، حول وضعية الكتاب ومشاكل النشر، ومن شأن من يعنيه أمر الكتاب العربي، أن يبادر الى اعادة النظر وفق هذه المعادلة الصعبة، وأن يحاول ترتيب أموره من جديد.

ومثل هذه الفكرة ـ وبعيدا عن مقاييس الخطأ والصواب فيها ـ تلتقي بالضرورة، عند مجموعة النتاجات التي أفرزتها على مدار طويل، مشاكل النشر العربي، وعلى تعاقب السنين وتتابع المجريات، وتشكلت منها جملة من التراكمات وقد ترسبت وتحجبت مع ما لحق بها من إضافات أخرى لتكوّن محصلة ما نطلق عليه اليوم مشكلة نشر الكتاب العربي.

والتفاصيل كثيرة ومتشعبة، وسوف أعمد الى التركيز والتدقيق في تشخيص العوامل والمسببات، حتى أصل الى مشارف تحلّقي حول الفكرة التي ترسّمت بها طريق بدايتي، ولا يغيب عن البال إن مثل هذا المشاكل قد قتلت بحثا، وجرى طرحها بكيفيات وعلى أصعدة متعددة، وما أكثر التوصيات والمقررات بشأنها.

مما يلفت النظر بحق، انه حتى أوائل مرحلة الستينات، لم تكن هناك مشاكل نشر، بالمعنى الشائك والمتشعب والحاد الذي نعرفه اليوم، ولا يعني ذلك أنه لم تكن هناك مشاكل

وعقبات، وانما كانت ذات مواصفات محدودة وواضحة، ومعطيات معالجتها وتجاوزها لصالح الكتاب، متواجدة ومهيأة.

ذلك أن قوة إنتاج وتصنيع الكتاب العربي يرتكز إنطلاقه المكثف من محورين أساسيين، يتجاذبان خطوط المشكلة فيما بينهما هما : القاهرة - بيروت، وكان جوهر المشكلة يتجمع عند مسألة التسويق، والبحث عن مجالات ومواقع إستجابة، لتصريف ذلك الانتاج، وطبيعي أن يكون الوطن العربي من المواقع الحيوية المباشرة لتصريفه وتسويقه، اضافة الى ما يوجد من مواقع أخرى لها صلة بالتَواجد العربي.

وفي محيط هذه الوضعية المشار اليها، كانت تدور معظم الدراسات والابحاث، التي كتبت ونشرت من جانب باحثين مختصين، أو كتاب وصحفيين من العرب وهي تتعرض بالمعالجة لمشاكل النشر والكتاب العربي، خلال الفترة المصاحبة لاوائل الستينات وحتى نهاية السبعينات وأغلبها يسير منجذبًا ومشدودا بالضرورة الى محوري قوة الانتاج والتصنيع - القاهرة - بيروت، ويتجه كلية تقريبا الى مسألة تسويق الكتاب. وعلى ضوء انها القضية الاساسية المتصلة بزخم الانتاج وقوة غزارته، وتشغله بالتالي مسألة البحث عن سوق، ومسألة بديهية - كما أوضحت - ان يكون الوطن العربي مجالا حيويا لذلك.

وليس من الغريب هنا، أن ترك معظم هذه الدراسات والابحاث، تحت عناوين تكاد تكون ثابتة ومكرورة. منها على سبيل المثال - مشكلة الكتاب المصري - وأزمة النشر في مصر - والكتاب المصري في خطر - وأيضا - قضية الكتاب اللبناني - والكتاب اللبناني والبحث عن سوق وغيرها من العناوين الأخرى المماثلة[1].

ومنعا لأي إلتباس أو سوء فهم، وبوضوح كامل فان ايراد مثل هذه العناوين هنا، لا يقصد منه مطلقا، وضع تلك الكتابات في إطار التفسير الاقليمي أو ما شابه ذلك، وانما لانها بطبيعتها كانت تسير في سياق المؤثر الأكثر سيادة وسيطرة وفاعلية في تصنيع الكتاب وانتاجه، وبالتالي فهي تترابط معه وتنجذب اليه بصفة موضوعية، وبما يدخل بالضرورة في مجال إهتماماتها حول مسألة التسويق والبحث عن سوق، وهذا من حقها باعتبار إتصالها بجهتي التصنيع والانتاج الاكثر طرحا وعرضا.

بل لعله من الطريف - تاريخيا على الأقل - الاشارة الى أن حالات كثيرة كان يقع فيها التنافس والتضارب بين محوري القطبين القاهرة - بيروت، وأحيانا يتخذ طابعا مبالغا فيه من الحدة والصرامة[2]، والمسألة بينهما في النهاية لمن يكسب موقعا أكثر وأوسع لتسويق انتاجه.

هكذا كانت إذن. مسألة التسويق هي جوهر مشكلة النشر العربي لفترة طويلة، مصدرا للتنافس والصراع، في حين تأتي الجوانب الأخرى، متوارية خلف هذه القضية مباشرة.

غير أن وضعية أخرى، قد إستجدت في مسألة إنتاج الكتاب وتصنيعه ـ وبتحديد خاص ـ مع منتصف الستينات، ثم إرتفاع مؤشرها بدرجات نسبية مع بداية السبعينات، ذلك أن تصدير الكتاب وتسويقه لم يعد مقتصرا على قطر عربي بذاته، بل لعله من الأوضح القول، انك لا تكاد تجد قطرا عربيا لا ينتج أو يصدر الكتاب وبالتالي صار يضع بالضرورة في حساباته معادلات الربط بين التصدير والتوريد ـ وبمعزل عن الفوارق القائمة بين الأقطار العربية، ودفعت الى تدجينه داخل تلك الدائرة الاقليمية.

ترى ما هو الناتج لذلك ؟.. انه بدل أن ينطلق الكتاب في مساره القومي الطبيعي نجده يتعرض لازمة إرتداد معوقة لتحركه ومقيدة له عند محدوديات جزئية مفروضة عليه، وصار من الصعب تماما، أن يخترق جدار الحواجز والموانع امام طريقه، والتي لم تجد معها ـ حسبما يبدو ـ النداءات والتوصيات والمقررات الداعية الى تيسير تداول الكتاب العربي وتسهيل سبل توزيعه وانتشاره[3] ولم يعد غريبا فقط، أن ما ينشر في قطر عربي، لا يصل الى قطر عربي آخر، وانما ايضا أن لا يسمع عنه أو يلم بأخباره.

هذه العوامل مجتمعة ـ مع غيرها ـ قد شاركت بدور كبير في تعقيد مشكلة النشر وفي ضعف تسويق الكتاب وفي تفاقم حدة الاجراءات والقيود الاقتصادية والجمركية في التعامل مع الكتاب توريدا وتصديرا، والى ارتفاع اسعار المؤاد المضنعة له وتضاعف تكاليف الطباعة، ومما نتج عنه بالضرورة من تضخم مرتفع في سعر بيع الكتاب الى القارىء، بدرجة مذهلة ومخيفة، وغير مشجعة إطلاقا على اقتناء الكتاب أو الاقبال عليه.

ومسألة أخرى تدخل في إطار هذه الاشكاليات المتصلة بالنشر العربي، ذلك أن ـ الناشر العربي ـ في سياق تعامله مع مهنته هذه، ظل يتحلق حول دائرته الفردية الخاصة، دون أن يتجاوزها أو يتحول بها الى العمل المؤسسي، المبني على النظرة الشمولية، والتنسيق والترتيب الاستراتيجي المشترك ـ الذي إنتقلت وتطورت اليه الاحتياجات الفعلية لمهمة النشر على ابعادها المختلفة وبقي متراوحا في مكانه، تتجاذبه وتؤثر على مساره :

1 ـ العوامل التجارية الخاصة والمجردة في الأكثر عن أي منظور معرفي للقيمة الموضوعية للكتاب وبالقدر الذي تطغى التجارة فيه، كمعيار فردي سائد ومن منطلق العلاقات والصلات الخاصة بالناشر.

2 ـ تأطير الكتاب في قوالب السلعة الاستهلاكية وفق وضعيات ظرفية ومرحلية حيث تكون محققة للرواج والربح.

3 ـ إنعدام أي تنسيق أو تكامل بين دور النشر العربية واستغراقها في الأكثر عند تلك الحالة الفردية المنغلقة حول نفسها فلم يخرج الناشر بعيدا عن سمة (الدكان) الفردي المفتوح.

ومما يلاحظ أن الناشر العربي، على ما يظهر، لم تتوفر لديه بعد، قناعات التجاوب والتعامل مع الدعوات والنداءات، المتصلة بالاحتياجات والمستجدات الداعية الى ضرورة التعاون والتنسيق، والانطلاق الى العمل المؤسسي المشترك والمتساند، منها ما جاء في استنتاجات اجتماع خبراء الكتاب العربي (القاهرة 1972)، وأيضا في اجتماع الخبراء العرب في مجال الكتاب المنعقد في تونس (1974) ولا أظنه قد لفت نظره أيضا ما جاء في الدعوة الحارة التي وجهتها اليه منظمة ـ اليونسكو ـ بمناسبة العام الدولي للكتاب ـ 1972 ـ والتي أوضحت الضرورة القصوى، لاعتماد التخطيط والعمل العربي المشترك في النشاطات النشرية، حتى يمكن الخروج من المأزق الصعب[4].

لعل هذا كله، يعود بي الى مشارف تلك الفكرة الطائشة، التي أوضحتها بحالة الكتاب الذي يبحث عن قارئه، ذلك ان قراءة الكتاب، فضلا عن إقتنائه يمثل من ناحيته اشكالية أخرى، داخل اشكالية النشر الكبيرة، ولانه على رأي ـ البرتو مورافيا ـ (... لكي تتسنى قراءة الكتب على الوجه الصحيح يجب أولا أن تكتب كتابة حقيقية، وإذا صح ان الكتاب آخذ في التدهور، فان هذا لا يرجع الى عزوف الجماهير العريضة عن القراءة، وان يرجع الى انها تقرأ كتبا لم تكتب وإنما طبعت وسوف يموت الكتاب، اذا اكتفينا بمجرد طبعه، ولم نهتم بان يكون المؤلف وليد الخلق والابداع، والقدرة على الوصف والتخيل ...)[5].

تلك هي الفكرة التي أحوصل بها الاشكالية القائمة حاليا، ولان ثمة هوة من التباعد تزداد إتساعا بين الناشر العربي من ناحية، وبين الكتاب الذي يبحث عنه القارىء. فاننا ازاء اشكالية جديدة في حيثياتها ومعالجاتها وقد ساهمت بدورها في احكام وضع الكتاب العربي داخل عنق الزجاجة فهل له من سبيل يتيح له كيفية الخروج منها ؟...

اذا كان الكتاب العربي، هو بطبيعته أداة توجه قومي، وأن الاقطار العربية هي مجاله الحيوي المباشر قبل غيرها، فانه يتوجب النظر الى المسألة بكاملها، من منظور قومي، وعلى ضوء هذه المعطيات القومية توضح الحلول المطلوبة ... (ذلك ان الحل الحاسم لشؤون النشر وقضايا الكتاب ينبغي أن يكون قوميا، ولا بدّ ان يكون كذلك والا فلا معنى له ولا قيمة ولا فاعلية أيضا ... فقضية الكتاب العربي وبكامل جوانبها ومواصفاتها، هي قضية قومية ولا تتحقق لها النجاعة بغير هذا المنظور الشمولي، والجوانب القطرية تدخل بالضرورة في بوتقة المعالجة القومية العامة ...)[6].

سوف تظل مثلا، مسألة التشتت والتبعثر والتخبط في حركية النشر، والدور الفردي الخالي من احتياجات العمل المؤسسي، والمعزول عن الترابط والتكامل والتنسيق وأيضا مسألة التوزيع وافتقاد قنوات التوصيل والتواصل وعشوائية التسويق. وأيضا محدودية سبل التعرف والتعريف ... وأيضا ارتفاع أسعار المواد الأولية وغلاء الطباعة والارتفاع المتواصل في ثمن بيع الكتاب ... ستظل كل هذه وغيرها مشاكل مزمنة ومعلقة، ما لم تطرح بمعالجة قومية جذرية.

انه من الضروري لمصلحة مستقبل الكتاب العربي، التحول بالمجالس القطرية الخاصة بشؤون الكتاب الى مجالس قومية موسعة، وان تكون الحوافز والعوامل المشجعة والمنشطة للنشر على المستوى العربي العام.

ان من الضروري تعميق دلالات قومية النشر العربي بالسعي الى إنشاء مؤسسة أو مؤسسات نشر قومية عربية وبقوة دعم ومساندة عربية، وباستراتيجية متكاملة التنسيق والتعامل مع جميع دور النشر ومؤسساته الخاصة والعامة ولانه لا مهرب من النظر الى الكتاب كوسيلة من وسائل المعرفة والثقافة المدعومة.

أهمية توحيد التشريعات والقوانين العربية المتصلة بشؤون النشر والطباعة والايداع والتداول والتوزيع والتسويق، وغيرها والى رفع الكتاب من خانة السلعة الخاضعة للميزان التجاري.

ولعله من الواضح انه تحت ستار الغطاءات الاقليمية المنغلقة حدثت مشاكل التزوير ونهب حقوق المؤلف والناشر وغيرها من المسائل المتصلة بشؤون النشر.

ينبغي ايجاد مجموعة من صيغ التعاون المشترك بين دور النشر العربية واقتراح مواضيع عمل في نطاق تخصصي أو غير تخصصي، ومن منطلق تغطية احتياجات ملحة من انتاج الكتب وفي مجالات معينة.

والمؤلف العربي الذي تنعكس عليه بدوره، مؤثرات مشاكل النشر، يحتاج هو أيضا الى ايجاد أسس ومقومات قومية لشد أزره وتشجيعه ووضع الضمانات المساعدة على استمرارية تواصله وامتداد عطائه.

هذه مؤشرات مختصرة الى حد الاختزال، أساهم بها مع غيري، في محاولة ايجاد سبيل ما لاخراج الكتاب من عنق الزجاجة ... وأخشى أن يظل طويلا في قاعها وينتقل أخيرا الى صالات المتاحف.

هوامش

1 ـ هذه أمثلة إستشهادية من تلك الكتابات :

أ) حول (الكتاب المصري)

ـ تزييف الكتاب المصري : بقلم ابراهيم البعثي، مجلة المصور، 1968.

ـ مشكلة الكتاب المصري : بقلم يوسف الشاروني، صحيفة الأهرام 1977/1/28.

ـ الكتاب المصري يسترد مكانته : بقلم محمد مهران السيد، مجلة الاذاعة والتلفزيون 1973/1/18.

ـ وراجع أيضا الفصل الرابع عشر بعنوان مجاعة الكتاب المصري في الخارج، والفصل الخامس عشر بعنوان مقوعات إنتشار الكتاب المصري.

ـ من كتاب ـ حركة نشر الكتب في مصر ـ للدكتور شعبان عبد العزيز خليفة، دار الثقافة، القاهرة، 1974.

ب) حول (الكتاب اللبناني)

ـ راجع التقويم السنوي الذي اعتادت أن تنشره (جمعية أصدقاء الكتاب) في لبنان اعتبارا من سنة 1960 وبشكل خاص الكتاب الصادر في موسم (تشرين الثاني) 1962 بعنوان (قضية الكتاب اللبناني) من تأليف عبد اللطيف شرارة.

ـ وراجع أيضا : بيروت مطبعة العالم العربي ولا قراء : بقلم مصطفى زين، مجلة الديار، العدد 183 ـ 18 كانون الثاني، 1977.

ـ أزمة الكتاب العربي في لبنان وأزمة الكتاب اللبناني مع العالم العربي ـ ندوة مشتركة بين عدد من الناشرين العرب من لبنان، مجلة المكتبة العربية / العدد الثاني، السنة الأولى، 1983/7.

2 ـ راجع في هذا المجال ما يرد في الكتابين المشار إليهما سابقا ـ حركة نشر الكتب في مصر ـ وقضية الكتاب اللبناني ـ حيث ترد اشارات حول هذا التنافس. وراجع أيضا مقال الكتاب المصري سيرد مكانته : بقلم محمد مهران السيد، مجلة الاذاعة والتلفزيون المصرية 1973/1/18 اذ يلمح المقال من خلال مقابلة مع مسؤول سابق عن الكتاب حول مؤامرة يتعرض لها الكتاب المصري حسب تعبيره.

3 ـ لعلني لست بحاجة إلى التذكير بالحلقات الدراسية التي عقدت حول (الكتاب العربي وتيسير تداوله) ومقرراتها وتوصياتها وكان من أسبقها حلقة بيروت ـ 1961/9 ـ والحلقة الثانية عقدت بالقاهرة في شهر 1969/1 ـ والحلقة الثالثة عقدت في الدوحة شهر 1972/12 وكانت مركزة حول ـ التسويق ـ وكل هذه الحلقات اقيمت بإشراف (الادارة الثقافة لجامعة الدول العربية).

4 ـ راجع مقدمة ـ روبير اسكاربيت ـ في كتابه ـ ثورة الكتاب ـ الذي صدر أولا بالفرنسية ثم قام بترجمته إلى العربية ونشره ـ اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو ـ بمناسبة العام الدولي للكتاب ـ 1972.

5 ـ راجع مقالة ـ الصورة والكلمة : بقلم البرتو مورافيا، مجلة رسالة اليونسكو، العدد 128 ـ 1972.

6 ـ راجع لصاحب البحث دراسة بعنوان (بين قومية النشر وواقع تصنيع الكتاب العربي)، مجلة الناشر العربي / العدد العاشر، 1987.

أنظمة النشر الثقافي في الدول المتقدمة

البشير بن سلامة

1 ـ تحديد الموضوع :

1-1 ـ كانت الخطة الشاملة للثقافة العربية من أهم ما أنجزته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أخيرا، شمولية في تناول المواضيع، ودقة في تعريفها، وعصرية في تخطيطها، ولهذا احتل باب : الثقافة بوصفها صناعة، مكانة مرموقة في هذه الخطة سواء فيما يتعلق **بالصناعات الثقافية** أو **صناعة الكتاب** أو **صناعة النشر الثقافي**.

2-1 ـ ويتنزل موضوعنا في الفقرة المتعلقة بصناعة النشر الثقافي المادة (11) التي تحث على دراسة أنظمة النشر الثقافي في الدول المتقدمة وفي دول العالم الثالث لاقتباس ما يمكن استفادته من هذه الأنظمة في نطاق الوطن العربي، وسنقتصر في هذه الدراسة على أنظمة صناعة النشر الثقافي في البلدان المتقدمة فقط، نظرا الى غزارة المادة وتشعبها في هذه المناطق التي أولت هذا الميدان أهمية بالغة، سواء في خطط التنمية بصورة عامة والاقتصادية منها بصورة خاصة أو في صلب السياسات الثقافية التي أولتها الحكومات عناية مرموقة أو ضمن برامج النشر الثقافي المحددة والموضوعة لهذه الغاية.

3-1 ـ ويجدر أن ننبّه إلى أمرين اثنين لهما صلة بتحديد الموضوع : الأول يتعلق بمدلول عبارة الدول المتقدمة والثاني يهم مدلول النشر الثقافي وربطه بكلمة أنظمة.

ان عبارة الدول المتقدمة تثير في الواقع جدلا يتعلق بمفهوم التقدم نفسه الذي قل أن اتفق في شأنه اثنان، فهل هو التقدم المادي الذي عرفه الغرب بما فيه من سلبيات ترجع الى تدهور القيم الاخلاقية أو الدينية أو الثقافية، نتيجة للايمان بحرية الفرد إلى حد الفوضى أم هو التقدم الذي أشاعته الواقعية الاشتراكية وما اقتضته من حد من حرية الفرد خدمة لايديولوجية معينة ؟ وعلى كل فالتقدم هو مناط كل الدول التي اختارت أن تعدّل ساعتها يوميا على مقتضيات التغيرات التي تحدثها الاختراعات الجديدة والابتكارات في ميادين العلم والاقتصاد والسياسة، ذلك أن كل تقدم في أي ميدان من الميادين يفتح للانسانية فسحة من الأمل يتعلق أمرها دائما بحلّ مشاكل جديدة تفضي أساسا الى الرّنوّ نحو غاية أبعد وأعقد، فالتقدم اذن اتجاه

قبل كل شيء ولا يحق أن يتطرق الشك الى الاتجاه لان ذلك يضر بمفهوم التقدم نفسه الذي هو مما لا شك فيه يقتضي أن نعترف قبل كل شيء بجهلنا وأن نقوم بنقد أحوالنا وتمحيص أوضاعنا لأن التقدم في آخر الأمر هو ما يتجاوزنا وما يلهم في أنفسنا من شر ننبذه وخير نزكّيه : وجهان لعملة واحدة هي جوهر سعي الانسان وكنه دأبه على التغيير والنماء ولبّ نجاته من غرور النفس وأوصابها.

ولهذا فان الذي نعنيه بالدول المتقدمة هي تلك التي سعت في عملها التنموي الشامل الى تنزيل البعد الثقافي منزلته الحقيقية وربطته بحلقات نهضة الانسان في كل الميادين لا باعتباره زائدة دودية نتحملها في حال الصحة والتسليم أو نرعاها بالدواء والعناية عند التأزم البسيط، أما اذا اشتدت نوبتها فنستأصلها وسقط الكهف على ظله عند ذلك كما يقال.

وصادف أن كانت هذه الدول المتقدمة هي في أغلب الأحيان الدول المصنّعة سواء الغربية منها أو الشرقية أي ما يعبّر عنها بالدول النامية، وهي التي سنركز عليها دراستنا ونتحدث عما ارتضته من أنظمة النشر الثقافي.

1-4 ـ أمّا الأمر الثاني المتعلق بالنشر الثقافي وأنظمته في البلاد المتقدمة فانه لا يمكن أن يقتصر على مجرّد الاطلاع على ما أحكمه كل بلد من هذه البلدان بالنسبة الى النشر لان ذلك يؤدي الى عرض لمعلومات مبعثرة توضح ما تقوم به هذه البلدان في هذا الميدان، ولكنه لا يبرر في الواقع مدى حرص كل بلد على أن يكون ذلك النشاط هو نتيجة لسياسة ثقافية معينة وثمرة تمشّ مضبوط في صلب فلسفة شاملة للتنمية، ولهذا فانني سأركز دراستي باديء ذي بدء على تصنيف للبلدان التي عالجت مشاكل النشر الثقافي بصورة من الصور ثم التركيز على النشر، والنشر حلقة من جملة حلقات متماسكة في عملية التنمية ثم التأكيد على مكانة الكتاب والمطالعة في أنظمة النشر الثقافي المتباينة.

2 ـ أصناف البلدان في علاجها لمشاكل النشر الثقافي :

2-1 ـ ان البلدان التي عالجت مشاكل النشر الثقافي لا تخرج عن ثلاثة أصناف، فصنف ترك الحبل على الغارب للخواص سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات ولم يرض بتدخل الدولة الا في القليل النادر مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا النزعة ليبيرالية بأتم معنى الكلمة، وصنف جعل الدولة هي المتصرف الوحيد ولها اليد العليا في كل ما يتعلق بالنشر مثل الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الموالية اليه وصنف ثالث مزج بين النظامين مثل البلدان الأوروبية وكندا وغيرها.

2-2-1 ـ فالصنف الأول تتزعمه بدون منازع الولايات المتحدة الأمريكية لأنها ركزت كل ميادين الحياة فيها على مفهوم غزا العالم اليوم وهو مفهوم التسويق ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية تمثل سوقا فسيحة الأرجاء في ازدهار مطرد مما اضطرها الى أخذ رغائب

الحريف بعين الاعتبار وتوجّب عند ذلك اعداد استراتيجية وخطة للتسويق كفيلتين بأن يطبقهما الصناعيون بكل عناية وتصبح عند ذلك مؤسسة النشر مؤسسة اقتصادية ركيزتها الأساسية هي الكسب وغايتها هو توفير الأرباح وهدفها ضمان انتاجية سريعة ومتفوقة لرؤوس الأموال المستثمرة، والأمر لن يتعلق باقتصاد العوز والنقص الذي يتمثل في الانتاج أوّلا ثم محاولة بيع المنتوج بل يجب الانطلاق من الحاجات التي تفرضها السوق، واذا لزم خلق هذه الحاجات بصورة اصطناعية ثم انتاج ما يمكن تصريفه، وفي نهاية الأمر فان التسويق هو الفن والتقنية اللذان يتوخاهما صاحب المؤسسة ليبيع منتوجا بأوفر ثمن وبأقل تكلفة بصورة لا ينفك الحريف معها مقبلا عليه مستعدا لشرائه، والجديد في هذه الطريقة هو أن الجهد متجه نحو التفنن في تقنيات الدعاية والتوزيع أكثر من تحسين المنتوج، اذ الفكرة المحركة في كل هذا هي دائما الانتاجية التي تعضدها تقنيات التصرف المالي ومقابلات السيولة المالية ولا هم لها الا العناية بكل ما هو كمّي أي في الواقع الاهتمام بجهاز التوزيع، ولهذا فمن الطبيعي أن تسيطر على ميدان النشر البرمجة التي تقتضي احداث نظام مرتفع المردود يرتكز على عنصري الانتاج والتوزيع ويستعمل أحدث تقنيات الاعلامية والروبوتية، ورغم أن البرمجة لا تهتم الا بالمظهر المادي فهي في الواقع تتحكم في آلية الانتاج.

2-2-2 ـ ولهذا فان أزمة حادّة حلت في هذا النظام الليبرالي بين الرؤية الجمالية التي يتعلق بها المبدع وبين القوانين الاقتصادية التي يفرضها التصنيع والتي تتركز على فرضية ايجاد حرفاء لهم رغبة في اقتناء ما يعرض عليهم من انتاج أي أن التآليف التي تجد الرواج ليست هي دائما تلك التي يعتبرها المؤلف أحسن من غيرها، وهو في صراع دائم للمساهمة من جهة في الصناعة الثقافية ومن جهة أخرى للمحافظة على رؤيته كمبدع وفنان وصاحب رؤية خاصة، ويرى كثير من المحللين أن هذا التوتر القائم بين الابداع والصناعة أو بين الثقافة والتجارة هو ظاهرة صحية لأن فيه تعديل لما تقتضيه المقاييس الاقتصادية الرّازحة تحت وطأة الصناعات الثقافية.

2-2-3 ـ كذلك نتج عن استعمال التكنولوجيا في سياق أنسي ثنائية تفرض نوعا من التوتر بين الايمان بأن «التكنولوجيا هي ميتافيزيقا هذا القرن ولهذا يجب استبطانها، وبين كونها دائمة الحضور والاستمرار بمعزل عن كل شيء لا انسانية الجوهر شرسة ولهذا فان كل عمل أنسي مبدع يجب أن يترك التكنولوجيا جانبا اذا هو لم يناوئها ويقاومها» بحيث أن الصناعة التي تهتم بالأدب والنشر الثقافي لها السمات التالية :

- هي تختص بمنافسة متناهية بين المؤلفين الذين يرومون نشر تآليفهم.
- هي تظهر وكأنها لا يهمها نشر ما يكتبه المؤلفون غير المعروفين .
- هي تجعل المؤلفين الذين لا يركنون الى خدمات الوكلاء المهنيين المختصين بالأدب لا حظ لهم في الوصول الى نتيجة تذكر لدى دور النشر الكبرى ذلك

أن هؤلاء الوكلاء لا تهمهم قيمة التأليف بقدر ما تهمهم شهرة المؤلف، ولهذا فان العقبة التي يجدها المؤلفون غير المعروفين أمامهم تضاعف مرتين في محاولتهم اقتحام أبواب صناعة النشر الثقافي وعلاوة على ذلك فان حقوق التأليف رغم قدسيتها في هذا العالم الموغل في الانتاج ـ هي متخلفة عن ركب التكنولوجيا في مجال حماية حقوق المبدعين والعاملين في حقل الصناعات الثقافية. ولكن في هذا الخضم الذي تحدوه المنافسة وحرية المبادرة هناك مجالات عديدة لمن في امكانه أن يقف على قدميه لتحقيق عمل ابداعي سليم يخدم القيم الانسانية الخالدة.

2-3-1 ـ أمّا النصف الثاني فهو الذي تكون فيه الدولة هي المتصرف الوحيد في قطاع النشر. ففي الاتحاد السوفياتي تنقسم المنشورات الى منشورات الدولة والمنشورات الاجتماعية وليس هناك أي دار نشر للخواص وأغلبها مختصة في فن معين وتنشر كتبا ذات مواضيع معينة، كما أن للنقابات والحزب الشيوعي والكمسومول ووكالة نوفستي وغيرها من المنظمات الاجتماعية لها دور النشر التابعة لها، كما أن المنظمات والفئات الدينية تنشر كتبا خاصة بها.

وليس هناك أي تنافس ولا أي تعب يستوجب من الكاتب الكفاح من أجل نشر تأليفه، اذ قرار النشر يخضع لمقاييس معينة وخاصة «الواقعية الاشتراكية التي لا تحد من تنوع الشخصيات المبدعة ومن الأساليب المختلفة المتوخاة، ولكن الذي يجمعهم هي مباديء الخلق الايديولوجية والجمالية النابعة أساسا من الغاية التي يصبو إليها الشعب السوفياتي، وهي : بناء الشيوعية».

وفي هذا الأطار فان الكاتب لا ينفق أي شيء في سبيل نشر كتابه بل هو يتسلم المنح التي تقاس على حسب عدد سحب النسخ ونوع كتابه، وفي الغالب فان ما ينشر لا يباع من الناشرين بل أن هناك مؤسسات تابعة للدولة وللتعاضديات مكلفة ببيع الكتب.

ولهذا فان عدد النسخ المسحوبة مهول يعدّ بعشرات الملايين بل بمئات الملايين بالنسبة لمؤلفات لينين وماركس وتلستوي وإنقلز وبوشكين وغيرهم، وتصدر الكتب بـ 90 لغة التي تنطق بها شعوب الاتحاد السوفياتي وبـ 50 لغة أجنبية. أما ثمن الكتاب فهو في الغالب زهيد جدا، ومقابل ذلك فان عددا كبيرا من المؤلفات التي لا تخضع للمقاييس المطلوبة لا يكتب لها الظهور بتاتا علاوة على الكتّاب الذين تصدر بشأنهم قرارات المنع مهما علا شأنهم وعظمت قيمتهم، اللهم الا في هذه السنوات التي تغير فيها الأمر وظهر نفس جديد في ميدان النشر مغاير لما كان عليه الامر قبل ذلك وليس لي معلومات مضبوطة في هذا الشأن بالنسبة الى التوجهات الجديدة في هذا الميدان.

2-3-2 ـ وفي كوبا بدأ منذ سنة 1959 التغيير في اطار «البحث عن الهوية الوطنية وضمن استراتيجية شملت التنمية بأجمعها» ولاقى ذلك مقاومة من المؤسسات الخاصة

ووكالات الاشهار والشركات الأجنبية، وفي الأول تصارعت نظريتان متقابلتان : من جهة اعتبار الثقافة تجارة وما يتبع ذلك من المفارقات الراجعة الى السعي وراء الربح والاقتداء بالنماذج الأجنبية، ومن جهة أخرى نشر ثقافة انسانية المنحى وشمولية الاتجاه «قادرة على أن تعكس أتواق الشعب وتنهض به في صلب مجتمع جديد».

وفي ميدان النشر الذي كان حسب الاحصائيات الرسمية غير ذي بال، أصبح اليوم هام جدًا اذ يصدر سنويا 800 عنوان منها 25 بالمائة ـ تآليف أدبية أي ما يقرب من 30 مليون نسخة تباع بثمن زهيد، ويظهر أن الاتجاه في هذا الميدان هو مغاير تماما للولايات المتحدة الامريكية، اذ لاحظ م. شيلران في الولايات المتحدة «التضامن مفقود» بينما وجود أهداف مشتركة بين الكوبيين والتفافهم كلهم للقيام بمجهود واحد لغاية التقدم الاجتماعي هو الذي يجعلهم متآزرين شديدي التآزر، ولعل هذا هو أمنع سور ضد ما تبثه الولايات المتحدة من ثقافة عبر وسائل الاعلام لغزو البلاد وفرض هيمنتها الايديولوجية.

2-3-3 ـ أمّا في بولندا فان الوضع يختلف شيئا ما اذ أن «الشعور بالرابط بين الأدب وحياة الأمة والاعتقاد بأن هذا الفن له رسالة اجتماعية عظيمة انغرسا بصورة عميقة في الضمير الاجتماعي، حيث استمرت الأسطورة التي تجعل الكاتب يمثل الفكر النابض للامة ممتدة الى يومنا هذا في الحياة الاجتماعية والثقافية ببولندا».

ولهذا فان دور النشر لها مهمتان : فهي لا تقتصر على تلبية حاجات القراء، ولكن عليها أيضا سد الفراغ المهول الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية في المكتبات اذ فقد ما يقرب عن 85 بالمائة من المجموعات الوطنية و 70 % من أرصدة المكتبات الخاصة، وتوجد في بولندا 50 دار نشر حكومية وخمس تعاضديات تنسق بينها الادارة العامة للنشر في وزارة الثقافة والفن وكذلك عدة مؤسسات متخصصة في النشر تابعة لعديد الدواوين والمعاهد العلمية والمدارس العليا والمنظمات الاجتماعية.

وتمول الدولة بفضل منح مخصوصة نشر المؤلفات الهامة التي لا يقبل عليها القراء اقبالا كبيرا وتكون من الناحية التجارية خاسرة وتنزع المؤسسات الى الاكثار من عدد النسخ المسحوبة بالنسبة الى العنوان الواحد لضمان زهادة سعر البيع (سحب سنة 1973 من 11526 عنوان ـ 643 مليون نسخة، أي بمعدل 11500 نسخة للعنوان الواحد، ولهذا فان كل المؤلفات الكلاسيكية للادب العالمي نشرت مترجمة ببولندا بحيث يجد القارىء البولندي في السوق ترجمات لأهم ما ينشر في أوروبا وفي ما وراء البحار بدون تأخير كبير.

2-3-4 ـ وفي تشيكوسلوفاكيا أممت منذ سنة 1948 المطابع وصدر القانون الضابط لنشر الكتاب وتوزيعه في نطاق «اشاعة الديمقراطية الثقافية» و «تحرير الأوساط الثقافية من التبعية الاقتصادية القديمة التي كانت تربطهم بأصحاب وسائل الانتاج الثقافي من الخواص وبالخصوص بوسائل النشر الثقافي العملاقة، وهكذا أمكن نبذ السبب الأصلي للاتجاهات

التجارية التي ـ ان بقيت ـ أصبحت خطرا كامنا يهدد تنمية المجتمع ثقافيا» وخلق القيم التقدمية والانسانية خاصة اذا اعتبرنا الظروف التي تحف بما يسمى بالصناعة الثقافية وما يتبعها من توزيع وانتاج واسع الانتشار للممتلكات الثقافية والاثار الفنية.

ولكل من الجمهورية الاشتراكية التشيكية والجمهورية الاشتراكية السلوفاكية محفوظات أدبية بما في ذلك الأقسام المتعلقة بالعلم والتقنية.

أما الكتّاب فينقسمون الى قسمين فاما أنهم ينتسبون الى دار نشر أو جريدة أو مجلة أو مؤسسة تعليمية وبهذه الصورة يعملون كامل الوقت واما أنهم ينتسبون الى مهن حرة مثل الطب والهندسة وغيرهما وعند ذلك تختلف طريقة تسديد حقوق التأليف.

2-4-1 ـ أما الصنف الثالث فهو الذي يعتمد في الواقع خطة ليبرالية تتقاسم فيها الدولة والقطاع الخاص الأدوار في مد وجزر متناوبين مرورا بالخطأ والصواب بحيث يتم في كل آونة تعديل ما تستوجبه التنمية الاقتصادية وتفرضه حرية الابداع وازدهاره.

2-4-2 ـ ففي اليابان نجد الصناعات الثقافية لا ترغب في اللجوء الى السلطة المركزية بل هي ترفض كل تدخل من الدولة وبقيت بهذه الصورة مستقلة عنها ماليا، فحتى وجود الوكالة الثقافية في صلب وزارة التربية لا يفرض على هذه الصناعات تدخلا منها الا في القليل النادر، ذلك أن العاملين في هذا القطاع الذين يعتبرون وجودهم رهين حرية التعبير متشبثين شديد التشبث باستقلالهم رافضين لكل تدخل من الخارج وهذا الموقف واضح عند الناشرين سواء للكتاب أو الدوريات، ولكن رغم هذا فالثلث من ميزانية الدولة ـ يخصص لمساعدة المؤسسات الصناعية بصورة عامة وتأخذ الصناعات الثقافية قسطها وان كانت في أسفل درجة السلم، فالدولة في اليابان تعمل على حماية وتشجيع قطاع النشر اذ هي تمكن الناشرين من الانتفاع بأداء توظفه على الشركات كما أنها تساعد نشر الكتب العلمية من حين الى آخر وتخفف من تكاليف نقل الكتب والدوريات.

2-4-3 ـ وفي فنلندا اتجه النشر الثقافي الى التقليل من العناوين ذات المنحى الخيالي بصورة عامة وركزت على الكتب المدرسية وما يتصل بها والكتب الرائجة عالميا لا الكلاسيكية منها، ذلك أن الجيل الجديد من الناشرين ترك جانبا «الرسالة الثقافية» لهذا القطاع وركز على الناحية التجارية المربحة التي شجعتها الأهمية التي بلغها تأثير المعارض والمغازات الكبرى والمسالك الجديدة للتوزيع والاشهار وكان لما اتخذته الدولة في فنلندا من اجراءات تخص هذا القطاع التأثير الكبير في تأكيد هذه الوجهة : من ذلك توظيف أداء ثقيل على بيع الكتب بعد تعطيله مدة 13 سنة وحذف السعر الموحد للكتاب وتحرير بيعه، وترك القطاع الخاص ينشر وحده الكتب المدرسية وافساح المجال للمكتبات العمومية لشراء الكتب والدوريات، ولكن الى جانب هذا اضطرت الدولة الفنلندية الى التدخل للتخفيف من وطأة الاجراءات التحررية وأحدثت نظاما من المنح تسندها الدولة ومساعدات تمنح للمؤلفين

ونظمت بنصوص قانونية حرية النشر وأخلاقيته. وأصبحت وزارة التربية والمجلس المركزي للفنون الأدبية والمجالس الجهوية للفنون وعدة لجان وهيئات مختصة تقدم تعويضات للتخفيف من الأسعار ومنحا وجرايات لتفادي الاتجاه التجاري في هذا القطاع.

2-4-5 ـ وفي بريطانيا العظمى أصدر الناشرون سنة 1987 ما يفوق على 54000 عنوان منها 40700 عناوين جديدة، وتقوم صناعة الكتاب في هذه البلاد بجهود كبيرة في تنمية الأسواق الأجنبية وتصدير الكتب الانقليزية، فلقد بلغت الصادرات في هذا الميدان 537 مليون ليرة استرلينية، وتتميز صناعة الكتاب بما توليه من أهمية لاحدث الانجازات التقنية في مجال النشر الالكتروني وتنمية البرامج في ميدان الاعلامية لاغراض تربوية.

ومن أهم المنظمات الممثلة لميدان النشر والتوزيع جمعية الناشرين التي تضم 400 عضو وجمعية الكتبيين، وتميزت جمعية الناشرين ضمن مجلس تنمية الكتاب بنشاطها في مجال النهوض بالكتاب البريطاني بالخارج.

ويقوم المجلس البريطاني (British Council) بالتعريف بالكتب الانقليزية في الخارج عن طريق 116 مكتبة منبثة في ستين بلدا وعن طريق مساهمته في المعارض الدولية وتنظيم المعارض المتنقلة، كما ينشر هذا المجلس مجلة شهرية تدعى «أخبار الكتاب البريطاني».

أما مجمّع شركات الكتاب (Trust of Book) وكان يدعى سابقا الرابطة الوطنية للكتاب ورئيسه الشرفي الأمير فيليب دوق أدنبرة ومهمته هو جعل الكتاب محل انتشار واهتمام كبيرين، وأعضاؤه يزيدون اليوم على أربعة آلاف عضو وأهم الخدمات التي يقوم بها هذا المجمع هو مكتبة للاعارة ومصلحة للتعريف بأنباء الكتاب بصورة عامة وكتاب الطفل أيضا، وينظم المجمع أيضا معارض متنقلة تجوب البلاد ويساهم في مشاريع البحث ويسند عدة جوائز أدبية ويعتبر مقر المجمع ملتقى لاعضائه المشتركين.

2-4-6 ـ وفي السويد التي تعد أكثر من 8 ملايين نسمة يصدر بين 7 و 8 آلاف عنوان في السنة وثلاثة أرباع هذه العناوين هي من تأليف سويديين والبقية مترجمة عن لغات أخرى.

وللسويد عدد ضخم من دور النشر أهمّها : شركة الناشرين السويديين وهي تضم 130 عضوًا يمثلون شركات خاصة وحركات شعبية تعاضدية وتنظيمات حكومية. وإبتداء من سنة 1973 أحدث المتخصصون في نشر الكتب والأدوات المدرسية شركة خاصة بهم ولكنها مرتبطة بشركة الناشرين.

وللكتبيين شركاتهم الخاصة المتنوعة، ولكن شركة الناشرين وجامعة الكتبيين والوراقين وتجار الأدوات المكتبية اللتين تجمعان أغلبهم تنشران جريدة ناطقة باسمهم وتشتركان في معهد للتسويق كما أن معهدا للتمويل مرتبط بشركة الناشرين يمنح قروضا للكتبيين.

وأهم مؤسسة في ميدان تعميم الكتاب هي نوادي الكتاب ويوجد في السويد حسب احصائية 1983 ما يقرب من 34 ناديا حصل على رقم للبيوعات قدره 480 مليون كورونة سويدية (أكثر من 72 مليون دولار)، وتعد هذه النوادي ما يقارب المليون مشتركا بحيث أن 30 في المائة من انتاج الكتب يباع في هذه النوادي، وكان هذا عاملا في ازدهار دور النشر، وابتداء من سنة 1975 بدأت الدولة في السويد تسند منحا لقطاع النشر، الغرض منه هو تنويع المنشورات السويدية والحرص على مستواها ويقوم بتوزيع المنح المجلس الوطني للثقافة وينصرف هذا الدعم الى المساعدة على نشر 700 عنوان في السنة وبلغت قيمة هذه المساعدة سنة 1983 و 1984 عشرين مليون كورونة سويدية (حوالي 3 ملايين دولار) ويتمتع الناشر بمساعدة على كل عنوان يختاره المجلس والغرض من ذلك هو الحد من غلاء سعر الكتاب كما تصرف المنح لدعم التآليف الكلاسيكية والكتب المترجمة.

وهناك أنواع من المساعدات الأخرى منها ضمان الدولة في حالة الاقتراض من البنوك لاحداث دور نشر جديدة ومنها اسناد 6 ملايين كورونة سويدية (905000 دولار تقريبا) لمؤسسة النهوض بالأدب (لتراتور جرام جندات) وهي مؤسسة شعبية مهمتها طبع كتب الجيب الجيدة بأثمان زهيدة وكذلك كتب الأطفال والشباب.

2-4-6 ـ وفي الكندا يخضع قطاع النشر الى النظام الليبرالي مقتبسا من الطرق الاميركية في التسويق نجاعتها وخضوعها للقوانين الاقتصادية ولكن حرص الكندا على الحفاظ على كيانه الثقافي والصعوبات الاقتصادية التي ظهرت في الثمانينات جعلته يتجه الى تدعيم القطاع الثقافي بصور شتى، ولهذا أنشأ مجلس الفنون ليتولى النظر في تحديد الاجراءات الكفيلة بالبحث عن مختلف مصادر التمويل لفائدة الفنانين والفنون بصفة عامة، وكذلك نشر وتوزيع الانتاج الثقافي في كامل البلاد والخارج وضرورة استغلال الفنون «لتكون رابطة للتفاهم بين الجهات والتفهم للتقاليد المختلفة والطموحات الثقافية المتغايرة التي تضفي على الفسيفساء الكندية تنوعا من الواجب الحفاظ عليه».

وتتأتى المنح والهبات من مصدرين : القطاع العمومي والخواص، أما القطاع العمومي ويتمثل في السلط الفيدرالية أو الراجعة الى المقاطعات أو البلديات بينما أهم مصادر تمويل الخواص تأتي من المؤسسات والشركات والأفراد وحملات جمع الاشتراكات التي يقوم بها المتطوعون والهبات والشركات والفوائض الخاصة من الودائع البنكية ومداخيل التثمير.

ويتجه مجلس الفنون الى اسناد المنح الى ميادين الأدب والنشر والترجمة، وبما أن أغلب دور النشر يسهر على حظوظها كنديون، فانها تتمتع بمنح الغاية منها هي تعديل العجز الذي يترتب عن تنفيذ هذه الدور لبرنامج كامل يعتمد نشر الكتب الكندية طيلة سنة كاملة، بينما دور النشر التي لم تصل الى مستوى من النشاط يؤهلها للتمتع بمنح جملية تسند إليها مساعدات مرتبطة بنوعية المخطوط كما أن مجلس الفنون يجري اعانات لدور النشر الكندية التي تقوم بترجمة تآليف كندية من لغة رسمية إلى أخرى.

ويشتري مجلس الفنون لدى دور النشر الكتب لتوزيعها مجانا داخل البلاد وخارجها كما أنه يساعد بمعية عدة تنظيمات ومختلف الناشرين الكتاب الكنديين على القيام بجولات للتعريف بمؤلفاتهم ويحاول تسهيل نشر الدوريات الفنية والأدبية ويدعم الجمعية المهنية للمؤلفين والناشرين.

2-4-7-1 ـ وفي فرنسا ظهر أن الخلق الأدبي بدأت تتهدده في مطلع الثمانينات سياسة تخضع الكتاب الى المنحى التجاري فقط وهو في آخر الأمر يكون سببا في انهيار شبكة الكتبيات وفي الحد من حرية النشر، ولهذا لم يكن الشأن يدعو الى تغيير وضع الكتاب بمجرد اصدار بعض الاجراءات بل اقتضى الأمر اعداد برنامج شامل ـ يجعل السلط تستجيب الى غايات ثلاث : تمكين أكثر عدد ممكن من المبدعين من نشر مؤلفاتهم وتوزيعها ومطالعاتها وتمكين عدد كبير ومتزايد من الجمهور من مطالعة الكتاب بأيسر السبل واتاحة الفرصة لكل أصحاب المهنة الذين يعملون في حقل الكتاب لمواصلة جهودهم وتنمية نشاطهم، ولهذا عمدت الدولة في سبيل تحقيق هذه الغايات الى تدعيم اللامركزية الثقافية حتى تتسع رقعة الكتاب ويقبل عليه جمهور جديد وتصبح المطالعة نشاطا ممكنا للعديد من الناس.

وجعلت فرنسا من إدارة الكتاب والمطالعة أداة لتحقيق هذه السياسة فهي التي تشرف على المركز الوطني للاداب الذي يسهر خاصة على تقديم المساعدة الى المؤلفين وكذلك تشرف على قطاع النشر والكتبيات وعلى شبكات المكتبات العمومية (ومنها دار الكتب الوطنية ومكتبة الاعلام العمومية الموجودة بمركز جورج بومبيدو) وإدارة الكتاب موكول إليها أيضا دعم تصدير الكتاب وتشجيع الترجمة، وكان من الضروري لتطبيق هذه السياسة تدعيم هذه الادارة ابتداء من سنة 1982 ومضاعفة ميزانيتها خمس مرات سنة 1985 (بحيث كانت الميزانية سنوات 1977 ـ 1981 : 1297,3 مليون فرنك فأصبحت تقدر بـ 3861,18 مليون سنوات 1982 ـ 1986).

2-4-7-2 ـ وفي فرنسا أنواع عديدة من المؤسسات التي تنتفع بكل أنظمة النشر الموجودة في العالم سواء التي تعتمد التسويق فقط أو مساعدة الدولة ولكن لا بدّ من أن أسوق مثالا جيّدا للمؤسسة التي اعتمدت على نفسها، ولكنها خرجت عن التقاليد التي عرفتها دور النشر وخاصة تلك التي تعتقد أن «الكتاب» ليس هو كالمنتوجات الأخرى التي تحتمل الدراسة «اذ لا» حاجة لها بدراسات عن السوق لان كتبها جيّدة وهي أعرف بجمهورها والمشكل هو ابتكار تقنيات جديدة في تنمية المبيعات، وهي المؤسسة التي تدعى (فرنسا الترفيه)، ويمكن أن تعدّ مثالا للمؤسسات التي اعتمدت خطة ذات قنوات عديدة وغلب عليها التسويق أي القيام بالتحقيقات وسبر الآراء والجداول الاحصائية التقويمية بعد استغلال الدراسات العامة المتعلقة بالكتاب والمطالعة، والغريب أن كلمة كتاب لا تظهر في عنوان الشركة مثل النادي الفرنسي للكتاب أو نادي أحسن كتاب أو أروع كتاب فهي تبيع الترفيه فقط نازعة عن الكتاب قداسته وما ورثه من اعتزاز وفخر في ادراج المدارس بتغطيته بما تبيعه من تساجيل صوتية وفيديو وألعاب وبرامج (Software-Logiciel) ورحلات وعطل.

تأسست هذه الشركة سنة 1970 عن جمعية (La Presse de la Cité) منشورات المدينة، وعن العملاق الالماني المجمع برتسلمان (Bertelsman) وتوخت طرق البيع المباشر مع شيء من التجارة التقليدية.

ومن ينضم الى هذه الجمعية يتلقى كل ثلاثة أشهر وطيلة سنتين فهرسا (كاتالوغ) فيه قائمة لكتب مسعرة بتخفيض قدره 25 بالمائة من السعر الذي يبيع به الكتبي، وهذا الانضمام المجاني يفرض شراء كتاب كل ثلاثة أشهر حسب الاختيار ومهما كان سعر الكتاب ولو زهيدا.

ويكون البيع مباشرة الى المنزل هو القاعدة في جمع المشتركين، «وتتولى هذا البيع المباشر شبكة من الممثلين يعملون في صلب جمعية لنشر الثقافة عددهم يفوق 600 بائع ـ يجمعون في السنة 360000 مشترك كل عام.

أما البيع بالمراسلة فيوفر 100000 مشترك بفضل كراء سجلات مع عرض مغر وهذه العروض المغرية تنشر أيضا في المجلات المصورة على صفة قسيمة تحتوي على جزء مخصص للاجابة، وبهذه الصورة يتجمع في السنة 40000 مشترك.

وبما أنه ليس هناك أحسن بائع من ذاك الذي يرضى عن انتاج ما ويسعى الى التعريف به، فان شركة الترفيه الفرنسية تخص كل حريف يتوصل الى تبني حريف آخر بهديّة، وهذه الطريقة توفر في السنة 350000 مشترك.

وباستعمال هذه القنوات الأربع للبيع المباشر في آن واحد (إلى المنزل مباشرة ـ بالمراسلة ـ عن طريق الفهرس ـ بالتبني) تجمع هذه الشركة 750000 مشترك جديد، بحيث تعوض المتخلين الذين يسقطون أثناء المسيرة.

وفي هذه الآونة يفوق عدد نسخ فهرس الشركة الأربعة ملايين ويضمن هذا التوزيع الضخم رقما للمعاملات قريبا من المليار والنصف من الفرنكات وحقق سنة 1984 ربحا صافيا بعد تسديد الاداءات (فروع بلجيكا وسويسرا والكندا أيضا) قدره 800200000 فرنكا.

وهكذا تمثل هذه الشركة ببيعها لـ 24300000 كتاب في فرنسا و 3500000 في بلجيكا وسويسرا والكندا 9,2 بالمائة من سوق النشر الفرنسية.

ويمثل شراء حقوق كل مؤلفي الكتب التي تختارها هيئة الانتقاء مصدر كسب عظيم، فنسبة 6 بالمائة من الحقوق التي تمنحها هذه الشركة يتقاسمها المؤلف والناشر ناهيك أن عدد النسخ من الكتاب الواحد تتراوح بين 20000 و 300000.

3 ـ ليس النشر الثقافي في كل بلد الا حلقة من جملة حلقات متماسكة ضمن عملية التنمية :

3-1 ـ عندما عددنا ملامح من أنظمة النشر الثقافي في عدّة بلدان من العالم المتقدم لم يغب عنا أن كل عملية تتعلق بهذا القطاع لا يمكن أن تكون معزولة عن المحيط الذي تنبع منه بل هي تنتفع بما توفره التنميّة بصورة عامّة وخاصة كل ما يسمى من قريب أو بعيد بالتنمية الثقافية، ولهذا لا يمكن أن يزدهر النشر الثقافي الا في صلب سياسة ثقافية واضحة المعالم تنطلق من الواقع تدرسه وتقيمه وتستنتج منه ما هو كفيل بالتأثير عمليا على الحاضر في سبيل تصور ملامح المستقبل، ولهذا لا بدّ من القاء نظرة على أهم الحلقات التي ترتبط بموضوعنا وهي :

- الاقتصاد والثقافة.
- التعليم والتكوين.
- اللامركزية والتنمية الثقافية.
- العلاقات الدولية.

ونظرا الى تشعب هذا الموضوع واختلاف السياسات من بلد الى بلد ممّا يستوجب تأليف كتاب، فاننا سنقتصر في هذا الجزء من الدراسة على التجربة الفرنسية التي استفادت خلال سنوات 1981 ـ 1985 مما يجري في العالم في هذا الباب مكتفين في بعض الاحيان بالاشارة الى ما يقع في بلدان أخرى ان لزم الأمر.

3-2 ـ الاقتصاد والثقافة :

لقد راهنت فرنسا في هذه السنوات على ما في النشاط الصناعي من بعد ثقافي فدعمت الابتكار في مجال الصناعة ووضعت حدا للقطيعة التي كانت موجودة بين الثقافة الادبية الكلاسيكية وبين الثقافة العلمية والتقنية والصناعية، فكانت المصالحة بين الاقتصاد والثقافة.

3-2-1 ـ دعم الصناعات الثقافية :

ويتمثل هذا الدعم في احداث مساعدات تمنحها الدولة للصناعات الثقافية وفي وضع آليات خاصة تمكن من مساعدة البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات التابعة لهذا القطاع.

وفي مجال المساعدات خصصت فرنسا للكتاب أي فيما يتعلق بالنشر الأدبي والفني والطباعة الفنية والتوزيع والكتبيات 89 مليون فرنك سنة 1985، وفي الفترة الواقعة بين 1981 و 1985 ما قدره 315,7 مليون فرنك أي 31,57 من مليارات الفرنكات القديمة.

ثم أحدثت سنة 1983 معهدا لتمويل السينما والصناعات الثقافية ومكنت من بعث 59 مؤسسة باسنادها قروضا بضمان الدولة بآجال متعددة جملتها 140 مليون فرنك وفي سنة 1984 أمضت وزارة الثقافة اتفاقية مع الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث ووضعت على ذمتها 3 ملايين من الفرنكات لتشجيع الابتكار بالنسبة إلى سنة 1985 ومنها الابتكار في مجال النشر، ثم قرأت حسابا للصناعات الثقافية التي فيها مغامرات مالية كبيرة فخصصت لها 6 ملايين فرنك نتيجة لاتفاقية أمضيت مع شركة تمويل التجديد.

وفي الكيباك (كندا) تأسست شركة تدعى شركة الكيباك لتنمية الصناعات الثقافية نظرا الى موقع الكيباك ضمن السّباق الشمال أمريكي الذي يفرض مستوى اقتصاديا قادرا على المنافسة، ونظرا الى تشبث هذه المقاطعة من الكندا بثقافتها الفرنسية وبهويتها. ولهذا فان هذه الشركة هي حجر الزاوية لسياسة الغرض منها نمو الصناعات الثقافية وذلك بالحد من تدخل الأوساط الحكومية والانتفاع بالموارد المالية، وتلافي تعدد التجارب المماثلة واضفاء النجاعة على العلاقات بين «المقاولين الثقافيين» والدولة، وعندما أوكلت الدولة لهذه الشركة ذات الصبغة الشبيهة بالعمومية مهمة تطبيق سياسة مالية واستثمارية لفائدة الصناعات الثقافية، فانما لتجنب المؤسسات الثقافية ثقل وطأة الادارة ولتمكنها من المبادرة والنجاعة، واعتمدت الخطة نقاطا خمسا :

- تمكين المؤسسات الصغيرة من التجمع والاندماج سواء من الوجهة الثقافية أو المالية.
- السعي الى اندماج مؤسسات قادرة على تجميع وظائف قطاع بعينه والتمكن من الانتفاع بالموارد المالية والبشرية بأقصى ما يمكن من القدرات.
- اعداد برامج صالحة للمؤسسات كفيلة بالنهوض بها والتعريف بها اشهاريا ومتلائمة مع التقنيات التجارية العصرية.
- تشجيع التصدير بواسطة وكالة تتجمع فيها منتوجات المؤسسات الثقافية.
- البحث عن مفاهيم من شأنها أن تنهض بالمنتوجات الجديدة.

ويمكن لهذه الشركة أن تتدخل بصفتها عامل تنمية وتعين كل مؤسسة تريد تنمية طاقتها في أي ميدان من ميادين نشاطها كما أن مهمتها الثانية تتمثل في التصدي للمشاكل التي يواجهها أهل الكيباك سواء فيما يتعلق بمراقبة ملكية وسائل الانتاج والتوزيع الراجعة الى الممتلكات الثقافية أو تبوء مكانة هي في مستوى امكانياتهم بالنسبة الى قطاعات المستقبل.

وتكمن فلسفة الشركة فيما يلي : ايلاء الأولوية المطلقة للتدخلات الكفيلة بأن يكون لها أنجع التأثير في الوسط المشار إليه وأوفقه فيما يحدثه الدفع الاقتصادي الايجابي من انعكاسات،

ففي قطاع الكتاب مثلا في امكان الشركة أن تساعد على ايجاد هياكل الخدمات الكفيلة بتمكين الناشرين والكتبيين من الاستجابة الى حاجاتهم بصورة عملية.

3-2-2 ـ الثقافة العلمية والصناعية :

ابتداء من سنة 1983 أصبحت الثقافة العلمية والتقنية من أولويات عمل الحكومة الفرنسية، فأنشأت ادارة التنمية الثقافية ومكنتها من ميزانية قدرها 10 ملايين فرنك (أصبحت سنة 1984 ما يقرب من 31,5 ملايين فرنك) وبادرت 19 جهة من 22 بادراج مادة الثقافة العلمية والتقنية في العقود التي ربطت الدولة والجهات في مجال التخطيط وبهذه الصورة أحدثت عبر الجهات شبكة من مراكز الثقافة العلمية والتقنية والصناعية وقامت وزارة الثقافة بتركيز هذه السياسة بعدة أنشطة موجهة الى الريف والعمال والجمهور العريض والشباب وأخيرا أحدثت المجلس الوطني للثقافة العلمية والتقنية والصناعية.

وفي مجال الابداع الصناعي والتصميم (design) أحدثت المدرسة الوطنية العليا للابداع الصناعي كما أنشئت وكالة للنهوض بالابداع الصناعي من مهامها القيام بأنشطة للتعريف بهذا الميدان وبمسابقات بين المبدعين والسعي إلى مدهم بمساعدات الدولة لتحقيق مشاريعهم، والمساهمة في المشاريع التي تقترحها الدولة.

3-2-3 ـ في سبيل تصرف أحسن للتنظيمات الثقافية :

ان ما قامت به الدولة في فرنسا من جهود في نطاق ميزانيتها للنهوض بالثقافة اقتضى السعي الى إحكام التصرف لمزيد النجاعة في تسيير الجمعيات والمؤسسات الثقافية : من ذلك الحرص على استعمال المنح والتشجيعات المالية استعمالا دقيقا ثم الاستعانة بتمويلات أخرى متأتية من مداخيل ذاتية أو صادرة عن الراعين للثقافة تطوعا وحبّا لها، ولهذا أُحدثت جمعية التصرف في المؤسسات الثقافية ومهماتها أربع :

- القيام بالدراسات في ميدان القانون والضرائب.
- انجاز دراسات التدقيق في الحسابات والتصرف لفائدة التنظيمات الثقافية (audits).
- تعميم الاعلامية في المؤسسات الثقافية بأقل التكاليف.
- القيام بدراسات للسوق والاستشارة في ميدان الاتصال من ذلك اعداد صور من التسويق الثقافي (في قالب تربصات) مع المدرسة العليا للدراسات التجارية ومع وكالة تقويم المؤسسات الثقافية وانجاز دراسات تتعلق بالسوق الوطنية والاستشارة في مجال التسويق والاتصال.

3-2-4 ـ العناية بالتشغيل في الميدان الثقافي :

وفي فرنسا قامت وزارة الثقافة بعمل جدّي فيما يخص مساعدة وتنمية التشغيل في الميدان الثقافي، والغرض من ذلك هو مقاومة البطالة وتدعيم النسيج الاقتصادي في هذا الميدان، والخطة تتمثل في دعوة المؤسسات الثقافية الى أخذ موضوع التشغيل بعين الاعتبار في مشاريعهم التنموية، ومكنت الاعتمادات المصروفة في هذا الباب الى ايجاد مواطن شغل قارة في المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الثقافي، وبهذه الصورة انتفعت كل قطاعات الحياة الثقافية بهذه المساعدة.

3-2-5 ـ سياسة لتشجيع المناصرين للثقافة :

قامت وزارة الثقافة في فرنسا بسعي لحث المؤسسات والافراد على تشجيع الثقافة والانتصار لها ووجهت عنايتها باجراءين اثنين يتعلق الأول بميدان الضرائب والثاني بكيفية اعلام المؤسسات بما يتم في الحياة الثقافية وبالأساليب التي يمكن لها بها مساعدة الثقافة.

ففي ميدان الضرائب تعفى المؤسسات التي تقدم هبة للجمعيات أو المؤسسات الثقافية من الاداءات في حدود 1 بالمائة من رقم المعاملات وكذلك عندما تقدم مؤسسة ما مصاريف تظهر في قالب اشهار في كتاب أو شريط سينمائي، فان ذلك المبلغ يعفى من الاداء.

وفي مجال اعلام المؤسسات أصدرت وكالة التصرف في المؤسسات الثقافية دليلا قانونيا وجبائيا في ما يتعلق بالمؤسسات المناصرة للثقافة، واحتوى الدليل على النقاط التالية :

- التخفيض في الاداءات بالنسبة الى المصاريف الصادرة عن المناصرين للثقافة.
- كيفية تقديم المساعدات المالية.
- وضع المحلات على ذمة المؤسسات الثقافية وتقديم العون لها فيما يتعلق بالاجهزة والاعوان.
- طرق شراء المؤلفات وطلبها وكرائها.
- شراء العروض والانتاج المشترك.
- عقود مناصرة الثقافة.
- سجلات الحسابات في مجال مناصرة الثقافة.
- النظام القانوني والجبائي للجمعيات والمؤسسات.

3-2-6 ـ ايجاد الظروف القانونية والجبائية الملائمة :

ولا يمكن أن تقحم الثقافة في الدورة الاقتصادية الا بسن القوانين الدقيقة المتماشية مع تطور الصناعات الثقافية ولهذا قامت وزارة الثقافة بفرنسا :

- بتحديد نظام حقوق التأليف الذي لم يتغير منذ 1957.
- سن حقوق شبيهة بحقوق التأليف بالنسبة الى مهن أخرى تشارك في الابداع.
- القيام باجراءات مشتركة لمجموع من يتعاون في مجال الابداع.

وبصورة خاصة خفضت الأداءات المفروضة على صناعة الكتاب، كما اتخذت اجراءات خاصة بالنسبة الى الابداع الأدبي فيما يتعلق بالضريبة الشخصية الموظفة على الكتاب وأطرد تشجيع من يناصر الثقافة من الأشخاص ورجال الأعمال والمؤسسات بالاعفاء من الأداء بنسب متفاوتة على كل المبالغ التي تصرف في الميادين الثقافية سواء فيما يتعلق بالهبات أو الاعانات أو الاستثمارات.

3-3 ـ التعليم والتكوين :

3-3-1 ـ لم تقتصر البلدان المتقدمة على العناية بما يربط الثقافة بالاقتصاد والنشر بمقتضيات السوق بل تجاوزت ذلك الى تهيئة الأجيال الصاعدة لمجابهة الصعاب التي تحف بقطاع النشر، اذ أنّه لا يمكن تنزيل الثقافة منزلة لائقة في حياة الانسان اذا لم يتلق العاملون في كلّ قطاعاتها تعليما مخصوصا في كل درجاته الوسطى والعليا وتكوينا مستمرا وتربصات متكررة، ولهذا تعددت في البلدان النامية التجارب ومازال التعثر في هذا الميدان نصيب عدة بلدان منها، واذا زالت في أغلب هذه البلدان الخشية من الثقافة والمثقفين واعتبرت أنه لا تستقيم الدولة ولا تزدهر الا اذا تبوأ المثقفون مكانتهم في المجتمع كسلطة مضادة معترف بها مسموعة (أي السلطة الرابعة الحقيقية) فان تطور التقنية وسيطرة التكنولوجيا على المجتمعات وطغيان الجانب المادي على الحياة جعل الكثيرين يباشرون ميدان التعصير في الثقافة بكل حذر وبطء ورغم هذا فان ضغوط الحضارة العصرية دفعت عدة قطاعات من الثقافة الى أعلى مجالات التكنولوجيا الحديثة التي تضيع فيها في كثير من الأحيان رسالة الثقافة، ولهذا اهتمت أوساط النشر بالتعليم والتكوين.

3-3-2 ـ في فرنسا توجد جمعية تنمية التكوين في ميدان مهن النشر (L'Asfored) ومهمتها تتمثل في التصرف في الاعتمادات المعدة لتكوين الناشرين من أجل التكوين المستمر من جهة ومن جهة أخرى تمكين تلامذة الشهادة العليا للتقنية (شعبة النشر) (BTS) من تكوين معمّق يتضمن تعليما عاما (التعامل مع اللغة المكتوبة، تاريخ الكتاب والفن، اللغات) وتعليما مهنيًا (تقنيات الاتصال، تصور الكتاب وانجازه) ودروسا في الاقتصاد والقانون متماشية مع

قطاع النشر، ويدوم هذا التعليم سنتين ويختم بتربصين في مؤسسة من مؤسسات النشر، ويوجد في فرنسا أيضا المعهد التقني «بايتيان» وله نفس الاختصاصات، وبالنسبة الى التعليم العالي أحدثت في جامعة باريس الشمال (13) شعبة النشر على اثر اتفاقية أبرمت بين عميد هذه الجامعة ورئيس النقابة الوطنية للنشر ورئيس جمعية التكوين في ميدان مهن النشر وتقوم هذه الشعبة بنمطين من التكوين يفضي الواحد الى شهادة الدراسات العليا المختصة بالنشر والثاني الى الاجازة في العلوم والتقنية المخضعة لطرق التجارة في منتوجات النشر، وأحدثت سنة 1985 شهادة جامعية (درجة ثالثة) تدعى شهادة الدراسات العليا اختصاص نشر وتدوم الدراسة من سنة إلى سنتين وتدرس فيها : طرق تحليل منتوجات الاتصال وتقويمها وتقنيات اتقان المحتويات وتقنيات صناعة الكتاب واحضار النسخ والتصور الأُحرفي، والتسويق واقتصاد الصناعات الثقافية والتصرف في منتوجات النشر ومؤسساته والملكية الأدبية والعقود، والاعلامية ومبادىء التقنيات السمعية البصرية.

3-3-3 ـ وفي ألمانيا تنظم جمعيات الناشرين والكتبيين كل سنة عدّة دروس، وكذلك في أستراليا تنظم ندوات دورية تتعلق بالملكية الأدبية وحق النشر وميدان التسويق واقتصاد النشر، وفي الكندا هناك ورشات مفتوحة لدراسة ميدان نشر الكتب والدوريات أما في الولايات المتحدة فهناك عدد كبير من الجامعات التي تقوم بعدة ندوات للتكوين المستمر في ميدان النشر وبدروس بالمراسلة، وكذلك في بريطانيا العظمى وفي سويسرا.

3-4 ـ اللامركزية والتنمية الثقافية :

لا يمكن للنشر الثقافي أن يزدهر في أي بلد من بلدان العالم الا اذا أندرج في صلب حركية ثقافية شاملة تتجاوز القطاع بذاته كما رأينا ذلك عند دراسة علاقة الثقافة بالاقتصاد بل لا بدّ من تصور عمل ثقافي يتعدى حدود العواصم الكبرى الى الجهات والمدن الصغيرة والقرى، اذ حرمان عشرات الالاف من البشر من الحد الأدنى من الثقافة والامتناع عن تحسيسهم لتذوق المادة الثقافية لا يعد فقط تقصيرا في الاضطلاع بالمسؤولية بل تقليصا في انتشار كل ما ينتجه الحقل الثقافي. ولهذا اعتنت الدول المتقدمة بما سمّي باللامركزية الثقافية وهو يقتضي احداث مراكز جديدة للابداع ولتوزيع الانتاج الثقافي وكذلك تفويض سلطات جديدة للمجموعات المحلية وتمكينها من وسائل عمل كبرى في هذا الميدان، كل هذا من شأنه أن يجعل من مفهوم الديمقراطية الثقافية مفهوما له ما يبرره اذ لا ثقافة من دون تعددية في أساليب الحياة وفي التشبث بالقيم وصور التعبير المختلفة.

3-5 ـ العلاقات الدولية الثقافية :

عندما اجتاح العالم منذ الحرب العالمية الثانية الثورات الثلاث في المجال الثقافي تغيرت النظرة إلى الثقافة مع العوامل التي ذكرناها آنفا، وهذه الثورات الثلاث هي أولا اختراق جدار

الشوفينية الضيقة واندحارها في عدة بلدان من العالم (النازية والفاشية) ومقاومة كل مظاهر العنصرية والعرقية وادانتها في المحافل الدولية (الصهيونية وما اليها من مظاهر التعصب الديني) وكذلك مكافحة البيروقراطية المتشبثة بالأساليب الروتينية التي لم تقرأ حسابا للتطور التقني والتكنولوجي، وثانيا : ما عرفه العالم من ثورة في الميدان التقني والاعلامي، وثالثا : دخول عهد جديد من التعاون الثقافي العالمي الذي اهتدت إليه الأمم عندما آمنت بأن الحضور الاقتصادي لا يمكن أن يتم بدون حضور ثقافي وأكثر من ذلك أن الأزمة التي تهز العالم في ميادين عديدةً من الحياة لا يمكن أن تحل الا بالتعاون الثقافي المتوازي، المنصف بين شعوب العالم تعارفا، وتقاربا وتمازجا، ذلك أن الحروب وألوان الغزو انما تندلع وتتسلط على الغير باحكام فنون التجاهل المتبادل واقامة الحواجز الثقافية واشاعة المغالطات. ولهذا فان الثقافة هي أكبر استمثار للمستقبل تقدمه الشعوب لازدهارها ذاتيا وتعميم التآخي والتعاون بينها جماعيا.

كما أنه لم تعرف البشرية بلدا تقوقع على نفسه وضرب حدودا فيما بينه وبين غيره من البلدان ثم ازدهر ثقافيا، ولهذا فان تجارب الأمم المتقدمة في ميدان التعاون الثقافي عديدة لا يمكن حصرها ولو بالتلخيص في هذا الحيّز الصغير، وانما الذي يمكن ملاحظته هو أن هذا التعاون لا يمكن أن يحصل بالاتفاقيات والمعاهدات والقوانين المشتركة فقط وانما لا بدّ أن يصاحبه دائما احداث هياكل مختصة سواء في البلد نفسه أو في البلد الأجنبي وأن يعززه تكوين مخصوص لمن أوكل اليهم القيام بمهمة التعاون مع الغير وترافقه الوسائل المادية والمالية الضخمة.

وأحسن مثال لهذا التعاون الذي يستهدف أولا ازالة الحدود الثقافية هو ما قامت به المجموعة الأوروبية رغم اختلاف اللغات والثقافات والديانات من مجهود في سبيل الغاية المنشودة، ورغم أن الحصيلة لم تظهر بعد للعيان، فان ما اتخذ فقط على سبيل المثال في ميدان النشر ينبيء بتطوّر هذا التعاون اذ اتخذت قواعد مشتركة فيما يخص سعر الكتاب وتحسين اشعاع مختلف التآليف وذلك عن طريق الترجمة بالتفكير في بعث صندوق أوروبي للترجمة ثم احداث شبكة اعلامية تربط بين أكبر المكتبات الأوروبية، هذا علاوة على ما تقوم به الدول الأوروبية من سعي لفتح مكاتب للكتاب كالمكتب الذي فتحته فرنسا في نيويورك.

4 ـ الكتاب والمطالعة في أنظمة النشر الثقافي المتباينة :

4-1 ـ في القسم الأول الذي استعرضت فيه أصناف البلدان التي عالجت مشاكل النشر الثقافي ركزت على ما اختص به كل بلد وفي هذا الباب اضطررت الى الدخول في تفاصيل تتعلق بدور النشر، والنشر في الدورة الاقتصادية وفي هذا القسم من الدراسة أردت أن أكمل ذلك بالتعرض الى عدة جوانب من التعامل مع الكتاب والكاتب في البلدان المتقدمة من دون أن أكرر ما قلته بالنسبة الى جوانب من الموضوع هامة. وسأركز في الواقع على مسألة الابداع وما يتصل بذلك من سياسة موحدة للنشر ومن موضوع سعر الكتاب والتوزيع والبيع ونوادي الكتاب وحقوق التأليف ومساعدة الكاتب وغير ذلك ثم المسألة الثانية والهامة والتي لا يزدهر إلا بها الكتاب وهي المطالعة والقاريء.

4-2 ـ الابداع والنشر :

4-2-1 ـ مساعدة الناشرين :

في فرنسا تساعد وزارة الثقافة الناشرين الذين يغامرون في الاختصاصات التي لا تروج كثيرا ومن ذلك المجلات الثقافية التي خصص لها سنة 1984 ما قدره 3,2 من ملايين الفرنكات، وكذلك تقدم منح هامة لنشر الشعر والمسرح، وللترجمة (62 تأليفا سنة 1984 مبلغ المنح 1013000 فرنك فرنسي) وتصرف قروض أيضا للترجمة (51 تأليف من 30 لغة ومقدار القروض 158600 فرنك فرنسي).

وفي الكندا اختارت الحكومة الفيدرالية تقديم المنح عوضا عن القروض (13 مليون دولار) وتوخت علاوة على ذلك سياسة لمساعدة الكتاب لها وجهان : وجه يتعلق باعداد برنامج للمساعدة بحسب محتوى الكتاب والطلب ووجه ثان يرتبط ببرنامج بمقتضاه يتم التوسع الاقتصادي في خصوص الهيكل الصناعي لنشر الكتاب وكنت تعرضت في القسم الأول إلى ما تقوم به عدة بلدان من مساعدة للناشرين.

4-2-2 ـ التوزيع والبيع :

بالنسبة الى المجموعة الأوروبية فان سعر الكتاب تم ضبطه على حسب مقاييس تمكنه من الشيوع في بلدان المجموعة مع اعتبار التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والسوسيولوجية.

وفي فرنسا أحدث صندوق للضمانات الخاصة ينتفع به الناشرون وبائعو التفصيل وتمتعت جمعية تكوين الكتبيين بمنح لهذه الغاية وأدخل نادي الكتبيين نظاما يمهد لتعميم الاعلامية باعانة من إدارة المكتبات وانتفع تصدير الكتاب الفرنسي الى الخارج بمبلغ قدره 54 مليون فرنك.

وفي السويد علاوة على المكتبات التقليدية أو بيع الكتب في المغازات الكبرى والاكشاك فان 7 كتبيات هي من ملك اتحادات الطلبة التي لها 9 مغازات، كما أن الحركة التعاضدية تملك 14 مكتبة، وفي هذه السنوات الاخيرة أسس أصحاب المهنة في ميدان الكتاب شبكات عديدة لبيع الكتاب وحققوا بتعاونهم وعقلنة شراءاتهم وطرق تجارتهم أرباحا هامة، كذلك تقوم نوادي الكتاب في السويد وفي غيرها من بلدان العالم بتصريف الكتاب بصورة مربحة للناشرين وللمستثمرين.

وفي كل البلدان المتقدمة خضع بيع الكتاب لكل أنواع عمليات البيع المعروفة في مجال تصريف أية بضاعة كانت من توزيع الناشرين لانتاجهم الى ايداعه لدى الموزعين أو تكليف

الممثلين الذين يجوبون الافاق أو التعاقد مع بائعي الجملة أو البيع المباشر بالمراسلة أو رأسا الى المنزل أو الالتجاء الى السماسرة أو تطبيق طرق التسويق العصرية المتعددة.

4-2-3 ـ وضعية الكاتب :

في كل البلدان المتقدمة يحظى الكاتب بعناية خاصة ورغم هذا فان أي تقرير لا يخلو من نقد حكومات هذه البلدان على تخليها عن مساعدة الكاتب مساعدة تامة خاصة وأن الكتّاب ليس لهم دخل قار، ولهذا يجب التفكير في أكثر من طريقة.

ففي الكندا تتوخى الحكومة الفيدرالية طريقتين : تقديم المنح ودفع تعويضات عند استعمال العموم لتآليفهم، فلقد مكّن مجلس الفنون بالكندا وحكومات المقاطعات الشعراء والروائيين وكتاب المسرحية من منح بينما يلتجيء كتاب البحوث والدراسات إلى ما يسمى ببرنامج اكتشافات (Explorations) أمّا طريق التعويض التي تطبقها عدة بلدان مثل المملكة المتحدة واستراليا وزيلندا الجديدة والجمهورية الالمانية الفيدرالية وهولندا والسويد والنرويج والدانمارك وفنلندا واسلندا، فان الكندا معتزمة تطبيقها ـ أو هي قد طبقتها، وهذه الطريقة تمكن المؤلفين من الانتفاع ـ علاوة على حقوق التأليف ـ بمبلغ لكل كتاب يستعمل في المكتبات ويتولى دفع ذلك، مثلا في السويد صندوق الكتاب (يحتوي في السويد الان على 71 مليون كورونة) وهذه المبالغ تدفع على حسب تعريفة تتناقص كلما تزايد عدد الاعارات وهو أمر فيه انصاف بين أولئك الذين تطلب كتبهم بصفة مطردة وبين من لا تفارق كتبهم الرفوف الا لماما.

وفي فرنسا تتفرع المساعدات المالية الى ثلاثة أنواع : اجازة سنة كاملة (المنحة الواحدة بمائة ألف فرنك) ومنحة الابداع (57000 فرنك) ومنحة التشجيع (37000 فرنك) وفي سنة 1983 أضيف نوع آخر من المنح يسمى منح الاعداد (الواحدة بين 100 ألف فرنك و 57 ألف فرنك) وابتداء من سنة 1983 تمنح لجنة أدب الأطفال منحا للمؤلفين، أمّا فيما يتعلق بحقوق التأليف فان كل الدول المتقدمة تطبقها بصورة باتّة ولا فائدة في الدخول في التفاصيل بالنسبة لكل بلد.

4-3 ـ المطالعة والمكتبات :

ليس في الامكان أن نفصل القول في هذا الحيّز عما تقوم به الدول المتقدمة من جهود في سبيل تعميم المكتبات ونشر المطالعة بين الناس ذلك أن الطرق تكاد تكون متماثلة لكنها تتفاوت سواء في الاعتمادات المخصصة أو الوسائل المتعددة لنشر الكتاب بين الناس، فعلاوة على دور الكتب الوطنية التي تعد ذاكرة كل أمّة فان المكتبات التي تمكن من استعارة الكتاب والمكتبات البلدية والدواوين الجهوية للكتاب وبث المكتبات في المستشفيات والأحياء والمؤسسات والمدارس والسجون كلها تمكن من نشر الكتاب بين الناس مجانا، ولكنها توفر على الناشرين أبوابا من الربح كبيرة.

ففي فرنسا مثلا تصرف نصف اعتمادات المركز القومي للاداب والمطالعة العمومية لشراء الكتب بحيث أن ألف مكتبة تزوّد بالكتب من هذا المركز، ففي سنة 1984 وزع 42 مليون فرنك بين 915 مكتبة بلدية (29,6 مليون فرنك و 70 مكتبة جامعية أو معاهد كبرى 9,9 مليون فرنك) و 80 مكتبة خاصة بالجمعيات (2 ملايين فرنك) أما بالنسبة لسنة 1985 فالميزانية تقدر بـ 46,2 فرنك وخصصت وزارة الثقافة بالنسبة الى سنة 1985 اعتمادات قدرها (ثلاثة ملايين فرنك) لمساعدة جمعيات الكتاب وأحباء الأدب وجمعيات المطالعة والملتقيات والندوات والمعارض.

5 ـ بعض الاستنتاجات :

بهذه العجالة التي بينت فيها ملامح من أنظمة النشر الثقافي في البلدان المتقدمة حاولت أن أنقل بشيء من التلخيص والأمانة تفاصيل من شأنها أن تدلنا على ما يمكن القيام به في أقطارنا لازدهار النشر الثقافي وسقت أمثلة واضحة لما توفر هذه الدول من وسائل مادية وبشرية للوصول الى غايتها وهو نشر ثقافتها بين متساكينها وبين أمم العالم.

وأوّل ملاحظة تتبادر الى الذهن أن هذه الدول حسب أنظمتها لم تترك ميدان الثقافة تتصرف فيه الصدفة ويحكمه الارتجال بل انكبت عليه دراسة وتقويما على حسب الطرق العلمية الحديثة وبالوسائل الأكثر دقة وإحكاما وهي في هذا الباب لم تتوان عن صرف الأموال الباهظة لمعرفة واقع الثقافة بصورة عامة والنشر بصورة خاصة في سلبياته وإيجابياته.

ولكن الحقيقة التي يجب أن تقال هي أن الدولة في كل هذه البلدان لم تتحرك الا عندما تحركت الهيئات المعنية وناضلت وكافحت وأعلت أصواتها من أجل الوصول الى غاياتها ثم أن هذه الهيئات والمؤسسات اعتمدت على نفسها وأندمجت في العمل التنموي بتنزيل الصناعات الثقافية وصناعة النشر بصورة خاصة وما يتبعها في صلب الحركة الاقتصادية، اذ لا ازدهار للثقافة بدون ازدهار الصناعات الثقافية، ولهذا انجر عن ذلك دفع السياسة الثقافية في كل بلد، على أن تقرأ حسابا الى الجانب التنموي في الثقافة، فأصبحت عند ذلك لا تعني ثلة من الناس فقط بل قطاعات أساسية في الحياة العامة كانت من قبل بعيدة عن أن تفكر في الاهتمام بالصناعات الثقافية، فأهتم المشرفون على الاقتصاد وعلى الادارات المركزية والجهوية وعلى التعليم والتكوين وعلى العلاقات الخارجية بهذا البعد الذي لا يمكن أن يتم ازدهار للانسان الا به ولا يحصل اشعاع حقيقي وسمعة في الخارج الا بواسطته ألا وهو البعد الثقافي.

ولكن البعد الثقافي الذي أولته البلدان المتقدمة مكانته لا يمكن أن يؤثر التأثير الأوفى الا اذا صاحبته حرية التعبير وانتفى منه أي نوع من الوصاية والرقابة والكبت والارهاب والا فان الثقافة تصبح في الواقع أداة قمع ووسيلة قتل للمواهب وتشجيع للرداءة وإيديولوجيا تخدم السياسة، وكلما خدمت الثقافة السياسة مهما كان صوابها كانت الكارثة والأولى أن تكون السياسة في خدمة الثقافة، وهذا ما فهمه الكثير من الأمم المتقدمة فبوأت بذلك المبدعين

والخلاقين مكانة مرموقة وأعطت للهياكل التي تمت إليهم بسبب سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية الوسائل المادية والبشرية لتقوم برسالتها على أحسن وجه.

وليس لاقطارنا العربية من خيار الا أن تقتدي – بعد الدرس والتمحيص – بهذه الدول وأن تدرس خاصة ما تقوم به المجموعة الأوروبية في هذا الميدان لأنها ذهبت شوطا كبيرا في تصور مستقبل تزول فيه كل الحدود، الحدود الترابيّة والحدود التي تقيمها اللغات والأديان، ولهذا فانه ليس لمؤسساتنا القومية التابعة لجامعة الدول العربية أو الاتحادات الاقليمية الا أن تدخل طورا آخر من التعاون يتجاوز النظر والدراسة الى تكوين مؤسسات اقتصادية تنموية في مجال الثقافة على غرار المشاريع الاقتصادية الناجحة التي تسهر عليها بنوك التنمية وبدون هذا، فانه لا يمكن أن نتقدم شبرا واحدا ولا يمكن أن نسير طاقاتنا في ايلاء البعد الثقافي مكانته اللائقة، ولكن ذلك لن يتأتى لنا إلّا اذا فكرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تنظيم قمة عربية ثقافية تهيأ على المدى الطويل ويتم فيها اصدار القرارات العملية السياسية والاقتصادية والثقافية التي بدونها لا يمكن ازالة العراقيل المكبّلة لتعاوننا الثقافي.

ذلك أنه من الواجب أن نفهم جميعا أنه لا يمكن أن نتقدم خطوة في سبيل ارساء قواعد متينة لتعاوننا وتوحيد قوانا لاعلاء كلمتنا بين الأمم ورفع راية ثقافتنا عالية الا اذا أولينا البعد الثقافي المكانة اللائقة به وحللنا المشاكل سياسيا في أرفع مستوى وصحّ من أولي الأمر العزم على الانطلاق من الميدان الثقافي لتحقيق وحدتنا.

ولا بدّ أن نتفاءل مهما فرض الواقع على الكثير منا النزوع الى التشاؤم الذي ليس مثله احباطا للعزائم واخلادا للقوى المخربة العدوة، اذ حريّ بالمثقفين سواء المبدعين منهم أو المتحمسين للثقافة العاملين في الهياكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية الا أن يدخلوا مرحلة جديدة تتجاوز النظر والدرس الى العمل المثمر العملي الذي به تدفع الانظمة السياسية دفعا الى العناية بهذا العنصر الجوهري في وجودنا كأمة ألا وهو الثقافة.

تعليق : اعتمدت الدراسة منشورات اليونسكو العديدة والنشريات التي أصدرتها الحكومات لشرح سياساتها الثقافية عامة وأساليب حلّ مشاكل النشر خاصة.

نظام التعاقد في نشر الكتاب الثقافي

«المغرب نموذجا»

منير جلال

مقدمة :

ترتبط الملكية الأدبية والفنية بالذوات المفكرة وبالموهبة الفردية والقدرة على الابداع والابتكار، فثمار تفكير الانسان مظهر من مظاهر شخصيته يعبر عنها ويفصح عن كوامنها. وصور هذا التعبير أو مظهره المادي الملموس قد يتخذ شكل الكتابة أو أية وسيلة أخرى كالصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة.

وقد عمدت التشريعات الحديثة إلى تقنين هذه الحقوق وتصنيفها وذلك تقديرا منها للانسان المبدع واحترام حقه في التعبير واحترام ثمرات انتاجه. ولم تقف هذه التشريعات عند حد التنظيم بل تعدته إلى الحماية عندما أضفت عليه من وسائل الاكراه والجبر التي تملكها لكل تجاوز أو اعتداء أو سطو على هذه الحقوق المشروعة وذلك تدعيما للثقافة العامة وترسيخا للقيم والحضارة في المجتمع.

وتشجيعا للمؤلفين على القيام بالمزيد من البحوث ونشرها لترويج العلوم والآداب والفنون والتكنولوجيا وتطويرها لخدمة الانسان تنبه المجتمع الدولي إلى ضرورة حماية حقوق[1] المؤلف المادية والأدبية، وقد توج ذلك بمؤتمر برن في 1886/9/9 واكتمل في باريس في 1896/5/4. وتمت مراجعة الاتفاقية لتواكب التطورات إلى آخر تعديل لها في باريس في 1971/7/24 كما دب احساس عميق في نفوس الأدباء والفنانين بضرورة ائتلافهم واتحادهم داخل جمعيات أو هيئات للدفاع عن حقوقهم.

وفي الوطن العربي نجد أن معظم قوانينه تحمي الملكية الأدبية والفنية الا أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو هل أن الحماية التي أضفاها المشرع في هذه البلدان كافية ؟ أم أن هذه

القوانين تعتريها ثغرات تتطلب التطلع وبإصرار إلى ايجاد نظام متكامل لهذه الحقوق. ولعلني سأجد في نظام التعاقد في نشر الكتاب الثقافي في المغرب نموذجا أستعرض فيه بايجاز شديد أحكام القانون المغربي في هذا الشأن وكذا الثغرات التي تعتريه، مستلهما في ذلك بعض الدراسات المقارنة وبعض العقود النموذجية، وقبل الدخول توا في هذه الدراسة المتواضعة يجدر التعرض بعجالة للكتاب الثقافي وتمييزه عن بعض الكتب الأخرى. فما هو الكتاب الثقافي ؟

الكتاب بدون نعت أو تخصيص هو زاد عقلي وغذاء روحي وهو وعاء معرفة وأداة ثقافة يرجع إليها القارىء والباحث والناقد... فهو قاعدة المعارف الانسانية وركيزة كلّ حوار بين الثقافة والحضارة وهو أقدم وسيلة للتبليغ بقي صامدا أمام الوسائل التكنولوجية الحديثة السمعية والبصرية وإن كان يتضافر معها في فضاء واحد يمكن اجماله في كلمة واحدة هو الاتصال، وحضارة وثقافة الشعوب تقاس بأدوات ووسائل الاتصال في مفهومها المطلق، ولما كان الكتاب وسيلة من وسائل صناعة ثقافة الأمم بات ضروريا تدخل كل جهة مسؤولة عن الكتاب (دولة، منتظم أممي) بما تملك من قدرات وطاقات على تغيير نظرتها إليه والمطالبة بتعديل بعض البنى الفوقية التي تتحكم في حرية التعبير والتفكير والدفاع عن رؤى جديدة تتلاءم ومستقبل الكتاب وتدعيمه بما يلزم من دعم وذلك تثبيتا لصرح ثقافة لا تلين.

والكتاب الثقافي جزء من كلّ لا يخرج عن هذه الاشكاليات وتصوراتنا الخاصة التي أوردناها آنفا، بل ان الكتاب الثقافي تعتريه أكثر من صعوبة في نشره سيما اذا قارناه بنشر بعض الكتب كالكتب المدرسية مثلا.

يتميز الكتاب الثقافي عن الكتاب المدرسي في كون هذا الأخير يخضع لمسطرة خاصة غالبا ما تكون على شكل صفقة عمومية كما هو الشأن في المغرب مسبوقة بمناقصات تتنافس عليها دور النشر وتعرف إقبالا كبيرا نظرا لما يمكن أن يدره نشر هذا النوع من الكتب بخلاف الكتاب الثقافي الذي يغلب عليه احجام كثير من الناشرين، بل عزوف بعضهم متذرعين بأن نشر الكتاب الثقافي يعتبر من قبيل المغامرة الجنونية قد يتعرض الناشر بعدها إلى الخسارة ويكون مآل الكتاب الكساد والبوار. ذلك ان الناشر عند اقدامه على نشر هذا النوع يضع نصب عينه موضوع الكتاب إضافة إلى خبرته في هذا الميدان كجس نبض السوق واختيار الظرف المواتي ورصد كل مؤشرات الذوق.

وقد تتضافر عوامل أخرى في تعقيد عملية نشر الكتاب الثقافي منها سمعة أو درجة الكاتب إذا كان مبتدئا، تفشي الأمية، قلة القراء، عدم ترسيخ تقاليد القراءة، فراغ في العمل على تحبيبها للقراء؛ ضعف الدخل، دور الاعلام في الدعاية واشهار الكتاب، رهبة الناشر من ان يصله سيف الرقيب الحاد، فيصادر الكتابُ وهذا الأسلوب يعرف في بعض البلدان الديمقراطية بالرقابة البعدية،مما يلحق خسارة بالناشر اضافة إلى صعوبة التصدير والشحن إلى الخارج...

نفقات باهظة، بطء الاجراءات الجمركية، كثرة الرسوم، الروتين الاداري بأعقد صوره، صعوبة الشحن وتحويل وإعادة القيمة بالعملة الصعبة... كلها عوامل تدخل في خطة تثبيط نشر الكتاب الثقافي. هذه الاشكالات التي أوردتها هي على سبيل التمثيل والايضاح لا الحصر.

وبخلاف ذلك نجد أن بعض الناشرين يتهافتون على نشر أنواع معينة من الكتب كالكتب الاباحية والكتب المحرمة ككتب الجنس وقصص الأطفال والقصص البوليسية والقصص الخيالية التافهة التي لا تشم في فحواها أية خلفية ثقافية همهم في ذلك هاجس خطير هو اللهث وراء الربح السريع وبأقل جهد ممكن.

وقد يصبح الناشر قطاعا عاما. فالموسوعات مثلا تدعمها الدولة أو تطبع أحيانا بأمرها أو على نفقتها. وقد تطبع بعض الكتب المتخصصة كالكتب القانونية على نفقة وزارة معينة كما هو الشأن بالنسبة لوزارة التعليم في المغرب متمثلة في رئاسة جامعة محمد الخامس في نشر مثلا المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد التابعة لكلية الحقوق بالرباط أو المجلة المغربية للقانون المقارن التابعة لكلية الحقوق بمراكش أو للمركز العلمي العراقي في بغداد(2) أو إدارة النشر بكلية الآداب ومركز الدراسات والأبحاث والنشر التابع لكلية الحقوق بتونس(3).

كما أن وزارة الثقافة في المغرب تتدخل لنشر بعض الكتب القيمة ككتب تحقيق التراث لما لها من الفائدة العلمية الرصينة والرصيد التاريخي.

وباستثناء هذه الحالة التي يتدخل فيها القطاع العام ناشرا، فإن الكتاب الثقافي الذي ينجز في إطار تعاقد بين مؤلفه وناشر حر سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا هو الذي يخضع لظهير رقم 1.69.135 بتاريخ 25 جمادى الأولى 1390 موافق 29 يوليوز 1970 بشأن حماية المؤلفات الأدبية والفنية.

عقد النشر : تعريفه وخصائصه

يتسم عقد النشر بخصوصية تجعله عقدا متميزا له عدة صور تتعدد بتعدد الطرق التي يلجأ إليها المؤلف في التنازل عن حقه.

فقد يتولى المؤلف نشر مؤلفه بنفسه أي يقوم بطبعه على نفقته وعرضه على الجمهور في الحالة التي تسعفه امكانياته المادية على ذلك ولكن قد يلجأ إلى التعاقد مع الغير فيتخلى عن حقوق الطبع والنشر سواء بعوض أو بغير عوض وقد نص على هذه الحالة المشرع المغربي في الفصل 24 من ظهير 29 يوليوز 1970 على ما يلي : «يمكن التخلي بغير عوض أو بعوض عن حقوق العرض وإعادة النشر وحقوق النقل باقتضاب والترجمة..».

والغالب ان يعهد المؤلف أو ذوو حقوقه بنشر مصنفه إلى شخص آخر هو الناشر مقابل عوض فيتولى هذا الأخير طبع المؤلف وعرضه للبيع والعقد الذي يبرم لهذه الغاية يسمى بعقد

النشر وهو ما نصت عليه المادة 36 من نفس الظهير والتي جاء فيها : «عقدة النشر الخاص بالرسم هي العقدة التي يتخلى بموجبها المؤلف أو ذوو حقوقه لفائدة الناشر طبق شروط معينة عن الحق في ان يخرج أو يعمل على اخراج عدد محدد من نظائر الانتاج شرط أن يتولى نشرها وإذاعتها».

وقد يتنازل المؤلف عن حقوقه المادية للناشر تنازلا غير محدد بحيث ينقل حق الاستغلال بكل مقوماته فيكون له الحق في طبع الكتاب طبعات متعددة دون تحديد لعدد هذه الطبعات ولا يبقى للمؤلف سوى الحق الأدبي باعتباره حقا لا يجوز التنازل عنه. ولكن في مقابل ذلك يحصل على ثمن معين متفق عليه يدفعه له الناشر دفعة واحدة أو على شكل دفعات ويملك الناشر جميع النسخ في كل طبعة من طبعات الكتاب.

وهذه الصورة لا تعدو أن تكون بيعا لحق الاستغلال. ولكن هذا الحق المطلق مقيد بعدم احداث تغيير أو تحوير أو نقص في المصنف لأن ذلك يدخل في اطار الحق الأدبي ولا حق للناشر فيه حتى ولو كان يدر له نفعا ماديا.

وقد ينقلب عقد النشر إلى عقد مقاولة في الحالة التي يحتفظ فيها المؤلف باستغلال مؤلفه ويقوم بطبعه على نفقته فتكون النسخ ملكا له ويتولى الناشر مهمة عرض المصنف على الجمهور للبيع. فالمقاول هنا هو الناشر والمؤلف هو رب العمل ذلك لأن الناشر يقوم بعمل لحساب المؤلف هو بيع الكتاب وقبض ثمن ويتقاضى مقابل ذلك جعلا معينا من المؤلف نظير عمله ويغلب أن يكون البدل نسبة معينة من ثمن كل نسخة يتولى الناشر بيعها ولا يتحمل الناشر أية خسارة في حالة كساد الكتاب. فالعقد في مجمله يأخذ صورة مقاولة من حيث عرض الكتاب للبيع مقترنة بوكالة[4] حيث يبيع الناشر الكتاب لحساب المؤلف.

وسواء كان العقد بيعا أو مقاولة وسواء كان المقاول هو الناشر أو المؤلف فإن العقد يبقى مع ذلك محتفظًا بذاتيته ويسمى بعقد النشر[5].

ويعتبر الفقه الاسلامي أن العقد الوارد على الانتاج المبتكر لنقل الملكية هو عقد بيع لا اجارة، لأن الاجارة تجري على منافع العقارات أو المنقولات التي لا يمكن أن تنفصل عنها والتي تقدر بالزمن أو المسافة غالبا. بخلاف ما نحن فيه فهو يرد على ثمرات بأوعيتها وهي الكتب التي يمكن حيازتها واستيفاؤها عن طريقها بالدرس والقراءة والتنفيذ والتطبيق[6].

خصائص عقد النشر :

1 – فهو عقد تبادلي يؤدي إلى التزامات متبادلة بين المؤلف والناشر. فالمؤلف يلتزم بتقديم أصول مؤلفه، والناشر يتعهد بنشره.

2 – عقد محدد، لأن التزامات الطرفين تتحدد عند انعقاد العقد.

3 ـ عقد معاوضة، ذلك أن المؤلف يتقاضى نظير تنازله عن حقوق النشر مقابلا كما أن الناشر يستفيد ماديا من النشر.

4 ـ عقد شكلي : أي يجب أن يكون العقد مكتوبا ويعتبر عقد النشر باطلا في حالة انعقاده شفويا.

5 ـ عقد مختلط : يعني أن عقد النشر مدني بالنسبة للمؤلف تجاري بالنسبة للناشر، ويعكس هذا التمييز آثاره على الاثبات.

وعقد النشر شأنه شأن العقود الرضائية لابد لانعقاده من أركان كما أنه يرتب آثارا تتمثل في التزامات في ذمة المؤلف وأخرى في ذمة الناشر. فما هي هذه الأركان ؟

يستلزم القانون توفّر عقد النشر على أركان التعاقد عامة وهي ما اصطلح على تسميتها بالأركان العامة وهذه الأركان لا تكفي وحدها حتى نقول بانعقاد هذا العقد، فلا بد من اضافة أركان خاصة اقتضتها طبيعة هذا العقد واستوجبتها خصوصيته.

إذا، فلنبدأ بالأركان العامة ولكن بشكل مبتسر ثم نتطرق بعد ذلك للأركان الخاصة.

أولا ـ الأركان العامة :

لكي ينعقد عقد النشر ويحدث جميع آثاره لابد من توافره على الأركان التي اشترطها المشرع في الالتزامات عامة وهي أهلية ورضى ومحل وسبب.

1 ـ الأهلية والرضى :

يجب أن تتوفر في المؤلف والناشر الأهلية والرضى. والأهلية في التشريع المغربي محددة بإحدى وعشرين سنة شمسية كاملة وقد تصبح ثماني عشرة سنة بالنسبة للناشر التاجر القاصر إذا بدا للقاضي ترشيده فيأذن له بإدارة أمواله بعد أن تظهر له مخايل رشده.

أما التراضي فهو لحمة العقد وسداه. فلا بد من وجود رضى المؤلف والناشر. والتراضي يترجم إلى العالم الخارجي بايجاب إما من المؤلف أو الناشر وقبول من كليهما ويجب أن يتطابق هذا القبول بالايجاب، كما يجب أن يكون الرضى صحيحا وأن لايعتريه عيب من عيوب الرضى وهي :

ـ الغلط

ـ والتدليس

ـ والاكراه

- والغبن[7]

- والاستغلال في التشريعات[8] العربية التي تأخذ بهذا العيب كما هو الحال في التشريع المدني المصري والسوري والليبي والقانون التجاري الكويتي والموجبات والعقود اللبناني والقانون المدني العراقي والسوداني.

- حالة المرض والحالات الأخرى المشابهة : كالحاجة الماسة والطيش البين والهوى الجامح وعدم الخبرة.

2 ـ المحل :

بالاضافة إلى الأهلية والرضى يجب أن يكون للعقد محل. ومحل العقد لا يقوم الا بشروط، وهي حسب القواعد العامة يجب أن يتوفر فيه ما يلي :

1 ـ يجب أن يكون المحل مشروعا

2 ـ يجب أن يكون المحل ممكنا

3 ـ يجب أن يكون المحل معينا أو على الأقل قابلا للتعيين كما يجوز أن يكون المحل شيئا مستقبلا.

والمحل حسب منطوق ظهير 29 يوليوز 1970 هو موضوع العقد والمصنف ذاته[9] بل هو الأصول أو العمل الأدبي أو الفني الذي قام به المؤلف وجعله محلا للنشر.

وقد يكون الحق في النشر مقصورا على طبعة واحدة أو يكون لعدد من الطبعات ولكن وفقا للفصل 26 الفقرة 2 من الظهير المذكور يجب أن تحدد مدة تنتهي فيها حقوق النشر والا كان العقد باطلا.

كما يجب أن يكون العمل الأدبي أو الفني معينا ويجوز أن يعين في محل العقد الشكل الذي يطبع فيه المصنف وعدد الطبعات والثمن الذي تباع به النسخة للجمهور. ويجب أن يتضمن عقد النشر العدد الأدنى من نسخ الطبعة الأولى ما لم يضمن الناشر للمؤلف حدا أدنى من الحقوق الفصل 41 من الظهير المذكور.

ويجوز الاتفاق بين المؤلف والناشر على مصنف مستقبلي يجري تأليفه أو لمصنفات مستقبلية اذا كانت من نوع معين مع تحديد مدة الاستغلال لكل منها. غير انه لا يجوز أن يكون موضوع العقد التنازل عن مجموع الانتاج الفكري في المستقبل بغير تحديد حيث يعتبر باطلا في التشريع المغربي (الفصل 25) من الظهير لمخالفته للحرية الشخصية.

كما أنه لا يجوز أن يكون موضوع الكتاب أفكارا ملغومة هدامة من شأنها ان تمس المعتقدات الدينية[10] أو تخدش قيم المجتمع. فمحل العقد إذا كان موضوعه التحريض على

الفساد أو الدعارة أو الشعوذة فإنه يقع باطلا لمخالفته النظام العام وحسن الآداب والأخلاق الحميدة.

كما أنه لا يجوز التوسع في تفسير المحل الذي وقع عليه عقد النشر. فالمؤلف الذي يتعاقد مثلا على نشر قصة يصح أن يستخرج منها مسرحية للتمثيل تكون محلا لعقد نشر آخر.

ومن خلال قراءتي لبعض العقود النموذجية اتضح لي أن بعض الناشرين يضمنون في عقودهم فقرات وبنودا غالبا ما يكتنفها الغموض وتحمل أكثر من معنى. ففي محل عقد النشر الذي نحن بصدده ورد في فقرة من عقد نموذجي ما يلي :

«إن تنازل المؤلف عن جميع الحقوق العائدة للتأليف والطبع والنشر والاخراج والتوزيع والترجمة وذلك بجميع الوسائل المتعارف عليها. ويقبل الناشر هذا التنازل،،، استرعتني عبارة «الوسائل المتعارف عليها».

ففي محل العقد يجب تعيين هذه الوسائل دفعا لكل التباس أو جهالة وتحديدها بكل دقة درءا لكل تحايل أو نزاع قد يثار مستقبلا...

كما شد انتباهي ما يلي :

«يعين عدد النسخ للطبعة الأولى بـ .... نسخة اما الطبعات اللاحقة فيعين الناشر كميتها.» وكأنما تعيين الطبعات اللاحقة حكر على الناشر وبالتالي أعطى لنفسه امتيازا وحق أولوية.. وعليه أليس من الانصاف أن يكون التعيين باتفاق الطرفين ؟ ألسنا أمام عقد يعني أمام مساواة قانونية ؟.

وهكذا نستطيع أن نخلص بأننا نشم رائحة عقود الاذعان ببعض عقود النشر النموذجية ذلك أن الطرف القوي وهو هنا يحتكر وسائل الانتاج، الطباعة والنشر يملي شروطه على الطرف الضعيف الذي ما عليه الا أن يذعن لشروطه.

3 ـ السبب :

السبب ركن من أركان العقد فهو حسب القواعد العامة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

1 ـ يجب أن يكون موجودا

2 ـ يجب أن يكون مشروعا

3 ـ يجب أن يكون حقيقيا

ثم هناك نظرية حديثة تعتد بالباعث الشخصي.

قد نستعيض عن ركن السبب في عقد النشر الا أن هذا الركن مفيد لأكثر من ناحية. وعليه يجب أن يكون سبب عقد النشر مشروعا ذلك أن عقد النشر الذي يكون فيه السبب أو الباعث الشخصي التحريض على الاطاحة بالنظام أو المس بالأمن العام فإن سبب الالتزام يعتبر باطلا لمخالفته النظام العام.

وقد يفيد السبب القاضي في التقصي عن نية الأطراف والغور عن مقاصدهم للوقوف عن بواعث التزامهم.

وقد يكون الباعث بالنسبة للمؤلف باعثا ثقافيا هاجسه الوحيد نشر الثقافة والمعرفة ومد جسورها وقد يكون باعثه ماديا محضا وذلك بالاسهام بكتابات سطحية غير جادة كالكتب الاباحية مثلا غايته الربح المادي السريع وقد يكون باعث المؤلف غير مادي بتاتا كأن يتنازل عن حقوق النشر للناشر بدون عوض لنشر مؤلف أو مؤلفات غايته في ذلك الشهرة الأدبية والسمعة العلمية.

وقد يكون باعث الناشر تجاريا وهي الحالة الغالبة لأنه يهدف إلى الربح والمضاربة وبالاضافة إلى سعيه وراء الربح قد يكون باعثه ثقافيا يتمثل في شعوره في الاسهام في التراث الحضاري ومد جسور الثقافة والآداب.

ويترتب على انعدام توافر ركن من أركان العقد أن الجزاء هو بطلان العقد أما اذا اختل شرط من شروط العقد فإن مآله القابلية للابطال.

ثانيا – الأركان الخاصة التي نص عليها ظهير 29 يوليوز 1970

فقرة أولى – الكتابة :

تعرض المشروع المغربي في الفقرة الرابعة من الفصل 24 من ظهير 29 يوليوز 1970 لشرط الكتابة حيث نص على ما يلي : «يجب أن يثبت التخلي عن حق المؤلف **كتابة** وتكتسي الاتفاقية صبغة مزدوجة» صبغة مدنية بالنسبة للمؤلف، وصبغة تجارية بالنسبة إلى الطرف الآخر اذا كانت له صبغة تاجر».

كما أن الفصل 26 من نفس الظهير أكد شرط الكتابة فنص على ما يلي : «إن الترخيصات في عرض مؤلف يستفيد من الحماية عملا بهذا الظهير الشريف أو في إعادة نشره تمنح **كتابة** وينبغي أن يكون لها تاريخ ثابت.

ويجب أن يدرج بشأن كل حق من الحقين المنكورين بيان خاص في الترخيص أو عقد التخلي يتعلق بأهميته ومداه والغرض المراد تحقيقه منه ومكان ومدة الاستفادة. وأكدته أيضا

الفقرة الأولى من الفصل 39 من نفس الظهير والتي أتت معيبة حيث نصت على ما يلي : «يجب أن تبرم العقدة كتابة والا اعتبرت غير مقبولة...»

من هذه النصوص يتضح ان عقد النشر في القانون المغربي عقد شكلي لا ينعقد الا بالكتابة التي يجب أن تتضمن صراحة وبشكل مفصل كل حق وأهميته ومداه والغرض المراد تحقيقه منه ومكان ومدة الاستفادة.. وعليه فإذا لم يكن عقد النشر مكتوبا كان باطلا.

لقد أتت الفقرة الأولى من الفصل 39 معيبة جدا وحيث أوجبت أن تكون عقدة النشر مكتوبة وإلا اعتبرتها غير مقبولة.

وفي الواقع العملي فإن كلمة غير مقبولة لا تفي بما يقصده المشرع. ولا تشكل أي جزاء قانوني ذلك أن الصواب هو البطلان الذي يرتب له القانون آثاره. حيث يعتبر العقد كأن لم يكن. ولعل الغاية التي استهدفها المشرع من إضفاء الكتابة على عقود النشر حرصه الشديد على كثرة الضمانات التي تمنحها الشكليات ذلك أن الدور الحمائي لشرط الكتابة يتمثل في أن المتعاقد يكون على بينة من أمره وأنه يدرك ما يقدم عليه إضافة إلى أبعاد التجهيل عن عقود النشر.

والكتابة تلعب أكثر من أثر فهي شرط انعقاد في عقد النشر وليس للاثبات[11] فحسب مادام المشرع اشترطها للانعقاد الا ان موضوع الاثبات يثور حول أطراف العلاقة ذلك أن عقد النشر في منطوق الفصل 24 السالف الذكر، عقد مختلط مدني بالنسبة للمؤلف تجاري بالنسبة للناشر.

فالمؤلف لا يعتبر تاجرا ولو قام بنشر مصنفه على نفقته ولحسابه لأنه لا يشتري سلعا من أجل بيعها فهو بذلك قريب الشبه بالزارع الذي يبيع محصوله[12].

أما الناشر فإنه يقوم بعمل تجاري أي أنه يزاول الأعمال التجارية ويمتهنها فهو يهدف إلى المضاربة Spéculation فيشتري المصنف من أجل بيعه بغية تحقيق الربح كما يقوم بالوساطة ويمسك دفاتر تجارية وله سجل تجاري وعلامة تجارية وبعض عقوده تأخذ طابع عقد شركة محاصة الحالة التي نص عليها الظهير المذكور في الفصل 38 كما يخضع لنظام الافلاس والتصفية القضائية.

فقرة ثانية _ الأهلية :

لا تثير الأهلية أية اشكال حينما يتعلق الأمر بأطراف العلاقة المؤلف والناشر الذي حدد القانون أهليتهما ببلوغ سن الرشد بإحدى وعشرين سنة شمسية كاملة أو سن الترشيد بثمانية عشر سنة بالنسبة للناشر التاجر. كما مر معنا أو الاذن الممنوح من قبل زوج للمرأة المتزوجة إذا كانت تاجرة (الفصل السادس من القانون التجاري)، وفي هذه الحالة ناشرة، في انتظار المصادقة المنتظرة على مشروع القانون التجاري الذي تخلى عن هذا الاذن.

ولكن المسألة تثور حينما يتعلق الأمر برضى المؤلف القاصر، يُجيبنا على ذلك الفصل 39 الآنف الذكر من نفس الظهير الذي يشترط ضرورة موافقة المؤلف الشخصية التي تكتسي صبغة اجبارية فيما يتعلق بمؤلف يعتبر قاصرا في حكم القانون ماعدا عدم قدرة بدنية على أن تراعى في ذلك مقتضيات النصوص الجارية على العقود التي يبرمها القاصرون والمحجور عليهم.

وخلافا للقاعدة العامة القاضية بأن القاصرين والمحجور عليهم لا يبرمونَ تصرفاتهم الا بواسطة أوليائهم أو أوصيائهم أو المقدم عنهم وقياسا بالقواعد المطبقة على زواج القاصر، فإن المؤلف القاصر عند إبرامه لعقد النشر لابد من موافقته بشكل الزامي وان يصدر رضاه كتابة ما عدا في الحالة التي يكون فيها عاجزا بدنيا من اصدار رضاه كما إذا كان مصابا بمرض يحول دون الموافقة كتابة أو إذا حرر عقد النشر بمعرفة ورثة المؤلف بعد وفاته.

ولقد استقى المشرع المغربي أحكام هذه المادة من قانون الملكية الأدبية والفنية الفرنسي الصادر في 11 مارس 1957 (الفصل 53 منه) حيث أخذ المشرع الفرنسي برأي الفقه الذي اشترط موافقة القاصر ما لم يمنع مانع مادي بل اشترط أن يكون الرضى كتابة وهذا خروج عن القاعدة العامة في النيابة القانونية والتعاقدية(13).

فقرة ثالثة ـ البدل أو العوض :

تعرضنا لجميع صور عقد النشر، ولاحظنا أن عقد النشر قد يتخذ شكل عقد بيع أو عقد ايجار أو عقد وكالة فيختلف العوض باختلاف هذه الصور.

فإذا كان عقد النشر بيعا يكون البدل هو الثمن الذي يدفعه الناشر للمؤلف ويجوز ان يكون المبلغ جزافيا أو يدفع دفعة واحدة أو على أقساط في مواعيد معينة أو عند نهاية كل طبعة من طبعات الكتاب كما يجوز أن يكون الثمن بنسبة مئوية من الثمن المقرر للكتاب وعدد نسخه ويستنزل الناشر عادة من نسخ الكتاب عددا معينا يحدده الاتفاق أو العرف للهدايا أو الاعلان(14).

وفي الحياة العملية تضيف بعض دور النشر بناء على ما يلاحظ في بعض العقود النموذجية النسخ التي تطالها الرقابة والنسخ التي أصابها التلف مهما كان سبب التلف وعبارة «مهما كان التلف» عبارة مطاطة وتحمل تأويلات مختلفة حتى إذا كان مرد التلف قوة قاهرة أو حادث فجائي كسبب يدفع المسؤولية عن الناشر، فإن التلف الحاصل نتيجة خطأ أو إهمال أو رعونة أو عدم تبصر يستوجب مسؤولية الناشر وبالتالي لا يستوجب استنزال النسخ بسبب هذه الحالة ذلك أن المسؤولية العقدية تقتضي منه بذل عناية الرجل المعتاد.

وإذا كان عقد النشر مقاولة يقتصر فيها الناشر على طبع الكتاب وعرضه للبيع، فالذي يستحق العوض في هذه الحالة هو الناشر وهو المقاول.

ومهما يكن من أمر فإن ركن البدل كيفما كانت طريقة أدائه سواء أكان جزافيا أو نسبة مئوية أو نسبة مقطوعة من كل كتاب أو على شكل دفعات موسمية، أو عند نهاية كل طبعة... فهذه الطريقة موكولة للمتعاقدين حسب اختيارهم وهذا ما يستنتج من الفصل 40 من الظهير المذكور حيث ورد ما يلي : «يجب أن تنص العقدة ما لم يقرر خلاف ذلك على أداء مبلغ نسبي من محصول استغلال الانتاج لفائدة المؤلف أو ذوي حقوقه».

البند الثاني ـ آثار عقد النشر :

يرتب عقد النشر التزامات في ذمة طرفيه المؤلف والناشر فلنعرض بايجار لهذه الالتزامات.

أولا ـ التزامات المؤلف :

يترتب على كاهل المؤلف بموجب عقد النشر التزامان رئيسيان وهما ما نص عليهما المشرع المغربي في الفصل 43 من الظهير بما يلي :

يلزم المؤلف بما يلي :

1 ـ ان يضمن للناشر ممارسة الحق المتخلي عنه بدون منازع وممارسته على انفراد ما لم يتفق على خلاف ذلك، ويلزم بناء على ذلك باحترام هذا الحق وحمايته من كل ما يمكن أن يمس به.

2 ـ ان يساعد الناشر على الوفاء بواجبه.

1 ـ ان يضمن للناشر ممارسة الحق أو ما يمكن تسميته بالالتزام بضمان التعرض لا يحق للمؤلف بمقتضى هذا الالتزام ان يقوم بعمل شخصي يتعارض مع حق الناشر في استغلال المصنف وإلا كان مسؤولا قبله، والحكم بالتعويض ان كان له محل.

فإذا اتفق المؤلف مع ناشر على نشر مصنف له فإنه لا يجوز له أن يتصرف ثانية في مصنفه فإذا ما قام بنشره بنفسه أو بواسطة ناشر آخر منافسا بذلك الناشر الأول منافسة غير مشروعة جاز للناشر الأول ان يطلب الحكم بمصادرة نسخ الكتاب التي قام بنشرها المؤلف أو الناشر الثاني مع الحكم بالتعويض على كل منهما وذلك بموجب المسؤولية العقدية على المؤلف وبمقتضى المسؤولية التقصيرية[15]، على الناشر الثاني إذا كان يعلم أن الكتاب سبق أن اتفق المؤلف مع الناشر الأول على نشره، وذلك انه من المبادىء العامة أن المؤلف إذا ما تصرف في حقوق النشر، فلم يعد من حقه ان يتنازل

عن حقوق لم تعد له وذلك محافظة على استقرار المعاملات والقول بخلاف ذلك معناه فتح الباب على مصراعيه للتلاعب بحقوق الناشرين والتخلص من التزامات المؤلفين.

بقي أن نتساءل عن الحالة التي ينشر فيها كل من الناشرين الكتاب وهما حسنا النية أي لا يعلم كل واحد منها بعقد النشر الصادر عن الآخر. ففي هذه الحالة لا يمكن الرجوع لأي واحد منهما على الآخر بالتعويض وإنما يرجعان بالتعويض على المؤلف لأنه أخل بالضمان.

2 ـ مساعدة الناشر على الوفاء بواجبه :

وردت هذه الحالة عامة ومطلقة وغير محددة ذلك ان هذه المساعدة تتمثل في التزام الناشر بتسليم مصنفه في الآجال المتفق عليها في العقد، فإذا كان العقد خلوا من هذا التحديد أوكل الأمر إلى المحكمة لما لها من سلطة تقديرية مستهدية بطبيعة وأهمية العمل ومراعاة العرف. فإذا لم يف المؤلف بهذا الالتزام حق للناشر المطالبة بفسخ عقد النشر والمطالبة بالتعويض عن الضرر من جراء الفسخ.

ولا يمكن بحال من الأحوال إلزام المؤلف على التنفيذ عينا كأن يستولي الناشر على أصول مؤلفه عنوة لأن عمل الناشر هذا يتنافى مع حق المؤلف الأدبي في العدول عن مصنفه، إن كان لا يؤمن بصلاحيته للنشر وما له من تأثير سلبي على سمعته الأدبية.

غير أنه لا يجوز أن يتعسف في استعمال هذا الحق الأدبي ويتخذه ذريعة للاخلال بالتزامه إذا ما تبين له أن عقد الصفقة الثانية أكثر ربحا. ولكن اجبار المؤلف على التسليم مقصور على الحالات التي يمتنع فيها المؤلف عن تسليم المصنف عن طريق الغش. كما يلتزم المؤلف بأن يصحح التجارب التي تقدم إليه فيقوم بتصحيح الأخطاء المادية التي تقع عند الطبع على أن يرجعها في الوقت المناسب.

ثانيا ـ التزامات الناشر :

بمقتضى الفصل 44 و45 من الظهير المذكور يلتزم الناشر بما يلي :

1 ـ أن يخرج الانتاج المنشور طبق الكيفيات المتفق عليها.

يجب على الناشر بموجب عقد النشر أن يقوم بطبع ونشر وإخراج المصنف وذلك تحقيقا للغرض الذي قصده المؤلف فهو عندما عهد للناشر بإخراج مؤلفه لم يقصد الاقتصار على الاستفادة المادية وجني ثمار غلته، بل قصد إيصال مبتكراته الذهنية إلى الجمهور وله في ذلك مصلحة أدبية لا تنكر فلو ان الناشر التزم بدفع جميع التزاماته المالية وعرض عن اخراج المصنف ونشره يكون قد أخل بالتزامه العقدي حيث يجوز للمؤلف المطالبة بفسخ العقد مع التعويض عما أصابه من ضرر. وبعدها يكون المؤلف قد استعاد حريته ويستطيع التعاقد على نشر كتابه مع ناشر آخر.

2 ـ لا يضيف شيئا إلى الانتاج أو يحذفه منه دون إذن كتابي من المؤلف. لا يجوز للناشر أن يضيف شيئا على المصنف ولا ان يجري تعديلا عليه ولا أن يحذف منه بغير إذن المؤلف ذلك ان التغيير أو الحذف بغير إذن المؤلف يعتبر اعتداء على حقه المشروع ومستوجبا للمسؤولة لأنه اعتداء على الحق الأدبي الذي هو حق طبيعي وشخصي.

3 ـ ان يبين في كل نظير من النظائر ما لم يتفق على خلاف ذلك اسم المؤلف أو اسمه المستعار أو علامته.

يجب على الناشر أن يضع على الكتاب الاسم الحقيقي للمؤلف ما لم يفضل المؤلف التستر تحت اسم مستعار. فعلى الناشر ان يتقيد بهذا الالتزام وللناشر أن يضع إلى جانب اسم المؤلف ما يميزه من درجات علمية ومن مرتبات فخرية، إلا اذا أراد المؤلف عدم ذكر ذلك.

4 ـ ان ينجز النشر في الأجل المحدد وفق أعراف المهنة إن لم تبرم اتفاقية خاصة في هذا الصدد.

يلتزم الناشر بطبع المؤلف ونشره في الأجل المتفق عليه، فإذا وجد العقد خلوا من هذا الأجل، رفع الأمر إلى المحكمة التي عليها أن تراعي طبيعة العمل الأدبي أو الفني والظروف المحيطة بالناشر والمؤلف وبوجوب الا يفقد الكتاب أهميته إذا تأخر نشره.

5 ـ ان يضمن للانتاج استغلالا دائما ومتواصلا ورواجا تجاريا.

إذا كان المؤلف قد تنازل للناشر عن طباعة المصنف طبعات متعددة وجب عليه عندما تقارب نسخ الطبعة الأولى على النفاذ أن يقوم بطباعة الطبعة التالية وهكذا ما لم يكن الكتاب فقد بريقه وأهميته في نظر الجمهور ولم يعد ينتظر له الرواج المنتظر.

6 ـ يلزم الناشر بتقديم جميع الاثباتات الكفيلة بإقرار صحة حساباته.

يجوز للمؤلف أن يطالب الناشر مرة في السنة على الأقل بتقديم بيان يتضمن ما يلي :

أ ـ عدد النظائر المطبوعة خلال السنة المالية مع الاشارة إلى تاريخ وأهمية الطبع.

ب ـ عدد النظائر المدخرة.

ج ـ عدد النظائر التي باعها الناشر وعدد النظائر غير المستعملة أو المتلفة لأسباب عارضة أو قاهرة.

د ـ مبلغ الواجبات المتعين دفعها، وعند الاقتضاء مبلغ الواجبات المدفوعة إلى المؤلف.

هـ ـ ثمن البيع المطبق.

فالناشر ملزم بتقديم جميع الاثباتات الكفيلة بإقرار صحة حساباته، الا أنه في تصورنا فإن هذه الوسائل التي أوردها المشرع في الفصل 45 المذكور تبقى غير ذات أهمية وفاعلية وشمولة لسبب واحد هو صعوبة ضبط الحسابات حتى ولو كان الناشر يمسك دفاتر وسجلات لهذا الغرض. كل ما في الأمر يبقى هناك عامل أخلاقي وأدبي يتجلى في الشرف المهني والتعامل بالثقة في سائر عمليات النشر.

كما يلتزم الناشر طبقا لظهير 7 أكتوبر 1932 بشأن الايداع القانوني أن يودع ثلاثة نظائر من المصنف ويقوم صاحب المطبعة أو المنتج بإيداع نسخة واحدة ما لم يكن الناشر طابعا وناشرا في آن واحد فيلزم بإيداع أربعة نظائر بالخزانة العامة (الفصل 15 من ظهير 1959) تحت طائلة غرامة مالية هزيلة وذلك في انتظار المصادقة على مراجعة الظهائر المنظمة للايداع القانوني بما في ذلك مبلغ الغرامة.

ولعل الغاية التي توخاها المشرع من الايداع القانوني تتجلى في تغذية خزانة الدولة واثرائها وكذا حفظ وتوثيق المطبوعات وضبطها داخل البلاد.

خاتمة :

مما لاشك فيه في ختام هذه الدراسة ان الاهتمام ينبغي أن يتزايد وينصب أكثر على واقع النشر الذي يفتقر إلى تنظيم محكم ولازال مرتعا لتضارب المصالح على حساب المستهلك الذي يؤدي ضريبة الهاجس ان لم يكن الجشع التجاري غاليا لبعض دور النشر.

فهذا الاهتمام ليس بحاجة إلى تبرير نظرا لما يثيره واقع النشر لأكثر من اشكالية. فاليوم نعيش عالم التطور التكنولوجي المذهل الباهر بكل ضروب التجديد. فالقواعد القانونية أصبحت لا تواكب ولا تساير التطور السريع لهذا الزحف التكنولوجي الهائل، ذلك أن المشرع الوطني والمنتظم الدولي مطالبين بمراجعة القوانين وتطويعها لمواكبة هذا الزحف التكنولوجي، فجمود هذه النصوص ساعد على ارخاء ظلاله وآثاره السلبية على حقوق الملكية الأدبية والفنية حيث تعاظمت جرائم التقليد والتزوير وأصبحت لقمة سائغة في يد قراصنة النشر (أتمنى أن يكون موضوع مداخلة لاحقة لانه موضوع الساعة) حتى أن بعض الكتاب دقوا ناقوس الخطر وأصبحوا يطالبون بما يعرف «بالأمن الثقافي»(16).

فبالرغم من وجود قوانين جنائية تحمي المؤلف فإنها تبقى بغير ذات فعالية: أولها صعوبة الاثبات أي اثبات التقليد، ثانيها جزاءات وغرامات غير كافية، سلطات تقديرية واسعة للقاضي الجنائي، بطء الاجراءات، تكاليف اقامة الدعوى عامل من تراخي المتضرر عن تحريكها... وجريمة التقليد تأخذ بمفهوم واسع فقد يكون المتطاول ناشرا على حقوق المؤلف وقد تكون دار نشر تطاولت على حقوق النشر لدار أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا ينبغي التجاهل بالرقابة كأداة مثبطة في تداول ونشر الكتاب في الوطن العربي، ذلك انها تعني

الاجهاز، على حرية التعبير وترسيخ تقاليد الرقابة الذاتية المتمثلة في عدم التزام الكاتب بهموم وواقع مستقبله.

إضافة إلى أن موضوع ومكانة النشر تطورت حينما أصبحنا أمام شركات تجارية كبيرة تقوم بجميع العمليات التي يستغرقها الانتاج حتى وصوله إلى المستهلك. فهذه الشركات توجد في وضع اقتصادي متميز، فعندما تبرم العقد مع المؤلف، هذا العقد الذي يكون مهيئا مقدما من لدنها وهو ما يسمى بالعقد النموذجي Contract Type وبالرغم من الضمانات التي اشترطها المشرع لقيام العقد والمتمثلة في صدور رضى صحيح غير معيب وقيام محل وسبب ولم يلحق العقد ابطال أو بطلان أي وجود مساواة قانونية تقليدية.

ولما كان العقد شريعة المتعاقدين وأن قوته الملزمة يخضع لها الطرفان إضافة إلى البنود والاتفاقات التي يمكن أن يضمنانها في عقدهما والتي تدخل في إطار القواعد المكملة.

وبالرغم من كل هذا فالملاحظ هو أننا وإن كنا أمام مساواة قانونية الا أننا لسنا أمام مساواة اقتصادية.

عمليا ومن خلال الممارسة اليومية فإننا نلاحظ عقودا نموذجية «إذعانية» إلى حد ما، فالمؤلفون هم أصحاب المراكز الضعيفة يوجدون في وضعية «إكراه» اقتصادي نتيجة حكر دور النشر لوسائل ومستلزمات الطباعة والنشر.

ولرب متسائل يقول ولماذا لم يتدخل المشرع للمحافظة على التوازن الاقتصادي في النطاق العقدي ؟

المشرع لا ينظم العلاقات الاقتصادية وبالتالي لا يهمه التوازن الاقتصادي بقدر ما يهمه التوازن أو المساواة القانونية.

ولكن حان الأوان للمشرع بأن يغير نظرته إلى أصحاب المراكز الضعيفة في التعاقد ويتدخل ليحافظ على التوازن الاقتصادي، وتدخله التشريعي يسري على أكثر من واجهة وبأشكال متوازية تعود اثارها على النشر وحركته كأن يتدخل بتشريعات جديدة أو معدلة في مواجهة بعض الوزارات كوزارة التجارة أو وزارة المالية فيعمل بذلك مثلا على دعم أسعار الورق والاحبار وقطع الغيار ومستلزمات الطباعة وتشجيع استيرادها والتخفيف من الضرائب عليها ورفع بطء الاجراءات الجمركية المعقدة وما إلى ذلك..

وان ينظر إلى الكتاب كمادة غذائية روحية أولى بالدعم لما لها من دور حضاري وثقافي، فإننا نرى ضرورة تشجيع الاستثمار في ميدان صناعة الثقافة ونتمنى أن نشاهد قريبا مؤسسات مغاربية تهتم بهذا المجال في مغربنا العربي الكبير.

الهوامــش

1 ـ تختلف حقوق المؤلف عن الحقوق العينية والحقوق الشخصية فيما يلي :

فالحق العيني سلطة قانونية لشخص على شيء مادي معين كحق الملكية مثلا. اما الحق الشخصي فهو رابطة قانونية بين شخصين يلتزم أحدهما أمام الآخر بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل.

أما حقوق المؤلف أو ما اصطلح على تسميته بالملكية الأدبية أو الفنية فيشتمل على حقين : حق مادي يتمثل في حق الاستغلال بكافة طرقه. وحق أدبي يتمثل في تقرير النشر وحق نسبة المصنف إلى المؤلف (حق الأبوة) وحق السحب من التداول. كما أنه حق خارج عن دائرة التعامل، مطلق يسري في مواجهة الكافة لا يقع عليه الحجز ولا يسقط بالتقادم.

2 ـ كمال مسعود جرادة : «أضواء على حفظ حقوق الطبع والنشر»، **مجلة البحوث والاقتصاد الادارية ـ** جامعة بغداد العراق، العدد 2، المجلد الثامن، نيسان 1980 ص 294.

3 ـ عبد الواحد براهم : «النشر في تونس واقعه وآفاق تطوره»، **المجلة التونسية لعلوم الاتصال** العدد 8 يونيه ديسمبر 1985 ص 22:

4 ـ عبد الرزاق السنهوري : **الوسيط في القانون المدني العقود الواردة على العمل**، الجزء السابع ص 328.

5 ـ المصدر نفسه.

6 ـ فتحي الدريني وفئة من العلماء، **حق الابتكار في الفقه الاسلامي المقارن**، ص 143.

7 ـ بعض التشريعات كالتشريع المدني المغربي ترى بأن الغبن المجرد لا يخول الإبطال، وإنما الغبن المقرون بالتدليس هو وحده الذي يخول الابطال.

8 ـ أخذت هذه التشريعات نظرية الاستغلال عن القانون الالماني فنصت عليها في الموادـ129 مدني مصري وليبي والمادة 130 مدني سوري والمادة 126 تجاري كويتي 213 موجبات وعقود لبناني، 125 مدني عراقي 115 مدني سوداني.

9 ـ يسمى المحل في الفقه الاسلامي بالمعقود عليه.

10 ـ لنا في كتاب **آيات شيطانية** لسلمان رشدي خير دليل.

11 ـ في القانون المدني المغربي يلزم أن يثبت العقد بالكتابة اذا تعدى الالتزام 250 درهما، اما في القانون التجاري فالأصل حرية الاثبات ما لم يتعارض مع نص خاص.

12 ـ أبو اليزيد علي المتيت، **الحقوق على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية**، ص 84.

13 ـ André HUGUET: L'ordre Public et les contrats d'exploitation du droit d'auteur pp. 41-42.

14 ـ السنهوري، **المرجع السابق**، ص 333.

15 ـ لان الناشر الثاني ارتكب أعمالا غير مشروعة تتمثل في كونه عالما بأمر النشر الأول.

16 ـ رجاء النقاش : **مجلة الدوحة** العدد 71 السنة السادسة نوفمبر 1981.

مشاكل توزيع الكتاب
في الوطن العربي

د. محمود بوعياد

في كل ما كتبتُ الى يومنا عن الكتاب، وصناعة الكتاب، وعن المطالعة والمكتبات، وفي كل تدخلاتي السابقة في اللقاءات المنظمة على الصعيد العربي، أو خارج الوطن العربي، قد اعتبرت دائما «**مشكلة التوزيع**» من العقبات الرئيسية التي تعوق النهوض بالكتاب العربي، وذلك منذ فجر النهضة العصرية في القرن الماضي، ان لم تكن هي أهم هذه العوائق التي تسببت الى يومنا في الوضع غير المرضي للكتاب في أقطار الوطن العربي كلها، رغم الاختلاف الموجود أحيانا في أوضاع بعض الأقطار التي تفوق غيرها في عدد الكتب المنتجة.

ولا غرابة في أن يكون سوء التوزيع الملاحظ في الأقطار العربية داخليا وخارجيا، وهو أهم حاجز في طريق النهوض بالكتاب، وابرز عائق لخلق صناعة كتاب تلائم ماضي أمة الكتاب كما سماها «روبير ايسكاربني» الاختصاصي الفرنسي في علم المكتوب (البيبليولوجيا)، وتلائم طموحات الشعب العربي نحو التنمية والتقدم، اذ أن التوزيع هو المنفَذ لمراحل صناعة الكتاب ـ انطلاقا من الابداع. فان لم يكن هناك منفَذ فلا داعي للتأليف، ولا داعي للنشر، ولا داعي للطباعة. فإنْ كتَب المؤلف، وانْ انتج الكتابَ الناشر والطابع، وبقي هذا المنتوج مكدّسا في المخازن لا تتوصل إلى امتلاكه وقراءته، إلّا فئة قليلة من المحظوظين، فان من الجائز ان يُحكم بالعقم على مجتمع جعل من صناعة الكتاب في هذا الوضع.

واذا غادرنا مجال العموميات وانتقلنا الى وصف الوضع الراهن للتوزيع في الوطن العربي بالتفصيل، اذ كما قلت منذ حين لا يمكن لنا ويا للأسف ان نستثني أي قطر من الأقطار، فنقول ان ترويج الكتاب وتوزيعه فيه على ما يرام. قلتُ اذا أجرينا استقصاء ولو سريعا للاطلاع على وضع توزيع الكتاب العربي، أرجعنا سوء وضعه إلى الأسباب التالية :

1 ـ **غياب اعلام حقيقي في مجال الكتاب** : ان المؤلف يكتب، وان الطابع والناشر يصدران الكتاب، ثم يتبع هذه المراحل فراغ مذهل : ان الساحة خالية من امكانية أو على

الاصح من إرادة حقيقية للتعريف بالكتاب، والقيام بالنقد العلمي النزيه، حتى اننا لا نجد الا نادرا مجلة أو جريدة تذكُر لنا محامد الكتاب ومساوئه، ولهذا جاز لنا ان نقول ان نقد الكتب تقريبا مفقود في الوطن العربي. فنحن بعيدون البعد كله عن نشاط الناشر الذي يعلن مسبقا عن الكتاب الفلاني، في موضوع من المواضيع مع تحليل للكتاب يطول أو يقصر. وإذا صدر الكتاب، ارتفعت اصوات الاخصائيين للتعريف به، وابراز ما جاء به من جديد، وذكر ما له وما عليه، وذلك في الجرائد اليومية، والاذاعات المسموعة والمرئية، والمجلات المتخصصة في مجال الكتاب، وأيضا في المجلات المتخصصة في موضوعات المعرفة المختلفة، فيعلم به المكتبي فيقتنيه لمكتبته العامة أو المتخصصة، والكتبي فيطلب منه العدد الكافي للزبائن المحتملين الذين يهتمون في القرية والحي بانتاج المؤلف، أو بموضوع الكتاب، ويعلم به الاخصائي فيضيفه الى قائمة مراجعه، ويصل الكتاب بعد هذا كله ان كان مهما، ولقي الاقبال اللائق به، الى ايدي العدد الكبير من القراء يطالعونه في بيوتهم، وفي مكتباتهم، وفي الحدائق العامة، وفي الحافلات وغيرها من وسائل النقل. وهكذا يصبح موضوع حديث الجميع ينصح بعضهم بعضا بقراءته، وينقدون محتواه، ويتداولونه فيما بينهم.

وهكذا في خلاصة كلامنا عن الاعلام والتعريف بالكتاب جاز لنا ان نتساءل عن عدد الكتب في وطننا العربي التي مرت بهذه المراحل، وعرفت مثل هذا الترويج السريع، ومثل هذا التعريف الذي لا يتطلب الا عددا ضئيلا من الأيام أو الأسابيع بعد صدوره. انْ وُجدت مثل هذه الكتب فإن عددها قليل وقليل جدّا، فكيف اذن للمكتبي، أو لتاجر الكتب، أو للجامعي، أو الاختصاصي في وطننا العربي، ان يكون على علم بالاصدارات الجديدة حتى يقتنيها أو يستفيد بمحتواها ؟. هذا فيما يخص التعريف.

2) **ارتفاع اسعار الاعلانات** : وقد يقول قائل بما أن التعريف عن طريق وسائل الاعلام المعروفة متعذر، فللناشر ان يلجأ الى الاعلانات، وهنا نلاحظ ظاهرة فاشية في الوطن وهو غلاء أسعار الاعلانات في الجرائد والمجلات غلاء فاحشا، مما يثبط عزيمة الناشر الذي يريد القيام بحملة دعاية واشهار من أجل كتابه الجديد.

3) **انعدام الكتبي الحقيقي** : واذا قدّر الله ان سمع المكتبي أو الكتبي أو الباحث بصدور كتاب، وذلك اما صدفة عند زميل، أو على رفوف مكتبة، أو في فهرس وَصَله بعد مدة طويلة في الغالب، تبقى معضلة الحصول على الكتاب، واذا كان الكتاب صدر محليا أي في المدينة التي يقطنها الراغب في اقتنائه، فيبقى الحصول عليه من باب الممكنات، اما اذا صدر الكتاب في مدينة أخرى من القطر، أو في قطر آخر ولو كان عربيا، فتدخل عملية الاقتناء في باب المقامرة، وأحيانا في باب الاستحالة، إذْ ان الكتبي الحقيقي الذي من المفروض ان يحصل على الكتاب الذي يريد اقتناءه الزبون نادر في أقطارنا. واعني بالكتبي الحقيقي ذلك المشرف على متجر الكتب، فمن المفروض ان يتمتع بثقافة واسعة تمكنه من اختيار ما قد يهمّ زبائنه من الاصدارات الجديدة ليعرضها عليهم، كما يمكنه اطلاعه الواسع على العلوم المختلفة وعلى

الصادرات الجديدة، من ارشاد الزبون الحائر، كما يجب أن يتمتع بخبرة واسعة في عالم المراجع والبيبلوغرافيات، تمكنه على سبيل المثال من الغوص في هذه المراجع كلها للبحث عن اسم المجهول، أو تصحيح العنوان المشوه أو المحرف، وتمكنه خبرته التجارية أيضا من الاتصال السريع بالمزود المناسب للحصول على العناوين التي يتوقع انها ستلقى اقبالا على ان يطلب العدد الكافي، فإذا طلب عددا قليلا من كتب عرفت فيما بعد رواجا كبيرا، فهو كتبي غير ناجح، وإذا طلب عددا أكبر من عدد المبيعات فهو كتبي تنقصه الخبرة، ويجهل أحوال السوق، ولا يهتم بها، وهكذا فان الكتبي الحقيقي باختصار، هو ذلك التاجر الذي لا يعتبر الكتاب سلعة فقط، وانما وسيلة تثقيف وتنمية وبناء حضاري أيضا.

أما في عالمنا العربي فقلما نعثر على مثل الكتبي المثالي اذ ان الكتبي عندنا غالبا ما تنقصه الثقافة العامة، والتكوين المهني، ويصعب عليك ان تجد كتبيا يمكن أن يؤمّن لك الكتاب الفلاني، للكاتب الفلاني، أو بتحقيق فلان، والذي صدر عند الناشر الفلاني، في البلد الفلاني. فان دور الكتبي يتوقف عندنا على اقتناء كمية من الكتب يظن أنها ستعرف رواجا أكثر من غيرها، أو يلقاها في السوق بثمن منخفض، فيضعها فوق رفوف متجره، إلى أن يأتي غيرها بدون تخطيط مسبّق، واختيار علمي فتعرض على زائر الدكان، فكما ينشر الناشرَ الكتاب من دون ان يُجري استقصاءات ترمي إلى الاطلاع على احتياجات القارىء المحتمل، كذلك الكتبي يشتري من دون الوقوف على توجهات زبائنه المحتملين، فان أكثر الناشرين كالكتبيين بعدهم، يعتبرون الكتاب كما قلت منذ حين، سلعة تجارية لا خدمة ثقافية، بالاضافة الى ما تدرّه من ربح.

وغالبا ما يقوم الكتبي بعملية البيع هذه لمدة معينة ثم يتحول بدوره الى ناشر ينتج الكتب التي لاحظ أنها تباع أكثر من غيرها، فيقدم على انتاجها عوض شرائها من ناشريها، وأكثر موضوعات هذه الكتب من التراث، لا يحتاج المهتم باعادة نشرها إلى عقود، ولا إلى دفع حقوق لمؤلفيها، فيصدر «**الاربعين النووية**» أو «**رياض الصالحين**» أو «**الطب النبوي**»، وهذه الظاهرة منتشرة انتشارًا كبيرا في أكثر الاقطار.

ومما لا شك فيه ان كل واحد منكم يعرف كتبيا لا تنطبق عليه هذه الأوصاف المؤسفة، فهو مثقّف، ويبذل اقصى المجهودات للاطلاع على ما جدّ من اصدارات، ويستقصي الاخبار عن مؤلّفيها، وهو يريد أن يخدم هذا الوطن، الا ان هذا الكتبي المتفاني في حب ثقافة أمته، لا يقوى على تأدية الرسالة التي آمن بها لأن المحيط العام سرعان ما يردّه إلى واقعه، اذ ليس بإمكانه ان يحصل على فهرس الناشر الذي يجد فيه المعلومات الكافية، والسعر المحدّد، واذا قدّرنا أنه طلب من الناشر نسخة أو نسختين من كتاب يحتاجه احد القراء، أو ليتعرف هو عليه قبل اقتناء العدد المرغوب فيه، فإن الناشر لا يجيبه واذا افترضنا انه أجابه فهناك الرقابة ومصالح الجمارك بالمرصاد، لتمنع دخول الكتاب أو لتتركه في مكتب إلى أجل غير مسمى، وان استطاع الكتاب ان يتجاوز هذه العقبات كلها، فان وصوله عن طريق البريد غير مضمون.

وليس في كلامي أدنى مبالغة، وليس فيه تشاؤم مقصود، فكم من طرود صغيرة أو كبيرة تحتوي على الكتاب أو على عدد من الكتب، وكم من اعداد جرائد ومجلات، لا تصل الى اصحابها في كافة الاقطار. وننهي كلامنا عن دور الكتبي في ترويج الكتاب وتوزيعه في وطننا، بقولنا ان هذا الكتبي رغم نقائصه، وضعف امكانياته، لا يوجد في كافة المدن والقرى من بلادنا. فانك تقطع المسافات الطويلة، والقرى المتتابعة، ولا تجد فيها دكان كتبي واحد يقدم حتى الجريدة اليومية أو الكتاب المفيد أو حتى غير المفيد. وهذه ظاهرة من ظواهر واقعنا الثقافي قليلا ما ننتبه إليها. وحتى لا نتحامل على الكتبي، نضيف دفاعا عنه هذه المرة، انه بالاضافة الى القصور في الاعلام والنقد الذي تحدثنا عنه هناك ظاهرة أخرى لا تسهل مهمة تجار الكتب، وهي عدم توافر الدراسات والتحقيقات عن عادات القراءة. فاذا اراد الكتبي ان يرتفع الى مستوى تاجر الكتب في البلدان النامية، فان عدم استقصاء عدد القراء الحقيقيين والمحتملين ونوعيتهم أولا، وعدم استقصاء رغباتهم واحتياجتهم ثانيا، يقفان حجر عثرة أمامه، ولا يمكنانه من اختيار الكتاب المناسب للزمان المناسب، بعدد النسخ المناسب، وبالسعر المناسب، اذ ان عدم وجود الفهارس المتقنة التي يعتمد عليها، أو عدم وجود اعلام ونقد وغياب عادات التعامل بكل حرية مع الناشرين، لا يمكن الكتبي من اختيار الطبعة التي يريدها هو وعلى الأصح يريدها زبائنه. فكيف له ان يكون في خدمة القارىء وفي خدمة الثقافة ؟.

4) **الحواجز الادارية والمالية** : ومما يعوق الترويج والتوزيع في وطننا العربي، وجود العقبات الادارية والمالية التي لمحت الى بعضها منذ حين. فان الكتاب ليس له الحرية في عبور الحدود والانتقال من قطر الى قطر في الوطن الواحد، لأن تخوف مختلف الانظمة من خطورة مضمون بعض الكتب مازال قائما. فهذا يرفض كتابا أو معجما من أجل صورة شخصية سياسية أقصيت من الحكم أو اعدمت، والآخر من أجل خريطة جغرافية لا توافق مطامحه ومطالبه. وكم من كتاب رُفض من أجل عنوان أو اسم مؤلف. وفي بعض البلدان نجد نوعين من الرقابة، رقابة دينية، ورقابة للمحافظة على أمن الدولة. وهذا لا يعني ان الرقابتين تتفقان دائما على الرفض والقبول، بل بامكان احدى هاتين الرقابتين ان ترفض الشحنة أو قسما منها، بينما تقبلها الأخرى. ويمكن أن تقبل الكتب المستوردة الرقابتان، وترفضها الرقابة المحلية. وكل هذا وقد ارسلت مسبقا عينات من الكتب المرسلة وقُبلت، وذلك قبل وصول الشحنة الكاملة.

وفي نطاق التحقيقات التي أقوم بها بانتظام بقصد دراسة وضع الكتاب العربي، ذكر لي بعض الناشرين ان الرقابة موجودة في بعض الأقطار لا عند دخول الحدود فقط، بل حتى على مستوى المدن والأقاليم في القطر الواحد، كما ذكر لي أيضا ناشر آخر انه ارسل الى بعض الأقطار العربية شحنة من كتب كانت الرقابة قد وافقت على استيرادها كلها، ولما وصلت الشحنة الى البلد، فتشت الكتب من جديد واحدا واحدا، وفي النهاية صودر نصف الشحنة، ومن نتائج هذه المراقبات المتتالية والمتضاربة أحيانا، أن الناشر يتحمل خسارة كبرى، إذْ ان زبونه المحلي الطالب للكتب لا يدفع له طبعا ثمن الكتب المصادرة رغم انه سبق ان طلبها، وسبق ان وافقت الرقابة على استيراد عناوين الكتب المطلوبة.

ومن العقبات أيضا استمرار وجود الضرائب والرسوم على الكتب المستوردة رغم مصادقة أكثر الاقطار العربية على الاتفاقيات العالمية التي تُعفي الكتب من الضرائب والرسوم.

ومن الملاحظ أيضا أن التقنيات الجديدة لم تعمم بعد في بعض اقطارنا لتخزين الكتب، وفي عمليات توزيعها. وهكذا مازالت الفوضى تتحكم في مستودعات أكثر الناشرين والكتبيين، ومازال أكثر الناشرين غير قادرين على التحكم في تنفيذ طلبيات زبائنهم على الوجه الأكمل، فان يجعل ناشر عدد النسخ المتبقية في مخازنه فقد تعودنا ذلك، غير أنني عرفت ناشرا نفى نشره لمجموعة من الكتب بالرغم من وجودها في فهرسه.

5) **ارتفاع اسعار نقل الكتب** : ومن الحواجز أيضا ارتفاع تكاليف الكتب داخل الاقطار وفيما بينها، فان شركات النقل سواء منها شركات السكك الحديدية، أو شركات الملاحة الجوية والبحرية، والسيارات الشاحنة، ومصالح البريد في بعض الأقطار، تعتبر الكتاب سلعة تجارية، وتطبق عليه سعر نقل الحجر والخشب والخُضر، فتزيد هذه الأسعار المرتفعة من سعر الكتاب الذي يصبح بعيد المنال بالنسبة للتلميذ المدرسي، وللطالب الجامعي، وللطبقات الشعبية الفقيرة.

6) **قلة المكتبات العامة** : أود في البداية أن اذكّر لما للمكتبات على العموم من دور فعّال في التعريف بالكتاب، وخاصة بالاصدارات الجديدة، وينتج عن ذلك كما يعرف كل منا، زيادة الاقبال على الكتاب الجديد قراءة وشراء، وما يمتاز به وطننا العربي في هذا المجال هو قلة المكتبات المتخصصة والجامعية والعامّة بالنسبة لعدد سكان المنطقة. ومن الملاحظ أيضا ان أكثر هذه المكتبات متواجدة في المدن الكبرى. وما استنتجته من أحاديث مع عدد من الزملاء المكتبيين في أقطار عربية مختلفة، هو ان الحكومات تصرف احيانا مبالغ كبيرة من أجل تأسيس المكتبة العامة أو دار الثقافة، وتعتني بالمشروع في مرحلة انجازِهِ عناية فائقة الى أن تُدشَن المكتبة بمحضر السلطات، وعدسات المصورين، وأجهزة الاعلام الأخرى، ثم تتركها لاسباب عديدة من دون امكانيات إنسانية ومالية لتسييرها ونموها. وهذه ظاهرة تشترك فيها أكثر الأقطار العربية. فأغلب المكتبات تنقصها الاعتمادات لتوظيف الاخصائيين المؤهَّلين لاقتناء الكتب ومعالجتها، ولتسيير المؤسسة، كما تنقصها الامكانيات لوقاية البناية ومضمونها من أجهزة، ومن كتب، ودوريات وغيرها من الوثائق، فكيف لمكتبات يتدهور وضعها على مرّ السنين أن تؤديْ رسالتها التثقيفية التعليمية، وان تقوم بدورها في التعريف بالكتاب.

وفي خلاصة كلامي عن المكتبات، أودّ أن أشير الى أن الدراسات اثبتت ان البلدان التي تكثر فيها المكتبات العامة، هي التي يقبل فيها الجمهور على شراء الكتب.

7) **قلة عدد القراء الحقيقيين في الوطن العربي** : ان الدارس لعادات القراءة يلحظ ان عدد الكتب والدوريات التي يقرأها كل عربي قليلة، مقارنة بما يقرأ الشخص في البلدان الأخرى اشتراكية كانت أو رأسمالية. ويطول بنا المقام لو طرقنا هذا الموضوع بالتفصيل،

واتينا بالبراهين والتعليلات. ومن الجائز ان نقول ان النهضة الحديثة لم تمس جمهور سكان الوطن العربي في مجال الكتاب الا مؤخرا. فان المطبعة بالحروف العربية المتحركة لم تنتشر انتشارا واسعا الا في بداية القرن الحالي، ولم تثمر الجهود التي بذلتها الاقطار العربية لتعميم التعليم الا في العقود الاخيرة. فترتب عن ذلك الوصول الى سوق الكتاب والمطالعة لاجيال جديدة من المتعلمين، لم توقظ فيهم ملكة القراءة لا في وسطهم العائلي، ولا في المدرسة، كما انهم لم يجدوا الكتب الجيدة الملائمة لثقافتهم ولِسنّهم. وما يلفت الانتباه ايضا، هو أن وصول هذه الأجيال الجديدة من القراء المحتملين قد تزامن مع انتشار الوسائل السمعية البصرية، وغزوها للبيوت كلها، ففضّلت الجماهير الطريق الاسهل لتثقيف النفس، وهي الجلوس للاستماع أو المشاهدة، على الطريق التي تتطلب بذل بعض الجهود لفهم ما كُتب المفكر أو العالم وادراكه، وهناك اسباب كثيرة أخرى لعدم تفشي عادة القراءة في اوساط الاطفال والشباب في بلادنا، منها عدم وجود الكتب والدوريات التي تتناول اهتمامات هؤلاء الشباب، ومنها ايضا الازدواجية في اللّغة الموجودة في كافة الاقطار العربية. فان لوجود لغة تخاطب مخالفة للغة التي تكتب فيها القصص والروايات والكتب العلمية والصحافة، عائقا على خلق ملكة القراءة في سنّ مبكر. وهنا جاز لنا ان نتساءل في هذا المجال عن معضلة الجماعات التي تتكلم في البيت لغة التخاطب لا علاقة لها بالعامية العربية، فنلقى الطفل يتكلم في بيته، وفي الشارع لغة، ويتعلم في المدرسة لغة أخرى. فكيف ننتظر من هذا الطفل ان يطالع في سن الثامنة أو العاشرة قصصا كتبت بلغة عربية فصحى. وهكذا لم يجد اولئك الملايين من الأطفال والشبان الذين بلغوا اليوم سن الرشد بيئة مواتية للقراءة. هذا بالاضافة الى الحواجز التي ذكرنا سابقا، والتي لم تمكن الكتاب العربي من الرواج بكل حرية، وبدون قيود في المجتمع العربي بفئاته كلها.

ولا بدّ ان نشير في النهاية الى ان الاقطار العربية قد حاولت استدراك هذا النقص الكبير، أي عدم وجود شبكة من متاجر الكتب ونقاط البيع، وعدم وجود شبكة من المكتبات العامة والمتخصصة، بتنظيم معارض سنوية يعرض فيها مختلف الناشرين غير المغضوب عليهم وعلى انتاجهم، يقومون ببيعها للجماهير. ورغم النجاح النسبي لهذه التظاهرات الثقافية لا تدوم الا أياما معدودة في السنة، فان المعارض السنوية لا تعوض الترويج العلمي والتوزيع المنظم، ووجود الكتاب طوال السنة في دكاكين الكتبيين والمكتبات. وعلى ذلك فانه ليس لهذه المعارض الاثر الفعال في رفع عجلة حركة النشر في الوطن العربي.

نتيجة هذه العوائق : وترتب عن وجود هذه النقائص والعقبات التي عرضناها باختصار، ان الكتاب العربي لا يروج لا داخل الوطن العربي ولا خارجه، اذ ان سوقا مهمة في العالم الاسلامي وعند المهاجرين في البلدان النامية، في متناول الناشرين العرب حُرمت من الكتاب العربي بسبب هذه النقائص، بالاضافة الى أن أكثر الاصدارات لا تزيد على 3 أو 5 الاف نسخة لكل عنوان، وهذا في أمة تبلغ 180 مليون نسمة تجمعهم ارضية ثقافية واحدة. وادهى من هذا، فان هذا العدد القليل من النسخ لا يباع كله، واذا بيع فببطء كبير، وترتب عن

ذلك ايضا ان الناشر العربي يبور انتاجه، فأكثرهم تخلّوا عما يعرض عليهم معاصروهم من مؤلفين، واقبلوا على نشر كتب التراث، فغمروا السوق بالكتب القديمة، وغزوها بكتب التراث من تفاسير ومجاميع الحديث النبوي الشريف ودواوين فطاحل الشعراء، أو كتب نشرها من قبل المستشرقون، فيكتفون بتصويرها مهما كانت نوعية هوامشها، وقيمتها. هذا ان لم يُقدم احدهم على التزوير، فيصور الكتاب الذي انفق زميله في البلد نفسه أو البلد المجاور على طبعه، ودفع حقوق مؤلفه، وأغتنم الفرصة لاشير الى آفة التزوير التي تكوّن هي الأخرى عائقا خطيرا في ميدان صناعة الكتاب، وليس لي ان اطيل الكلام عن هذا الموضوع في هذه الدراسة الموجزة عن مشاكل توزيع الكتاب العربي، فبامكاني ان اسوق أمثلة متعددة عن الطبعات المختلفة والمتتالية لمثل هذه الكتب التي تهافت على انتاجها الناشرون العرب شرقا وغربا، واكتفي بمثال واحد وهو يتعلق بكتاب **الفهرست** لأبن النديم الذي عرف مؤخرا في الوطن العربي ثلاث اصدارات مختلفة في فترة قصيرة جدا، فليس من شأن مثل هذه الكتب مع كل تقديرنا لها ولمؤلفيها ولموضوعات أكثرها، ان تحفز المجتمع على الاقبال على القراءة. بل اني ارى انها بتكرارها وعدم تطرقها للمواضيع الحية التي تهم الشباب وباقي فئات الشعب، تساهم في عزوف القراء المحتملين العرب عن الكتاب والمطالعة، وإن لم يكن قراء ومشترون للكتاب في بلد، فليس بامكان صناعة الكتاب ان تزدهر فيه وتنمو.

التدابير المقترحة :

وحتى لا نبقى في هذا الجو التشاؤمي الموهن للهمم اختم هذه الخواطر المتعلقة بمشكلة توزيع الكتاب العربي باقتراح بعض التدابير التي أرى إن طُبّقت، ستساهم في حل مشكل التوزيع الخطير، وستساهم حتما في دفع عجلة حركة النشر.

وأول ما اقترحه :

- اجراء تحقيقات ودراسات عن اسباب العزوف عن القراءة لدى الجماهير العربية.
- اجراء تحقيقات تتبعها دراسات من اجل معرفة دقيقة لنوعية الكتب المقروءة عند مختلف فئات الشعب.
- اجراء دراسات عن الاحتياجات الحقيقية للجماهير كلها.

بفضل هذه الاستقصاءات والاحصائيات والدراسات التي يجب ان يقوم بها اجتماعيون واخصائيون في القراءة، سنعرف انواع الكتب التي يجب كتابتها، والتي من الممكن نشرها، وعدد النسخ التي يمكن سحبها، وعدد النسخ التي يجب ان ترسل الى مختلف المناطق وهكذا.

ومن التدابير المقترحة :

ـ تنظيم اعلام جيد للجمهور حتى يكون على علم بنوعية الكتب المنشورة، وبقيمتها العلمية والفنية.

ومما لا بدّ منه توعية المهتمين بالاعلام، للقيام بحثّ الجماهير على المطالعة حتى يساهموا في ايقاظ ملكة القراءة عند فئات الشعب كلها، وخاصة في الوسط العائلي، ومن المعروف لدى الاخصائيين ان الانسان يكتسب ملكة القراءة في صغره.

ومن التدابير اللازمة لخلق مجتمع قارىء :

حرص كل دولة على انشاء شبكة من المكتبات العامة على ان يضمن لها بصفة منتظمة ودائمة، توفير جميع الامكانيات الانسانية والمادية وخاصة منها توظيف مكتبيين مؤهّلين يحرصون على المحافظة على رصيد المكتبات، ويقومون بالتنشيط الثقافي اللازم لجلب القراء الجدد، والمحافظة على القدامى كما يجب ان تعمل كل دولة على خلق شبكة من نقاط بيع الكتب في جميع الامكنة التي يكتظّ فيها الناس كمحطّات المسافرين، والمتاجر الكبرى، والمستشفيات على ان لا تخلو ناحية من نواحي القطر من نقطة من نقاط بيع الكتب هذه.

يجب ان يتلقى المشرفون على دكاكين الكتب تكوينا صحيحا حتى يقوموا بدورهم التثقيفي والتعليمي، وليكونوا مؤهلين لارشاد الزبائن، وجلبهم الى الكتاب والمطالعة.

وهناك اجراءات اخرى يتفق عليها كل المهتمين بالكتاب، كتخفيف الرقابة المتضاربة على المطبوعات ان لم يكن منعها، وازالة العقبات الادارية والمالية التي تعرقل استيراد الكتب وتصديرها أيضا، والتخفيف من الضرائب والاجراءات الادارية، ووضع نظام افضلية نقل الكتب، ومنها أيضا تنظيم بيع الكتب بالمراسلة، ووضع قسائم اليونسكو التي من شأنها ان تحل مشكلة العملة الصعبة التي تعاني منها بعض الاقطار، وهكذا.

وهذه كلها تدابير واقتراحات أرى أنها منطقية وأكثرها في متناول كل الأقطار العربية، واتمنى ان أكون قد توصلت الى اقناعكم بان حل مشكل الترويج والتوزيع لن يتم الا بتطبيق أكثر هذه التدابير، واذا تمكنا من التغلب على كل العقبات التي تعوق التوزيع الذي يتحكم في صناعة الكتاب انطلاقا من الابداع كما ذكرت في بداية هذا الحديث، قُلتُ اذا تغلّبنا على هذه الصعاب فتحت أمام امتنا طريق صناعة كتابة مزدهرة، واذا ازدهر الكتاب تحقق النمو الثقافي والاقتصادي وتمكنت امتنا من التحكم في حاضرها ومستقبلها.

الجزائر، في 2 ابريل 1989

عوائق تسويق الكتاب في الوطن العربي

علي جاب الله مفتاح

مقدمة :

هل الكتاب العربي في أزمة ؟

السؤال الذي نطرحه هنا ونحاول الاجابة عنه ليس مجرد سؤال هامشي أو سريع بل هو يشكل أحدى الازمات التي يعانيها العالم العربي فأزمة تسويق الكتاب من أزمة الزمن العربي ككل الزمن الذي يشهد تحديا مصيريا ومفترقا حضاريا أما أن يواصل دوره الأصيل مواكبا التقدم الحضاري واما أن يظل غارقا في ثباته وركوده.

العاملون في حقل الكتاب من مؤلفين وناشرين وموزعين وفنيين لم ينفكوا يوما من الاشارة إلى أزمة ما لم يستطع أي طرف أن يحددها تحديدا كاملا وان يلم بكل جوانبها الظاهرة والخفية.

فهل تكون الأزمة أزمة كاتب أم قارئ أم أزمة تسويق أم أزمة فنية ؟ أو هل تكون الأزمة شاملة تضم مجمل هذه الأزمات المتفرقة في تعدد اتجاهاتها؟ على أنه من الواضح جدا أن هذه الأزمة تتفاقم يوما فآخر فلو أمعنا النظر في حركة النشر لوجدناها تعاني خللا ما وتفتقر إلى الرصانة أحيانا وإلى العلمية والمنهجية والوضوح في الرؤيا والعمل.

لا نطرح هذه التساؤلات لنتشاءم. انها مجرد تساؤلات نطرحها لنحاول تحديد بعض عناصر الأزمة علنا نستطيع الخروج بالكتاب العربي من مرحلة النشوء إلى مرحلة الريادة.

اذن تجيء أزمة الكتاب العربي في مستويات عدة بدءا من الطباعة حتى القارىء مرورا بأزمة التسويق فمعظم دور النشر تعاني هذه المشكلة في العمق فتوجد أسواق عربية مغلقة وكذلك أسواق أخرى يحجب التعامل معها لأسباب عديدة سياسية أو اقتصادية.

واعتقد أن أساس الأزمة انما يكمن في التسويق فانتشار الكتاب ورواجه انما هما رهن تسويقه. من خلال النقاط التالية سأبذل ما في وسعي للتعرض إلى بعض مشاكل تسويق الكتاب في بلادنا العربية لنحاول سويا التوصل إلى أفضل الحلول لها ونخرج بنتيجة تمكننا من تصحيح الوضع الحالي للتسويق واقامته على أسس متينة.

وهذه المشكال تتلخص في :

1 ـ عجز الناشرين عن التعريف بالانتاج : كلنا نعلم مدى نجاح الموزعين في الدول الأجنبية في ترويج انتاجهم من الكتب وغزوهم مختلف الأسواق في شتى أنحاء العالم لما يبذلونه من مجهودات للتعريف بمنشوراتهم بالرغم مما يتحملونه من مصاريف وأتعاب للوصول إلى غايتهم في تسويق ما انتجوه على أوسع نطاق بأسرع الأوقات وأكبر الكميات وهذا لا نجده عند الموزعين العرب[1] ذلك لأن معظم الناشرين يركزون على الاعلان عن كتبهم إلى طبقة من مختلف المستويات الدراسية فقط ولا توجد أية برامج مدروسة للاعلان والترويج للكتب سواء ذلك على المستوى المحلي أو القومي وهذا راجع إلى سبب عدم دراية الناشرين بالأسس العلمية للاعلان من ناحية ومن ناحية أخرى أن الناشرين كل هدفهم الحصول على أكبر قدر من الكسب المادي بأقل تكاليف.

ان عدم الاعلام عن الكتب أثر تأثيرا مباشرا في تسويق الكتاب العربي وان الوسيلة التي يتم بها هذا الاعلان في الغالب هي القوائم والكتالوجات السنوية وأحيانا الاشتراك في المعارض[2].

وأمام هذه المشكلة فانه من الضروري أن يعمل كل الناشرين ما يلي :

1 ـ اعتماد نسبة من ميزانية تكلفة الكتب للاعلان.

2 ـ اتباع سياسة علمية للاعلان على أن تكون هذه السياسة مرنة وتختلف من كتاب إلى آخر ومن موضوع إلى آخر.

3 ـ اعداد الببليوغرافيات الممنوحة لمنشورات كل ناشر على أن تكون الببليوغرافيات شاملة للملامح المادية للكتب.

4 ـ الاشتراك في المعارض الداخلية والخارجية من شأنه أن يساعد في التعريف بما هو جديد ويساعد في عمليات التسويق.

5 ـ الاكثار من الملصقات والاعلانات التي تعرف بالمطبوعات.

6 ـ الاتفاق مع أهم المجالات والمتخصصة والصحف لتخصيص أبواب ثابتة لمراجعات الكتب التي صدرت حديثا والاعلانات لأهم الكتب التي تحت الطبع[3].

7 ـ ارسال نسخ مجانية من المطبوعات للمتخصصين وباعة الكتب وأمناء المكتبات والمنظمات والجمعيات العلمية وذلك لغرض الحصول على مشتركين دائمين[4].

2 ـ عدم اهتمام وسائل الاعلام :

تعتبر جميع وسائل الاعلام من صحافة وإذاعات مرئية ومسموعة مقصرة في التعريف بأهمية الكتاب العربي ويتمثل ذلك التقصير في عدم وجود :

1 ـ أبواب ثابتة للتعهيف بالكتب والمراجع في الصحف والمجلات العربية العامة والمتخصصة.

2 ـ حلقات وندوات حول ما ينشر من جديد في انتاج تجاري عربي.

3 ـ أحاديث وندوات مع المؤلفين للتعريف بما ينشر من مؤلفاتهم[5].

3 ـ أنظمة الرقابة العربية وروتينها :

المعروف أن في جميع الدول العربية أنظمة رقابة على المطبوعات أيا كانت أنواعها والتي تحد من مرونة السوق وطواعيتها وتجعل انتقال المطبوعات مهمة ادارية تبدو أحيانا شاقة ومستحيلة عوضا عن أن تكون آلية وتلقائية كما هو الحال في دول السوق المشتركة مثلا بين أوربا والولايات المتحدة[6].

ان الرقابة من حيث المبدأ يمكن تصنيفها في حدود ثلاثة نماذج وهي :

1 ـ رقابة سابقة : قبل أن تبدأ طباعة المخطوط، ومن مساوىء هذا النوع من الرقابة انها تخنق الفكر والرأي والانطلاق الفكري قبل أن يرى النور وقبل أن يحتكم صاحبها إلى الناس ليقولوا رأيا.

ومن المحاسن أن هذا النوع من الرقابة يوفر على الكاتب أو الناشر النفقات التي يدفعها في طباعة كتاب قد يمنع وتجنبه اشكالات قد تثيرها جهات حكومية وخاصة في بلدان العالم النامي بعد النشر وأيضا تمنع اشكالات معينة يقع فيها النظام الذي يريد أن يمنع لأن المنع بعد وجود الكتاب عملية أصعب من منع الكتاب قبل أن يرى النور.

2 ـ رقابة لاحقة : وتأتي بعد أن يطبع الكتاب ويوزع فاذا أثار مشكلة ما تداول الناس في أمره سلبا راقبه الرقيب واستعاده من الأسواق.

ومن ميزات هذا النوع أن الكتاب لا يمنع قبل أن يرى النور فهو يطرح أولا ثم يتداول الناس في أمره ثم يؤخذ أراء ايجابية فاذا كانت هناك سلبيات كثر الحديث فيها قام الرقيب بمنع شيء ضار بالمجتمع أو بالدولة أو بالدين فمنع الكتاب يكون نتيجة لذلك.

3 ـ النوع الأخير : هو عدم وجود رقابة على الاطلاق وهذا نوع من المثالية التي قد تكون مقدرة لكن أيضا لها ضرر ولها محاسن.

ونحن في هذا العصر وفي العالم العربي نجد أننا نتعرض باستمرار إلى أنواع من الغزو الفكري والثقافي إلى أنواع نشاط ايديولوجيا معينة قد لا تكون ثابتة من داخل انتماء الشعب لجغرافيا وتاريخ لا ينفصلان أو مرتبطة بذلك الشعب ومقومات تكوينه وبالتالي فان عدم وجود رقابة على الاطلاق قد يجعلنا مكتسحين من قبل الغازين أو مسخرين لخدمتهم على نحو ما أكثر من كوننا محافظين على مقومات شخصية[7].

ومن خلال عرضنا لأنواع الرقابة يتضح لنا أننا أيضا ضد الرقابة أو الرقيب المنفتح المثقف الذي يعي واجبه نحو وطنه ومواطنيه ويفهم دوره الخطير في تنوير الجماهير واصلاحها بل أن هذا ليس واجب الرقيب وحده بل هو واجب الناشر المخلص لمهنته ورسالته.

واذا كان الكاتب أو الكتاب العربي المعاصر لا يصور تصويرا صادقا الحياة العربية المعاصرة بآلامها وتطلعاتها[8] فان مشكلات الواقع الاجتماعي الحقيقية والجذرية في الوطن العربي تبقى مطموسة ومغطاة بستائر من الكتمان لأن الكتب والمؤلفات التي تصدر لا تجرؤ على تناولها وتكتفي بالمواضيع الثانوية مما يجعل القارىء يهملها لأنه لا يجد فيها معالجة للقضايا والمشكلات الحقيقية التي يعاني منها[9].

ولعلاج مشكلة الرقابة في الوطن العربي يمكن أن تتفق أجهزة الرقابة العربية على :

1/ اعتبار السماح بدخول الكتب هو الأساس بغض النظر عن المواضيع أو اسم المؤلف أو الدار الناشرة على أن تضع كل رقابة تابعة لهذا البلد أو ذاك ضوابط معينة تكون معممة ليس فقط على جهازها الرقابي بل وعلى الموزعين والناشرين كمبادىء ويكون الموزع ملزما في حالة عدم الثقة في أمرها (من باب الرقابة الذاتية) بعرض الأمر على الرقابة[10].

2/ اعادة النظر في القوانين المتعلقة برقابة المطبوعات في الوطن العربي والاتفاق على لوائح وقوانين موحدة من أجل زيادة فعالية انتشار الكتاب العربي.

3/ تدعيم أجهزة الرقابة في الوطن العربي بالخبرات العلمية المؤهلة والقادرة على الشعور بمسؤولية الكلمة وأهمية الكتاب.

4/ التركيز على مفهوم ووظيفة الرقابة على الانتاج الفكري لخدمة الثقافة العربية.

4 ـ الفقر في الخدمات البريدية وارتفاع أجور البريد والنقل والشحن :

من النقائض العصرية التي تعانيها السوق العربية المفترضة أن الخدمات البريدية والمتعلقة بالمطبوعات ليست متوفرة بالقدرة والمستوى اللذين يسمحان بالانتقال الحر والسهل للمطبوعات بتكاليف منخفضة فلا قطارات هناك ولا خطوط نقل برية منتظمة تربط العالم العربي كله بشبكة مترابطة من المواصلات بكلفة نقل معتدلة[11] مما يسبب في عمليات تأخر الشحن وتعطيل تصدير الكتب للبلاد الطالبة لها مما يفوت الفرصة من الاستفادة بها في حينها اضافة إلى ذلك يعاني الكتاب العربي من ارتفاع أجور البريد والنقل والشحن وهذه الأجور تختلف من بلد إلى آخر على الرغم من أن هناك اتفاقيات عربية ودولية مثل اتفاقية مؤتمر البريد العالمي في 1957 التي تنص على أن يجرى تخفيض اجباري قدره 50 % على رسوم نقل الكتب والصحف والدوريات والخرائط وكذلك معاهدة الاتحاد الدولي للنقل الجوي 1953 التي تنص على اجراء تخفيض في أجور الشحن الجوي بنسبة 50 %.

ومن أهم الطرق التي ترسل بها المطبوعات المختلفة في الوطن العربي ما يلي :

1 ـ مواد مطبوعة.

2 ـ طرود بريدية.

3 ـ طرود شحن.

ومن أهم المشاكل التي تواجه ارسال وشحن المطبوعات في الوطن العربي ما يلي :

1 ـ الصعوبة في الحصول على معلومات كافية من وسائل الشحن المختلفة وعن أجور الشحن وكذلك عن الاجراءات المالية والادارية المطلوبة.

2 ـ قيود الرقابة والقيود الجمركية وقيود الاستيراد والتصدير لها أثر كبير في ارسال وشحن المطبوعات بوجه السرعة في الوطن العربي.

3 ـ ارتفاع تكاليف النقل له مردود سلبي في توزيع الكتاب العربي على أوسع نطاق.

4 ـ اختلاف قوانين ولوائح الشحن وعدم التطبيق العقلي للاتفاقيات العربية والدولية أثر تأثيرًا مباشرا في وصول الطرود المشحونة في مواعيدها المحددة.

5 ـ عدم وجود تسهيلات خاصة بالمطبوعات من ناحية التخزين أو الشحن والتفريغ مما أدى في كثير من الأحيان إلى تلف كثير من المطبوعات في معظم الدول العربية مع معاملة المطبوعات كأية بضاعة أخرى من ناحية الشحن والتخزين[13].

5 ـ الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد والتصدير :

ان مجرد وجود حواجز جمركية بين الدول العربية ليس بحد ذاته سببا لعدم تدفق الكتب وغيرها عبر الحدود ولكن ارتفاع هذه الحواجز بوجه أي شيء دون استثناء يجعل عبور المطبوعات مسألة معقدة مربوطة بالقوانين الجمركية المتزمتة[14].

ان جميع التعقيدات الجمركية في الوطن العربي متأثرة تأثرا مباشرا بالنظم الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، كل هذه المشاكل لها مردود سلبي على تداول الكتاب وعلى ارتفاع ثمن تكلفته وبالتالي وصوله إلى القارىء بسعر باهظ ومن ناحية أخرى تعاني معظم الدول العربية من مشكلة ارتفاع تكاليف الانتاج وهذا راجع إلى أن معظم المواد الخام والآلات التي تستورد لانتاج الكتب تستورد من الدول المتقدمة وتجمرك عند دخولها إليها وتصبح بعد جمركتها وإضافة عمولة الشحن إليها غالية الثمن وبالتالي تصبح الكتب المنتجة في الدول العربية أغلى من الكتب التي تستورد من الدول المتقدمة ومن ناحية أخرى فان استيراد الكتب المنشورة في الدول المتقدمة لا تدفع جمارك طبقا لاتفاقية التداول الحر للكتب.

وتحل المشكلات المتعلقة بالقوانين الجمركية وقيود الاستيراد والتصدير التي تعرقل تناول الكتاب العربي باقتراح الآتي :

1 ـ تسهيل عملية الحصول على تراخيص لتصدير واستيراد المطبوعات.

2 ـ عمل اتفاقيات على المستوى العربي لتسهيل كل ما يتعلق بالرسوم الجمركية وعمليات التصدير والاستيراد.

3 ـ وضع سياسة مالية تنظم تداول العملات المحلية داخل الوطن العربي كما تنظم عملية خروج العملة الصعبة بالنسبة لكل قطر عربي.

4 ـ تسهيل استيراد المواد المختلفة التي تساعد على مناعة الكتاب العربي.

5 ـ اعفاء خامات الطباعة وآلات الطباعة من الرسوم الجمركية حتى يمكن تخفيض أسعار الكتاب العربي.

6 ـ حث الجامعة العربية على انشاء صندوق لتيسير تداول الكتاب العربي.

7 ـ عمل دراسة مسحية شاملة لمشاكل الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد والتصدير للتعرف على المشاكل لوضع المخططات المستقبلية.

8 ـ تشجيع مؤسسات النشر لانشاء مراكز لتوزيع الكتاب العربي خارج الوطن العربي والعمل على الغاء الاجراءات التي تعرقل تصدير الكتاب العربي إلى جميع دول العالم[15].

وأخيرا أرجو لندوتنا هذه كل النجاح وآمل أن ينال موضوع التسويق في البلاد العربية من خلال هذا العرض حقه في البحث وتبادل الآراء بفضل تفهم الجميع سواء الأخوة الموزعين الذين يعيشون مشاكله أو الهيئات المسؤولة التي لها علاقة من قريب أو بعيد في سير هذه المهمة لمدى أهمية تسويق الكتاب والعلاقات التي تربطه بمسيرة التقدم الحضاري لوطننا العربي لنصل في النهاية إلى التغلب على كل ما يقف عائقا أمام انتشاره في كل مكان وإيجاد الحلول الفعالة التي تنير لنا الطريق وتوصلنا إلى الهدف المنشود.

الهوامــــش

1 ـ محمد الشريف **ندوة الكتاب العربي،** تونس 31 مارس 1975م.

2 ـ توزيع الكتاب ومسالكه في البلاد العربية ـ الشركة التونسية للتوزيع، ص 27.

3 ـ عبد الله الشريف. **معوقات حركة نشر الكتاب في الوطن العربي،** الناشر العربي (طرابلس) ع 1 يونيو 1983، ص 97.

4 ـ عبد الله الشريف. «معوقات حركة النشر في الوطن العربي» **عالم المعلومات،** مكتبة كلية التربية، جامعة الفاتح مج 1، ع 1، ربيع 1983، ص 66 ـ 67.

5 ـ صالح خليل. **النشر العلمي العربي أزمة نشر أم أزمة بحث** الناشر العربي (طرابلس) ع 6، يناير 1986، ص 15.

6 ـ عبد الله الشريف. «معوقات حركة نشر الكتاب في الوطن العربي» **المجلة العربية للثقافة.** المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 3، ع 4، مارس 1983، ص 45.

7 ـ انطوان بطرس «مشاكل النشر في الصحافة العلمية العربية»، **العلم والتكنولوجيا** (بيروت) ع 13، يونيو 1983، ص 61.

8 ـ علي عقلة. «نحو استراتيجية عربية للكتاب». **الناشر العربي** (طرابلس) ع 10، 1987، ص 7 ـ 8.

9 ـ بهيج عثمان. «الكتاب العربي بين التقدم والتخلف» **الناشر العربي** (طرابلس) ع 11، 1986، ص 27 ـ 28.

10 ـ عبد العاطي عبد الله. «نحو استراتيجية جديدة للنشر في الوطن العربي»، **الناشر العربي** (طرابلس)، ص 11، 1988، ص 8.

11 ـ شريف جيوسي. «نشر وتوزيع الكتاب العربي اشكالات وحلول»، **الناشر العربي** (طرابلس) ع 2، ص 66.

12 ـ انطوان بطرس. ص 61 ـ 62.

13 ـ علي محمود كحيل. **التبادل الدولي للمطبوعات،** القاهرة، دار الفكر العربي، 1967، ص 138 ـ 139.

14 ـ عبد الله الشريف، **المجلة العربية للثقافة،** ص 48.

15 ـ انطوان بطرس. ص 55 ـ 62.

16 ـ عبد الله الشريف، **عالم المعلومات.** المرجع السالف الذكر ص 69 ـ 71.

دور الاعلام في نشر الكتاب الثقافي :
تنظيرا ... ووسائل

د. زكي الجابر

اضــاءات

بسم الله الرحمن الرحيم

« حم. تنزيل من الرحمن الرحيم. كتاب فصلت اياته قرانا عربيا لقوم يعلمون ».

سورة فصلت

ان الكاتب لا يكون واقفا ابدا، ان الكتابة هي أولا، والى الابد، شيء تنحني عليه.

نيتشــه

يبدو لي أكثر فلسفية ان نفترض ان الارض كتاب وهبه الكيان الاسمى لعقول ارفع منا كي تقرأه وتدرس فيه، بتعمق، الملامح المتعددة واللامتناهية التنوع لحكمته الرائعة.

بـونيــه

من يدمر كتابا فانما يقتل العقل نفسه.

ملتــون

أعز مكان في الدنى سرج سابح
وخير جليس في الأنام كتاب

المتنبّي

الثقافة والكتاب الثقافي : التمهيد

الكتاب، قل عدد صفحاته ام كثر، وصغر حجمه أم كبر مجموعة نصوص. والنص لا يحدده الكم. فلا يشترط فيه عدد معين من الكلمات أو الجمل، ولا يفترض ان يكون ثمة ترتيب مقنن لكلماته وجمله. وما يخضع له هو مفهوم « المقبولية ». ومن منظور هذه « المقبولية » يرتكز على نظم الفقرات التي يشتمل عليها النص. و « المقبولية » تنتفي في حالة تعذر فهم الفقرات[1] فلا كتاب دون نص / نصوص، ولا نص دون نظم « مقبول » لفقراته.

تعلُّم القراءة والكتابة في ابجدية وسيلة تمكن الفرد من حيازة ثقافة لامتناهية[2]. ويمكن ان نتصور امتدادات هذه الثقافة اللامتناهية الى القراءة بمعنى «التقبل» و «التأويل» كصياغة جديدة للمضمون وكقراءة على قراءة، وكتحليل، ومقارنة لعلاقات «التناص» حتى يستوعب عمل الذهن بكامله[3].

واذا كان كذلك الكتاب / النص / النصوص، فإن السؤال الذي يستوجب الطرح هو : ما الكتاب الثقافي ؟ أهو الموجه الى القارىء المثقف بطاقته على التأويل، التناص، أم انه ذلك الكتاب الذي يستهدف تكوين القارىء المثقف، وبذا فهو يتوجه الى كل القارئين. وبذلك لا نشترط «مقبولية الجودة» في الكتاب الثقافي انطلاقا من الاجتهاد القائل بأن الكتاب الجيد يحتاج الى قارىء جيد. إن القارىء الجيد لا يتكون الا بالقراءة المبدعة، وليس كل فرد بقادر على ذلك.

ولا تعني القراءة «المبدعة» نفيًا للقراءة بصورتها العامة كحق يتمتع به المواطنون على اختلاف في مستويات ادراكهم واستيعابهم وتأويلهم. ومن هذا الباب تدخل القراءة الى الافاق الرحبة للثقافة التي تأبى الحصر في دوائر محددة تختلف اتساعا باختلاف «ايديولوجيات» منظري هذه الدوائر. والقول بالافاق الرحبة للثقافة يتضمن مسلمة وجودها قبل ان تظهر القنوات الحديثة المتنوعة للاعلام. ويذهب بعضهم الى القول ان كل انسان انما هو مثقف بصورة أو بأخرى[4]. وهذا التفسير يجعل افاق الثقافة أوسع من الدوائر التالية التي رسمتها لها عدة اجتهادات :

- دائرة النخبة من المعنيين بالقضايا العامة واساتذة الجامعات، والمتخرجين في الكليات والمؤلفين والصحفيين ...

- دائرة الانثروبولوجيا : العقائد والتقاليد وانماط السلوك والحرفيات المتوارثة ...

- دائرة الوعي بتأريخ الامة وحضارتها ...

- دائرة الايديولوجيا، الخطاب السياسي والمقالات العقائدية ونتاج وزارات الثقافة ...

- الدائرة التجارية : الثقافة السلعية الاستهلاكية.

- دائرة الاحسن مما قيل من فكر[5]. ويتفاعل الاعلام على سعة الافاق الثقافية حتى يمتزج النتاج (ثقافة واعلاما) يكون فيه النص المكتوب منطلقا لاشكال تعبيرية اخرى في اجهزة الاذاعة والتلفزة والمسرح والسينما ... وفي المعالجات كما في تحليل الموروث من السير والتراجم والأساطير ومفردات التراث الشعبي.

وانطلاقا من كل ذاك، لا يتحتم النظر الى الكتاب الثقافي اداة في يد المثقف / القارىء الجيد في مسعاه لاكتشاف علاقات التناص، وتكوينها، ومحاولته لتأسيس رؤية مغايرة وعالم جديد، بل النظر اليه ايضا وسيلة في يد المواطن في مسعاه لتذوق جماليات الحياة، وارتباط رؤيته الثقافية بوعي مباشر منه أو غير مباشر بممارساته الحياتية. وبهذا الفهم يكون الانسان موضوع الثقافة الذي له قيمته الجوهرية في عالم المعاني، والذي به يستطيع أن يعمل ويعيش انسانا[6] والكتاب الثقافي هو الأفضل كمزود بالمعلومات التي تصل بالفرد الى مستوى حضاري يتمكن فيه من الاستقراء، والاختيار، والاستنتاج[7]، ومن خلاله يتمكن ايضا من معارضة الحركات السياسية والفكرية أو تأييدها، ومحاولة رؤية الاشياء من منطلقات شمولية[8]. وبذلك تتجلى الثقافة «نسقا متطورا ومتلاحما من المعرفة والمهارة في جميع ميادين الابداع المادي والروحي»[9].

الاعلام والكتاب الثقافي : الاشكالية

لقد شهد تاريخ الانسانية حرق الكتاب، وسجن الكاتب وقطع يده (مجازا) و (حقيقة). وفي الحديث بين غاليلو واندريا، كما وضعه برشت، صورة اليمة لمعاناة الكاتب حين يصبح كتابه اداة ادانته :

اندريا : انهم يجعلونك تحرث في البحر. يعطونك ما تكتب، لكن من أجل أن يخرسوك. كيف يتسنى لك ان تكتب. أو ليس أمامك من هدف غير هذا ؟.

غاليلو : أوه، أنا أسير عاداتي !

ولم يكن غاليلو وحده أسير عاداته الكتابية ...!

ومن ابرز ما يتميز به الاسلام منح المكانة البارزة للكتاب. والقرآن الكريم هو كتاب الله. افتتح به كبرى سوره : «**ألم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين**»، واقسم به في مستهل سورة «الزخرف» : «**حم والكتاب المبين. أنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون**». وامر الرسول (ص) باطلاق سراح الاسير اذا ما علم عشرة أميين القراءة والكتابة. ويتحدث تاريخ التربية عن التزام النظم الأوربية عموما بمعرفة القراءة والكتابة مهارة أولية.

وفي رأي ترنس هوكس ان أهمية الكتابة تتجلى سيمائيا، بصفاتها البنائية المتميزة. ان الكتابة تمزج، في اخر المطاف، نوعين من العلامات [هكذا] تصبح اللغة ذات الصيغة

السمعية، عادة، بصرية. عندما تكتب تأخذ شكلا طباعيا. ان التزام العلاقة السمعية بالزمان، باعتباره عامل تبنيها، يضاف (وهذه العملية هي بمعنى ما، عملية اختزالية أيضا) الى التزام العلاقة البصرية بالمكان. ومن ثم تفرض الكتابة على اللغة خطية وتتابعا ووجودا فيزيقيا في المكان، (وهي خصائص لا يملكها الحديث)[10] ... لقد قامت الالفبائية بتحويل الحسي البصري بامتدادات في الزمان والمكان[11]. وكان لذلك تأثيره اذ اصبحنا نعتمد مدنيا، كما يرى بارت، على الكلمة المكتوبة اكثر من أي زمان مضى[12].

ولئن ساعدت الطباعة على انتشار الكتاب، فان الأمية بقيت ومازالت عقبة كأداء في وجه هذا الانتشار. ولم تستطع نسبة كبيرة من سكان اوربا الغربية قراءة الكتاب الا بعد مرور اكثر من اربعمائة سنة على تقديم الكتاب المطبوع[13].

وبالرغم من هذا البطء زمنيا، فان اثر الكتاب امتد الى اعماق الحياة الانسانية، وساهم في تغيير مسيرة البشرية. فمن الكتب ما كان له اليد الطولى في تغيير عقول العديد من الناس، وفي تبديل توجهاتهم كما في التأثير الذي احدثته مؤلفات ماركس وفرويد. ومن الكتب ما كان له تأثير غير مباشر وبطرق متباينة على حياة بشر لم تصافح عيونهم صفحاتها بل لم يسمعوا عنها وعن مؤلفيها[14].

أما ميلاد الكتاب نفسه فهو لا يقف عند جهد المؤلف أو الناشر أو ما يضطلع به الاعلام من تعريف وخلق مناخ فكري بل يمتد ليشمل مشاركة الاحداث والمؤسسات والناس وملابسات الظروف[15].

وفي الوطن العربي، تتضاعف اشكالية ميلاد الكتاب الثقافي ليس بسبب الأمية، وتكثيف الجهد الاعلامي على النشاط السياسي فحسب، بل في معاناة الناشر نفسه من قيود الرقابة والنقل وتحويل العملة الصعبة واجراءات الجمارك واستيراد الورق وقطع الغيار واجهزة الطباعة وقلة اليد الماهرة في عالم تتسارع فيه فنون الطباعة بشكل مثير.

ولقد كشفت الدراسات الحديثة لليونسكو أن المنطقة العربية التي يشكل سكانها 4 % من سكان العالم لا تنتج الا ما يقرب من 1 % من مجموع الكتب الصادرة. كما أبانت ان أكثر من نصف الناشرين العرب يجمعون بين النشر وبيع الكتب، وان ثلثهم يجمع بين النشر والطبع وتجارة الكتب. كما أشارت تلك الدراسات (1982) ان نسبة لا تتجاوز 15 % من الناشرين تنصرف لنشر الكتب.

وعلى صعيد العالم اجمع، وفي معترك التداخل بين الثقافة والاعلام وعملية النشر ذاتها، قد يصعب تحديد القواعد الضابطة التي تحكم انتشار ضرب معين من الكتاب الثقافي. ونورد في هذا الصدد متغيرات عدة. منها الدين، الاثارة، وفرة المعلومات، المغامرات الديمقراطية، النكتة، ملاءمة رغبات اليافعين، القضايا الراهنة، الخيال، تطوير القابليات، حياة الناس الاعتياديين وطموحاتهم، يضاف الى ذلك الاسلوب الشيق[16].

وفي ميدان القصة كجنس أدبي يورد الحنين الى زمن الطفولة والبراءة، العجائب، النبل، الخوف، التضحية، الحب، الخطر، الرومانسية، التجارب العميقة، واحداث فنادق والمطارات[17].

ومما يستشهد به في مجالات الترويج لبعض الكتب وصف احدى القصص بأنها «للقراءة السهلة، لا تتطلب أي جهد لفهمها، انها قصة حب يفتتن بها القلب الانساني»[18] والوصف بان «الجنس محور هذا الكتاب الضخم وسيكون عظيم الرواج»[19].

هل يمكن الاعتماد على موضوع الكتاب ضمانا لرواجه ؟ قد تصعب الاجابة بالايجاب. وثمة كتب تتسم بـ «الجودة»، ولكن لم تنل من الرواج حظًا كبيرا، عانى مؤلفوها مرارة اغفال جهدهم الفكري، وضاع ما قدم على طريق النشر من مال ووقت وتعب. لقد مضى زمن ندرة الكلمة المطبوعة والتي تكمن دافعا للسعي اليها واقتنائها. وعلى الكتاب ان يجد سبيله الى مقتنيه، وان توظف لذلك الوسائل التي تمكن لقاءه في ميادين العمل والاسواق والمدارس والبيوت وتكوين المناخ الملائم للاحاطة به[20].

وقد يكون للطابع «الجدي» الذي يشتمل عليه العديد من الكتب الثقافية اثر في ابتعاد عدد غير قليل من القراء منها. وعلى التخصيص اولئك الذين ينشدون الكتاب اداة للتسلية وتزجية الوقت. وقد يكون في هذا الابتعاد اضعاف للربح المادي. انّ نشر الكتاب الثقافي لا ينحصر في الربح وحده. انه التزام ومسؤولية. ولا ينجم عن تدهور نشره انزعاج فحسب بل كارثة. لقد ظل الكتاب الثقافي، بالرغم من حواجز الرقابة والمتطلبات السياسية والاقتصادية، على صورته النيرة عبر العصور مجالا يرتسم عليه التعبير الجميل، ومنفذا للافكار الحرة، وحصرا يصل بالانسان الى مجتمع العدل والكرامة والحرية[*].

ان دور الاعلام في كل ذلك يتجاوز التعريف بالكتاب الثقافي الى التفاعل مع كل متغيرات الترويج ويمتد هذا التفاعل ليشمل استمرارية البيع الى اطول مدى زمني ممكن. ليس الكتاب الثقافي بصناعة للاستهلاك العاجل بل هو ينبوع لا ينضب مع مرور الايام، يرتوي منه الجيل بعد الجيل. وكل جيل له قراءته الخاصة للكتاب تأثرا بما يطرأ على ساحة الفكر من مستجدات.

ولعل أهم ما يمكن ان ينهض به الاعلام في هذا الصدد هو الحصول على الاستجابة العملية لمحتوى رسائله في وقت ساد فيه خطاب يفترض في المتلقي السلبية، وتبنى مفرداته على أسس من الخيال و « الهروبية» والتسلية.

(*) مر اعرابي بمكتبة ثقلت رفوفها بالكتب فوصف محتواها قائلا : «كلها تكول يا ابن ادم صير خوش ادمي» أي كلها تقول يا ابن ادم كن ادميا جيدا.

التنظير : النماذج

نشر الكتاب، عملية اتصال. وحين ينص على مصطلح «اتصال» فان ذلك يتضمن تجاوزا لحدود مصطلح الاعلام، التي تضعه في دائرة التحويل أو الانتقال للمعلومات أو الافكار أو العواطف بتوظيف الرموز من كلمات وصور ورسوم وخطوط بيانية وغيرها. وعملية النشر لا تنحصر في هذا الاطار. فهي تبدأ بالمؤلف بمعناه الشامل من فكر وبيئة وادوات مرورا بالناشر وأدوات النشر بتفاصيلها، الى البيع وطرق العرض، الى القارىء على اختلاف بيئـاته ... والتغذية الراجعة ربحا ماديا وتجاريا فكريا ومشاعر.

وتأسيسا على ذلك يدخل النشر في عملية الاتصال باعتباره تعبيرا ديناميكيا مستمرا وتحولات في التجاوب، وتعميما لما كان حكرا على شخصين أو اشخاص محددين، ومحاولة للتفاهم. وهو يتضمن كذلك المشاركة في المعلومات اذ انها حين تنتقل الى شخص اخر لا تخضع لملكيته وحده بل تستمر على انها اشياء مشتركة[21].

واذا ما لقي الكتاب اهتماما لدى الصحف والمجلات والاجهزة «الوسائطية» الاخرى من سمعية وبصرية، ففي ذلك ما يمكن شرائح عديدة من المجتمع من قراء وغير قراء على «العلم» به على اختلاف في مستويات هذا «العلم». وقد تتسع دائرة هذا «العلم» اذا ما تحول الكتاب أو جانب منه الى برنامج اذاعي أو تلفزي أو فلم سينمائي. وتتسع هذه الدائرة اكثر بما تكتبه الصحف والمجلات عن الكتاب وعن صوره الاتصالية الجديدة وليدة الاقتباس، أو الاعداد أو «الايحاء» أو الاقتطاف. لقد وصف الكتاب بانه أول أداة تعليمية وأول سلعة فكرية انتجت على نطاق شعبي وحاشد[22].

ولكي يكون السعي من اجل تقاطع خطوط نشر الكتاب مع خطوط وسائل الاتصال الاخرى اكثر جدوى وأعم فائدة يحسن الاستعانة بنماذج نظرية للاتصال. ان استيعاب هذه النماذج لا يشكل ترفا فكريا بل خطوة اساسية لاستعمال كل قناة اتصال ممكنة وفي الاتي عرض لما يذهب الظن انه ملائم منها كاطار وخلفية لعملية النشر :

أ) نموذج انتشار المستحدثات

الكتاب، في تعريف من تعاريفه، مستحدث يجمع الفكرة والخبرة والاداة. وهو يختلف في انتشاره عن مستحدثات أخرى مثل دواء جديد أو الة زراعية مبتكرة ...

ان الكتب الثقافية تتباين في موضوعاتها وتتجدد افكارها ومناهج طرحها لهذه الافكار في حين ان الدواء أو «الالة الزراعية» قد لا يطرأ تغيير على الشكل وطريقة العمل الا بعد مرور زمن ليس بالقصير. ولا يمكن ان تتواصل عملية نشر الكتاب بفاعلية دون اخذ بالاعتبار لما يحدث من تفاعل في المنظومة الاجتماعية عبر سيرورتها الزمنية. وابرز مظاهر هذا التفاعل

هو ذاك الذي يحدث بين السلوك الخارجي الذي يمكن المنظومة من البقاء في بيئتها والسلوك الداخلي الذي هو تعبير عن ميول افرادها بعضهم نحو بعض من خلال تعايشهم الحياتي[23].

وفي هذا ما يوجب توفر النظرة الشمولية في تخطيط الاتصال. وهذه النظرة (الكلية) / (الكشتالت) تقوم على كلية (الروابط) «قنوات الاتصال المباشرة وغير المباشرة» التي تجمع بين (كلية) الناشر و (كلية) القارىء، و (كلية) البيئة حيادية ام مشجعة ام مثبطة، و (كلية) المصادر المتوفرة من اقتصادية وسياسية وفكرية عامة وطبيعية[24].

أما مراحل انتشار الكتاب فيمكن تقصي خطوات سيرها وفقا لما رسمته ادبيات نشر المستحدثات كالتالي :

أ) الادراك : معرفة المستهلك / القارىء بوجود الكتاب.

ب) الرغبة في الكتاب وتطورها في محاولة لجمع معلومات للتعرف بصورة أوسع عليه.

ج) التقييم بالتوجه الى الاحتكام بين ما يتميز به الكتاب وما هو عليه من موقف فكري ومادي.

د) المحاولة لاقتناء الكتاب رغبة في التعريف على مضمومه.

هـ) التبني : شراء الكتاب[25].

وقد تحدث القنوات «الوسائطية» تسارعا في الوصول الى المرحلة الاخيرة من خلال ما تحدثه من اثراء النقاش حول مادة الكتاب ومؤلفه وناشره، وفي كشف أو تصعيد مدى التأثير الاجتماعي والفكري للكتاب.

ب) نموذج الاقناع

ينظر الى الاقناع، من خلال هذا النموذج، كقوة ذات ابعاد معرفية وعاطفية واجتماعية لبلورة اتجاه ايجابي لتحقيق شراء الكتاب. ومن اجل الوصول الى ذلك يقترح اتباع الخطوات الاتية :

أ) العرض : ان يكون الكاتب في مجال مشاهدة المستهلك / القارىء مكانا وزمانا.

ب) الانتباه : فقد يكون الكتاب في مجال النظر ولكنه لا يجذب الانتباه.

ج) الادراك : ملاءمة الكتاب للمستوى الثقافي للمستهلك / القارىء وعلى توافق مع رغباته في الاطلاع.

د) الاستجابة لعنوان الكتاب ومحتواه.

هـ) استبقاء الحالة الجديدة (الاستجابة) ازاء ما يمكن ان يزيحها.

و) التنفيذ وذلك بشراء الكتاب دون غيره من الكتب[26].

وفي كل تلك الخطوات، يقوم الاتصال «الوسطائي» بدور في تغذية انتقال ما يدور حول الكتاب من اتصال شفاهي، وقد يعتري الاحباط كل الجهد الذي بذل في ترسم تلك الخطوات لان اختيار الكتاب يظل في نهاية المطاف، **قرارا فرديا تتلاقى فيه عوامل متعددة قد يصعب اخذها جميعا في الحسبان عند التنفيذ.**

ج) ترتيب الاولويات

اذا ما أولى الاتصال «الوسائطي» اهتماما خاصا بكتاب ثقافي، فمن المرجح ان ينال نصيبا أوفر من الاقبال انطلاقا من اعتباره موضوعا يدور التفكير حوله. ويقدر ما يحظى به الكتاب من تبريز في العناوين الصحفية، ومكانة متميزة في الاذاعة والتلفزة، فانه قد يجد ما يوازي ذلك، قل أو أكثر، من اهتمام لدى الجمهور[27].

وقد يغدو الكتاب، لدى ذيوعه، اداة دعاية لمؤلفه وناشره. وفي كتاب **الاضداد** للبروفيسور وليام ريفرز اشارة الى اعتماد البعض من النخبة على ما يعرف بـ (الكتاب الاشباح). يقوم هؤلاء الكتاب بتأليف كتب تحمل اسماء غيرهم في موضوعات يعنى بها الناس وبذلك يمنحون تلك «النخبة» مكانة باعتبارهم مقدرين لهم اهتماماتهم بقضايا المجتمع ومشاكله[28].

د) نموذج التدفق على خطوتين

يؤكد هذا النموذج على الدور الذي ينهض به (قائد الرأي) في عملية النشر. و (قائد الرأي) هذا على صلة أوثق من (الاتباع) بقنوات الاتصال. ان صفته القيادية تأتي لا بحكم موقعه (الرسمي) بل تنبثق من منزلته الاجتماعية وخبرته في موضوعات الفكر والثقافة. وهو بذلك قادر على التأثير في مواقف الاخرين وسلوكهم.

ووفقا لهذا النموذج فان المعلومات تنتقل من اجهزة الاعلام الى قادة الرأي ثم الى الاتباع. ويتجلى النموذج في حصره لهذا الانتقال عبر خطوتين، وفي تصوره بان (القادة) هم اصحاب الفاعلية وان (الاتباع) يتصنعون بالسلبية. اما قوة النموذج فتظهر في تأكيده على دور (قادة الرأي).

وبالاستناد الى هذا النموذج، فثمة دور، مكانة بارزة يحتلها (الناقد) في عملية نشر الكتاب الثقافي ومفهوم (الناقد) هنا لا ينحصر في ممارس النقد الفني، ذلك الذي ينهض بمراجعة الكتاب وتقييمه بل يشمل كل (من له رأي) في الكتاب من المدرسين والاقارب والاصدقاء

والحلاقين ... وقد يكون طريفا ملاحظة التباين أو التماثل في الرأي بين ما يبديه الناس «الاعتياديون» وما يذهب اليه النقاد المحترفون، وما يروجه ناشر الكتاب، وما يقوله المؤلف نفسه[29].

هـ) نموذج الدوائر المتراكزة

يستند استخدام هذا النموذج على الاجتهاد القائل بان الكتاب الثقافي ينتشر ببطء. وهو ينتقل من دائرة الى أخرى انطلاقا من مركز الدائرة الأولى. ومن هنا ينبغي ان يراعى في نشر الكتاب الثقافي التوجه بدقة وبصورة تقارب سير شعاع الليزر مختلفة بذلك عن شعاع المصباح الكهربائي المتناثر على كل الجوانب. ومن البين ان العلم بالكتاب في المراحل الأولى ينحصر في دائرة محدودة من المعنيين ثم ينضح تأثيره الى دائرة اخرى وهكذا يتشابه الامر مع تناضح السوائل حتى يتجانس تركيبها[30].

ولا يتوقع ان تتم عملية التناضح هذه بكل يسر، فثمة عوامل متعددة قد تتداخل لتسبب البطء أو الانكماش. ومن هذه العوامل ما يتعلق بالرقابة، وضيق الوقت، واضطراب الاحداث، وانشغال الاعلام بقضايا أخرى غير الثقافة والكتاب الثقافي ...

واذا كانت دار النشر، تشكل بؤرة للتراكز فان لمصداقية الدار اثرا بليغا في انتقال الكتاب الى الدائرة الأولى متمثلة في صفوة المثقفين المعنيين.

وهنا تبرز مسؤولية دار النشر ودورها في مجمل الحركة الثقافية. لقد قامت بعض الدوائر السياسية بتوظيف دور نشر معروفة لنشر مؤلفات مستغلة سمة هذه الدور وصولا الى اشاعة افكار معينة. وتورد هذه الدوائر حجمها في هذا التوظيف بالقول ان الكتاب الثقافي يفقد اقبال القراء اذا ما حمل اسم حكومة أو دائرة ذات صلة بتلك الحكومة[*].

القنوات

لم تنفصل عملية النشر عن الاعلام على اختلاف في انماط القنوات الاتصالية المستخدمة، وعلى اختلاف هذا الاستخدام عبر المراحل الزمنية.

حين ارتفعت هوائيات التلفزيون على العديد الوافر من البيوت، شاع ظن بان عهد الكتاب انتهى، وحان اوان العيش في مجتمع بصري. ولم يكتب لهذا الظن الاستمرار، وبقي الكتاب يؤلف وينشر، وظل كالصديق الجيد لا تمل صحبته[31].

(*) اورد البروفيسور وليام ريفرز في كتابه **الاضداد** اسماء مجموعة من الكتب التي نشرتها دور نشر معروفة لصالح وكالة المعلومات الامريكية. وقد استقى ريفرز معلوماته من مناقشات الكونغرس. انظر :
WILLIAM RIVERS. **The Adversaries, Politics end Press.** Beacon Press; Boston, 1971, pp. 151-164.

وكان هناك من يرى في رخص الثمن والمادة والترفيهية وحسن الصياغة عوامل حاسمة في ازدهار البيع. كما يتمثل في رواج كتب الاغاني وما عرف بروايات (الدايم) بما فيها من هروب الى عالم الخيال[32].

وقد اصطدم هذه الرأي بحقيقة انتشار الكتب التي لا تقع ضمن هذا التأطير، وتتعدى الطابع الاستهلاكي الى صفة الاستمرارية مثل كتب التراث والايديولوجيات والفلسفة والدراسات الاجتماعية والروايات ذات العمق الانساني والمسرحيات التي تطرح قضايا الانسان ومعاركه ضد قوى الشر.

وقد يكون الصواب حليف التعليل الذي يذهب الى وقوع هذه الكتب كرسائل وقنوات في خطوط التواصل بين المصدر (المؤلف، الناشر) والمتلقي (القارىء / المستهلك) فقد تكون متغيرات المصدر/المصادر على تواصل ذي استمرارية زمنية مع متغيرات المتلقي / المتلقين عبر أكثر من جيل. ويجسد هذه المتغرات نموذج عملية الاتصال كما اهتدى اليها برلو[33].

المصدر	الرسالة	القناة	المتلقي
خبرات اتصالية			خبرات اتصالية
	عناصر	بصر	اتجاهات
اتجاهات	بنية	سمع	مستوى معرفة
مستوى معرفة	محتوى	لمس	نسق ثقافي/اجتماعي
نسق ثقافي/اجتماعي	معالجة	تسم	
حضارة	رمز	تذوق	حضارة

ان حياتنا المعاصرة تشهد تداخل الاعلام فيها بصورة شمولية حتى يكاد الاعلام ان يحتويها ويتشعب في شتى مفاصلها. وهذا واقع يفرض على محترفي صناعة الكتاب الاهتمام به، ويملي ضرورة الاستفادة من القنوات الاتصالية لتسيير عملية النشر وتسريعها. وتتجلى أهمية هذه الاستفادة في ضوء ما انتهى اليه كانترل واليورت اللذان وضعا الكتب في المرتبة الأخيرة من تصنيفهما التالي الذي اعتمد معيار القدرة على جذب الانتباه[34].

أ) الحوار أو الحديث وجها لوجه بين شخصين.
ب) المناقشة أو الحديث وجها لوجه بين افراد جماعة.
ج) الاتصال بين افراد هيئة تجتمع بشكل ودي.
د) الاتصال عبر الهاتف.
هـ) الاتصال بين افراد هيئة تجتمع بشكل رسمي.
و) السينما الناطقة.

ز) التلفزيون.
د) المذياع.
ط) البرقيات.
ي) الرسائل الشخصية.
ك) الرسائل الرسمية.
ل) الصحف.
م) لوحات الاعلان.
ن) المجلات.
س) الكتب.

ان وضع الكتب في المرتبة الاخيرة في تصنيف كانترل واليورت يقترب الى حد ما من وضعها في تصنيف راك ديل الذي اعتمد التطور نحو خبرات الانسان وتعقد تجاربه. وقد اطلق على تصنيفه هذا رسم (مخروط التجربة) الذي احتلت قاعدته التجربة الحياتية المباشرة مثل لمس الطفل للنار، وشغلت فيه الرموز البصرية المرتبة ما قبل العليا[35].



مخروط التجربة

ومن اجل تجنب الارتجال في توظيف النموذج النظري، واختيار القناة/القنوات الاعلامية، وتحقيق تفاعل أكثر جدوى لهذه القناة/القنوات في سير عملية النشر، يحسن رسم استراتيجية للترويج قد تستغرق لدى التنفيذ امدا يمتد بين ستة الى اثني عشر شهرا، وقد يستغرق اكثر من ذلك كما في حالة المصنفات ذات الطابع المستمر كالموسوعات والمعاجم ... وتحدد معالم هذه الاستراتيجية على النحو الاتي[36] :

أ) تقدير الموقف العام : حالة السوق، امتداده الجغرافي، وسائل الشحن، المستجدات على الساحة الفكرية ...

ب) تحديد الاهداف : عدد النسخ، الاثار المتوقعة ...

د) تحديد الجمهور المستهدف، طلبة جامعة، اساتذة، نسوة، قضاة ...

ج) اختيار القناة / القنوات الاعلامية : اعلان صحفي، مقال، مقابلة تلفزية ...

هـ) الميزانية تكلفة الطبع، الارباح ...

و) تقييم النتائج : عوامل النجاح، عوامل الفشل اعادة النظر ...

ولدى اختيار القناة / القنوات الاعلامية يحسن حصر القنوات المتوفرة ومدى ملاءمتها لمحتوى الرسالة وتكلفتها والضوابط الاجتماعية والاخلاقية التي يجب مراعاتها، ورسم اسلوب العرض اخذا بالاعتبار ايجابيات وسلبيات كل قناة وكل طريقة عرض. وفيما يلي ابرز القنوات[37].

- الصحف : عامة، متخصصة، صباحية، مسائية اسبوعية.

- الملصقات، واللافتات : مصورة مكتوبة، وسائل النقل، بطاقات ...

- البريد : رسائل شخصية، مطويات، كتيبات (كتلوكات) نوادي الكتاب.

- الفلم السينمائي : (اعداد، اقتباس، اعداد) شرائح.

الاذاعة : أحاديث قرارات، اخبار برنامج ترفيهي ثقافي اعلان، مقابلة مع المؤلف، ندوة فكرية نقد، كتاب الاسبوع، كتاب وقارىء.

التلفزيون : اعلان لقطات مختلفة، برامج مقابلة مع المؤلف، ندوات فكرية، عرض افلام مبنية على الكتاب، عرض مسرحيات مقتبسة ...

- المسرح : عروض مسرحيات مستقاة من كتب ثقافية ...

ـ العرض والترويج : اغلفة، عرض على الأرض، باعة متجولون، معارض لوحات اعلانية، نشر داخلي توقيع المؤلف على الكتاب في متجر البيع، عرض فيديو في أماكن البيع، شريط إذاعي...

ـ مقال اعلامي : مواد اخبارية، أعمدة خاصة، تحقيقات.

ـ الكلمة المنطوقة : محاضرات، أحاديث ...

التوصيات :

بماذا توصي هذه الورقة...؟

في طليعة القول، هو تلك النماذج النظرية التي لا يحسن توظيف أي منها الا في ضوء المعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للبيئة، ومدى تأثير هذه المعطيات مشجعة أو كابحة، في كل ما له صلة بالكتاب. وربما يكون من الأجدى المزج بين أكثر من نموذج متى اقتضت الحاجة ذلك.

ويقترب من ذلك توظيف القنوات الاعلامية. اذ ينبغي أخذ ما سلف من اعتبارات عند الاختيار بالاضافة إلى النظر المتأمل في خصائص القناة وتكلفتها والمنطقة الجغرافية التي تغطيها...

كما تذهب الورقة إلى أهمية ما يلي :

ـ اهداء نسخ تحمل توقيع المؤلف إلى صفوة المعنيين بموضوع الكتاب من نقاد ودارسين واعلاميين.

ـ مظهر متجر البيع، وزي البائع، ولباقته في العرض واحاطته بالمتوفر وبالمتوقع من ثمرات المطابع.

ـ الاستفادة من الأفلام التوثيقية التي تسجل تطور الحركة الثقافية في البلاد، ومثل ذلك يقال عن حوليات الثقافة والببليوغرافيا.

ـ عرض الكتاب الثقافي في الأماكن التي يتوقع اقبال الجمهور عليه.

ـ سعي التنظيمات الاقليمية في المنطقة العربية لتيسير تبادل الكتاب الثقافي بين أقطارها من جهة وأقطار التنظيمات الأخرى كعلامة من علامات التكامل وكعامل مساعد على تحقيقه.

ـ متابعة البرامج الثقافية في الاذاعة والتلفزة واعانتها على الاستفادة من الكتب الثقافية فيما تعد من برامج.

ـ المشاركة في معارض الكتب الأجنبية، والمساعدة على وصول الكتاب الثقافي إلى المكتبات الأجنبية تمكينا للمغتربين العرب من الحصول عليه.

ـ مراسلة الجامعات الأجنبية الكبرى وتزويدها بقوائم الكتب الثقافية الصادرة والأخرى التي تحت الطبع أو في انتظاره.

ـ تخصيص صفحة كل أسبوع في الجرائد اليومية للكتاب الثقافي، وعمود يومي يعالج كتابا ثقافيا.

ـ توزيع الكراسات الثقافية التعريفية في المهرجانات والتجمعات الرياضية، وبالأخص تلك التي تعرف بملاءمتها مع المستوى الثقافي لجمهور هذه الاحتفالات.

ـ ابراز عرض الكتاب الثقافي في المناسبات ذات الصلة بموضوعه من مناظرات سياسية واحداث اجتماعية أو ثقافية كفوز المؤلف بجائزة شهيرة، أو اقتران اسمه بحدث ذي أهمية.

ـ اقامة حفلات التكريم للمؤلفين الذين تسهم مؤلفاتهم بشكل بارز في تسريع الحركة الثقافية وتطوير الفكر الانساني.

ـ استخدام المعارض المتجولة لعرض المكتبة الثقافية في المدن والأماكن النائية رفقة حملة اعلامية تستقطب الاهتمام للكتب ذات الأهمية الثقافية البارزة.

ـ تضمين التقاويم السنوية (المفكرات) عناوين الاصدارات ذات الأهمية التي يتوقع انجازها خلال العام مع مقتطفات من نصوصها.

ـ تحرير النشرات الصحفية متضمنة معلومات عن الاصدارات الثقافية الجديدة، وتوزيعها على الأجهزة الاعلامية. ان هذه النشرات قد تلقى اهتماما أكبر اذا كانت مصحوبة بالمطويات والكتيبات التعريفية.

ـ توظيف (الكومبيوتر) في نشر ما يعرف بالكتاب الشخصي الذي يتمكن من استبدال اسم بكل القصة أو بطلتها استجابة لطلب المشتري.

ـ تأسيس نوادي الكتاب التي تقوم كمتاجر لبيع الكتب للراغبين فيها عن طريق البريد. كما تقوم بعملية تعريف بالكتب المتوفرة لديها(*).

(*) هذه النوادي قائمة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وفيها تيسير لطريقة شراء الكتاب إذ يتولى النادي ارسال الكتاب الى القارىء بدلا من ان يتوجه الى المتجر لشرائه.

ـ الاستفادة من الدور الذي ينهض به بائع الكتب المتجول الذي يتنقل من بيت إلى بيت، ومن مقهى إلى مقهى لغرض بيع الكتب والتعريف بها.

ـ استخدام الاتصال الهاتفي لتعريف المعنيين بالنشاط الثقافي بأهم الاصدارات الجديدة وعرضها للبيع.

ـ اصدار قوائم بأكثر الكتب الثقافية رواجا خلال شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر للنشر في الصحف والمجلات. وقيام المكتبات بعرض هذه الكتب في مكان بارز.

ـ الاهتمام بدور النقد ودوره في التعريف بجوانب في العمل الثقافي.

ـ الحرص على استمرارية التفاعل الاعلامي عبر مراحل عملية النشر، وعدم الاقتصار على نشاط يلي ظهور الكتاب.

ـ عقد الحلقات الدراسية لتدارس موضوعات كتاب أو كتب ثقافية، تعريفا بالاصدارات ونقاشا لافكارها وتنشيطا للسجال الفكري.

ترى من يتولى متابعة هذه التوصيات وتنفيذها ؟ ربما يتوجه النظر باديء ذي بدء إلى اتحاد الناشرين العرب. هل يمكن لهذا الاتحاد أن ينهض بالعمل وحده ؟ ان عملية النشر الثقافي ذات أبعاد متعددة. وهو مسؤولية يجب أن تتحملها التنظيمات الاقليمية والعربية المختلفة إلى جانب وزارات الثقافة في الأقطار العربية. ان هذه التوصيات ينبغي أن تكون محور اهتمام المنظمات والاتحادات التالية إلى جانب اتحاد الناشرين العرب :

ـ اتحاد الجامعات العربية

ـ اتحاد الصحفيين العرب

ـ اتحاد اذاعات الدول العربية

ـ اتحاد وكالات الأنباء العربية

ـ اتحاد الأدباء العرب

ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الاليكسو)

ـ المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو)

ـ اليونسكو

ـ مركز الانماء القومي

- مركز دراسات الوحدة العربية

- المجلس القومي للثقافة العربية

- ادارة الاعلام في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

و..........

ان النشاط الاعلامي لكل تلك التنظيمات يتداخل في عملية نشر الكتاب الثقافي الذي هو أداة من الأدوات الحاسمة في رسم مستقبل الأمة العربية والتأثير في حاضرها.

كلمة أخيرة

قد تعنى صناعة نشر الكتاب الثقافي بالربح المادي، وهو أمر لا مناص منه. وأمر حتم على محترفي هذه الصناعة النظر إلى نشر الثقافة على انه التزام قومي انساني. ومسؤولية الاعلام في عملية النشر تتجسد في تكوين وعي اجتماعي بالثقافة وبسوق الكتاب الثقافي(38). وتكوين هذا الوعي لا يحققه الاعلان باثاراته العاطفية وشعاراته الضبابية بقدر ما يمكن أن يحققه فن العلاقات العامة الذي يستهدف تحسين صورة الكتاب ودور النشر، وربط القراء بهذا الدور، وكل ذلك ينطلق عن ادراك للدور الذي ينهض به الكتاب الثقافي في تنمية فكر الجماهير وتطوير حسها بالجمال وتغذية طموحها للحياة الأكرم والأسعد.

المراجع والهوامش :

1 ـ انظر أنور المرتجي. **سيميائية النص الأدبي**. الشرق : الدار البيضاء، 1987، ص 88.

2 ـ انظر استشهاد جاك دريدا بما ذهب إليه هيغل في جاك دريدا. **الكتابة والاختلاف**. ترجمة كاظم جهاد، توبقال : الدار البيضاء، 1980، ص 127.

3 ـ انظر مطاع صفدي : «فن الفهم». **الفكر العربي المعاصر**. يوليو/اغسطس، 1988، ص 3.

4 ـ انظر رأي محمود أمين العالم حول من هم المثقفون ؟ **القبس**. العدد 249، الثلاثاء 2/21°1989، ص 7.

5 ـ راجع آراء ريمون رويه. **الممارسة الايديولوجية** ترجمة عادل العوا. عويدات : بيروت، 1978. ص 72 ـ 81.

6 — Ernest Becker. «The Self As Locus of Linguistic Causality». in B. Brisett and C-Edgley. (eds.). **Life As Theatre** Aladine : Chicago, 1974. p.7.

7 — U. Eco. **A Theory of semiotics.** Indianna Un. Press: Bloomington, 1979. p. 275.

8 — Sayed Hussein Alatas. **Intellectuals In Developing Societies.** Frank cass: London, 1979. p. 8-9.

9 — L. Trotsky. **Literature and Revolution.** The Un. of Michigan Press: Mich., 1975. p. 214.

10 ـ ترنس هوكس. «مدخل إلى السينما» ترجمة مصطفى كمال، بيت الحكمة. العدد 5، ابريل 1987. ص 107 ـ 147.

11 — Marshall Mcluhan. **Understanding Medie.** Signet: N.Y. 1964. p. 88.

12 — R. Barthes. **Elements of Semiology.** Trans. A. Lavers and C. Smith. Hicc.: N.J., 1981. p. 9.

13 — Carolyn Marvin. «A correction». **Journal of Communication** Vol. 29, N°2. Spring 1979. p. 53.

14— B. Berelson. «Who Reads What Books and Why ? In B. Rosengerg and D. Manning White. (eds.) **Mass Culture, The popular Arts In America.** The Free Press: N.Y., 1957. pp. 119-123.

15— Syed Hussein Alatas. **Intellectuals....** p. XI.

16— F. L. Mott. «Is there A Best Seller Formula ?» In B. Rosenberg, and D. Manning White (eds.) **Mass culture** pp. 113-125.

17— R. Nye, **The Unembarrassed Muse.** The Dial: N.Y., 1970. p. 57.

18— Ibid. p. 10.

19— Ibid. p. 40.

20 ـ اريك بارنو. **الاتصال بالجماهير.** ترجمة صلاح عز الدين وفؤاد كامل وأنور المشري. مكتبة مصر : القاهرة 1958، ص 9.

21— F. Dance. «The Concept of Communication». In L. Porter and K-Roberts (eds.) **Communication in Organizations.** Pinguin: Midllesex, 1977. pp. 15-22.

22 ـ ادوارد واكين : **مقدمة إلى وسائل الاتصال** ترجمة وديع فلسطين، دار الأهرام : القاهرة، 1981، ص 142.

23— G. Homans. **The Human Group.** Harcourt: N.Y., 1950. pp. 81-155.

24— H.S. Bhola. **Configuration of Change.** Indianna Un. Bloomington, 1972. (Typewritten).

25— S. Cutlip and A. Center. **Effective Public Relations.** Printice-Hall T. Sigefried: N.Y., 1989. pp. 195-196.

26— D. Newson and T. Sigefried. **Writing in Public Relations.** Wadsworth: Cal. 1981. pp. 13-19.

27— M. McCombs and D. Shaw. «The Agenda-Setting Function of the Press». In D-Shaw and M. McCombs (eds.) **The Emergence of American Political Issues: The Agenda-Setting Function of the Press.** West: St. Paut, 1977. pp. 1-16.

28— W. Rivers. **Adversaries, Politics. and Press.** Beacon: Bostan, 1971. p. 157.

29 ـ ادوارد داكين : **مقدمة إلى وسائل الاتصال.** ص 142.

30 — S. Cutlip and A-Center. **Effective Public Relations.** p. 195.

31 ـ جون. ر. بيتنر. **الاتصال الجماهيري ـ مدخل** ترجمة عمر الخطيب. المؤسسة العربية للدراسات والنشر : بيروت، 1987، ص 117 ـ 118.

32 ـ المصدر نفسه ص 124.

33 — D. BERLO. **The Process of Communication.** Holt: N.Y., 1960. p. 7.

34 ـ انظر الترجمة في :
حسن شحاتة سعفان : **التلفزيون والمجتمع** ـ دار التأليف : القاهرة، 1961 ـ 1962 ص 5 ـ 6.

35 ـ انظر ترجمة المخروط والمخطط في :
زكي الجابر : **في الاتصال التربوي وفلسفة وسائل الايضاح**، مطبعة الأديب، البصرة، 1960 عن :
E. Dale. **Audio-visual Methods in Teaching.** Dryden: N.Y., 1957.

36 — F. Jefkins. **Marketing and PR. Media.** Pergamon: Oxford. 1974. pp. 211-219.

37 ـ انظر زكي الجابر. **الاعلان** مجموعة محاضرات (اعداد) المعهد العالي للصحافة، الرباط، 1989.

38 — F. JEFKINS. **Marketing and PR Media.** pp. 204-208.

الكتاب وتقنية الاتصالات

د. محمد الفيتوري عبد الجليل

تقنية الاتصالات ومستقبل الكتاب :

يوصف هذا العصر بأنه عصر التقنية وخاصة في مجال المعلومات، وفي كافة مراحل إعدادها وتنظيمها ونشرها لأغراض الاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة. وأهم مظاهر تقنية المعلومات تتمثل فيما يسمى ينظم البحث مباشرة على الخط، ON-LINE SEARCHING والنشر الاليكتروني والتخزين والاسترجاع الآلي... وغيرها. هذا التطور له انعكاساته الواضحة على كل المظاهر المتعلقة بالمعلومات من حيث حجمها وتنظيمها وإعدادها واستخداماتها، والذي بدوره له انعكاساته (سلبا وإيجابا) على الحضارة الانسانية بصورة عامة. إن التداخل أو التكامل بين مختلف تقنية المعلومات جعل من الصعب جدا فصل وسائل ومصادر المعلومات عن القنوات المختلفة التي تنتقل بها هذه المعلومات. وعلى الرغم من أن تقنية الاتصالات هي من صنع واختراع الانسان، إلا أنها أصبحت تسبب له كثيرا من المشاكل، وهذا يبدو واضحًا في تأثير هذه التقنيات على مصادر ووسائل المعلومات المعروفة والتي يمثل الكتاب المطبوع أهمها على الاطلاق.

ويمكن تقسيم هذه الوسائل MEDIA إلى الأنواع الأربعة الرئيسية الآتية :

1 ـ الوسائل المطبوعة PRINT MEDIA حيث أنها لا زالت تمثل أهم وأكثر هذه الوسائل والوسائط انتشارا، ويرى بعض العلماء أنه على الرغم من التطور التقني الهائل في وسائل الاتصالات المختلفة، إلا أن الوسائل المطبوعة ومنها الكتاب ستبقى هي القاعدة الأساسية لحضارات العالم المختلفة.

2 ـ الوسائل السمعبصرية (سمعي، بصري) AUDIOVISUAL MEDIA وهذه قد تشمل الصور والتوضيحات والرسومات والأشكال والشرائح وغيرها، وهي تعرف كذلك

بالوسائل الثابتة، وبعض هذه الوسائل يحتاج إلى أجهزة للعرض وبعضها لا يحتاج لذلك، أما الوسائل السمعبصرية المتحركة فهي تشمل الأفلام وأشرطة الفيديو المختلفة، وهذه تحتاج في استخدامها إلى أجهزة ومعدات خاصة. إلى جانب ذلك هناك نوع آخر يُعرف بالوسائل السمعية مثل الكاسيت والمسجلات وغيرها من الأشرطة الأخرى.

3 ـ الوسائل الاليكترونية ELECTRONIC MEDIA ان ما يُسمى بثورة المعلومات التي تشهدها حاليا ترجع بالدرجة الأولى للتطور في صناعة الاليكترونات المستخدمة بالحواسيب والاتصالات عن بُعد والاذاعة وغيرها، هذه الوسائل هي التي أصبح تأثيرها على وضع المصادر المطبوعة كالكتاب واضح جدا، على الرغم من بعض الانتقادات التي توجه إليها بين الحين والآخر، وربما لذلك أسبابه وعوامله التي سنتطرق إليها في هذه الورقة عند الكلام على أهم الأمثلة والنماذج الممثلة لها.

4 ـ الاتصال المباشر بين الأشخاص INTERPERSONAL CONTACT هذه الوسيلة تتعلق بالناس من ذوي الاهتمامات والتخصصات المختلفة وهذه قد تشمل المتخصصين الموضوعيين، اخصائي المعلومات، المساعدين وغيرهم من الأشخاص الذين يلعبون الدور الرئيسي والمهم في نقل ونشر وبث المعلومات المختلفة عن طريق المحاضرات والندوات والتدريب وحل المشاكل المختلفة وعمليات التقييم وغيرها.

وكما هو معروف فإن مصادر المعلومات كثيرة ومتعددة وأشكالها مختلفة عن بعضها البعض، بعضها مقروء وبعضها مسموع وبعضها الآخر مرئي... الخ. إلا أنه يمكن القول بأنها جميعا يمكن أن تندرج تحت الأنواع الرئيسية التالية :

1 ـ المصادر الأولية أو الرئيسية

2 ـ المصادر الثانوية

3 ـ مصادر من النوع الثالث

إن هذا التقسيم مبني على نوع المعلومات التي تحويها هذه المصادر بالدرجة الأولى، وحجمها وطريقة عرضها وكيفية استخدامها، وهذه تشمل الدوريات والمستخلصات والكشافات والكتب والأدلة والفهارس والتقارير وغيرها من الوسائل الأخرى. والكتاب كمصدر مهم من مصادر المعلومات منذ القدم وحتى الآن، يعتبر من أهم الوسائل المؤدية إلى التعليم السريع والثقافة، وقد وصفه «هيثرون» HEATHRON بأنه الباني والمنظم للمعرفة الانسانية[1] ولقد اختلفت وجهات النظر في تعريفه وأخضعته لمقاييس ومعايير ومواصفات محددة، ففي إيطاليا مثلا اتفق على أن يحوي الكتاب مائة صفحة على الأقل لتنطبق عليه صفة الكتاب، وهناك دول أخرى عرّفت الكتاب على أساس عدد صفحاته، إلا أنه حديثا تم الاتفاق على تعريف دولي للكتاب وذلك في المؤتمر العام لليونسكو عام 1964 على أساس أنه «نشرة مطبوعة غير دورية تشمل 49 صفحة على الأقل ما عدا صفحات الغلاف»[2]. والكتب من حيث

الموضوعات التي تتناولها متعددة وكذلك قد يكون لها علاقة بأنواع محددة من القراء والمستفيدين، فهناك الكتب المرجعية العامة والمتخصصة التي يُرجع إليها للحصول على معلومة أو معلومات محددة، وهناك الكتب الأخرى التي تقرأ من أولها إلى آخرها مثل بعض الكتب المقررة وكتب القصص والكتب الثقافية المختلفة بغض النظر عن فئة القراء الموجهة إليهم. ونظرا للميزات المتعددة التي يتميز بها الكتاب جعلت منه المصدر الذي يقبل عليه كافة القراء للاطلاع والاستفادة، وتتمثل هذه الميزات في الآتي :

1 ـ علاقته بالحضارات الانسانية المختلفة منذ القدم وحتى الآن.
2 ـ سهولة حمله ونقله والانتقال به من مكان إلى آخر بدون أي صعوبة.
3 ـ لا يحتاج إلى أجهزة خاصة للقراءة والعرض.
4 ـ يمكن استخدامه في كل الأوقات وفي أي مكان، في البيت، في الحديقة، في السيارة، في الطائرة، في القطار... الخ.
5 ـ يمكن استنساخه بالأعداد المطلوبة وبتكلفة بسيطة في كثير من الأحوال.
6 ـ يعتبر الكتاب مصدرا أو أساسا لمعظم الأعمال المسجلة إليكترونيا.
7 ـ لا يحتاج إلى قدرات ومهارات فنية معينة عند استخدامه ويكفي معرفة القراءة فقط، ولذلك يستخدمه الكبير والصغير.
8 ـ الرسوم والصور التوضيحية الملونة والخط الواضح والطباعة الجيدة، تجعله المصدر الذي لا تُملّ قراءته.
9 ـ إذا انقطع التيار الكهربائي يمكن قراءته على ضوء الشمعة.
10 ـ رخص سعره في أغلب الأحوال مقارنة بالوسائل الأخرى تجعله في متناول الجميع.

ولكن على الرغم من كل هذه الميزات التي يمتاز بها الكتاب وتجعله أهم وسائل الاتصال المطبوعة بين الأفراد والجماعات والأمم، نجد أنه أصبح يتعرض لمنافسة قوية جدا من بعض المصادر الأخرى التي جاءت نتيجة لتطور التقنية في مجال الاتصالات المختلفة، حتى انه جاء من يقول بأن عهد الكتاب قد انتهى لتحل محله المعلومات المنشورة إليكترونيا. ولقد تساءل «ماكلين روري» في أحد كتاباته قائلا هل صحيح أن عصر الطباعة قد انتهى؟ وأشار إلى أن معظم مهارات الطباعيين التي تم تطويرها خلال فترة زمنية تزيد عن خمسمائة سنة أصبحت تختفي لتحل محلها الكلمات التي تقرأ عن طريق الحاسوب(3). ويؤكد ذلك الأستاذ «تيرنيل» ويقول بأننا عندما نشاهد الاذاعة المرئية فإن ذلك يعني موت الكتاب(4).

إن الاتجاه إلى حركة التحرير والطباعة المبني على الحاسوب وغيره من وسائل التقنية الأخرى سيقود بدون شك إلى تغيرات وتطورات كثيرة في صناعة النشر. فنحن نعيش في عصر يتصف بالتقنية المتطورة جدا وهذه التقنية لها انعكاسات على كافة مظاهر الحياة، والكتاب كمصدر للمعلومات منذ القدم أصبح يتأثر بهذه التقنية، لكن هل صحيح أن التقنية وما يُسمى بصناعة النشر المتطورة ستؤدي إلى اختفاء أو تقلص دور الكتاب أم لا؟ والاجابة على

مثل هذا السؤال ليست بالبسيطة لأنه من الصعب جدا امتلاك التأكيد على هذا حتى برغم التطورات التي نلاحظها والتي تطرأ يوميا على صناعة النشر والاتصالات في مجال المعلومات ومصادرها العديدة والمتنوعة، ذلك لأن الكتاب ارتبط بالانسان وحضارته ثقافيا واجتماعيا وتاريخيا وعلميا والتنازل عنه وتقليص دوره ليس بالأمر الهيّن.

وقبل أن ندخل في الحديث عن الكتاب ومدى تأثره بالاتصالات الحديثة يجدر بنا أن نعرّف أولا ما هو المقصود بالاتصالات في هذا المجال. يُعرّف «تافكو ساراسيفك» SARACEVIC الاتصال بأنه العملية الأساسية لاستمرار الحضارة ويُقصد به المشاركة بين الناس في المعرفة، والاتصال هو العملية التي بواسطتها تنتقل المعلومات بين أعضاء مجموعة من الناس خلال نظام عام للرموز. ويضيف قائلا بأن الاتصال هو العملية التي بواسطتها تنتقل المعلومات خلال قناة أو قنوات معينة من المصدر أو المرسل إلى المستلم أو مكان مقصود، وفي العادة يتم الانتقال في مجموعة من المراحل[5].

وحيث أن عمليات الاتصال المختلفة لا تأتي من فراغ لذلك فهي تتأثر بكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وهذا بدوره قد ينعكس على كافة مظاهر الحياة بالمجتمع، وبمعنى آخر قد يؤثر في نوع وحجم المعلومات ودرجة دقتها وسلوك الباحث عن هذه المعلومات ومدى الاستفادة منها... الخ. ولقد تنبأ «لانكستر» LANCASTER وغيره منذ مدة ليست بالقصيرة بظهور نظم معلومات غير ورقية أي إليكترونية في كافة مظاهرها، وفي الواقع فإن هناك العديد من المصادر الأولية والمتمثلة بالدرجة الأولى في الدوريات العلمية، وكذلك المصادر الثانوية المتمثلة في الكشافات والمستخلصات والأدلة وغيرها تصدر على شكل إليكتروني إلى جانب صدورها على شكل ورق مطبوع. ولكن قبل أن نسترسل في حديثنا عن مصادر المعرفة المسجلة إليكترونيا لا بد لنا أولا من تعريف ما هو المقصود بالنشر الاليكتروني. تُعرّف «بتلر» BUTLER النشر الاليكتروني بأنه «استبدال مادة مولّدة إليكترونيا تُعرض عادة على أنبوب أشعة كاثودي (مهبطي) بمادة منشورة في شكل طباعة على ورق، وتشمل تسلم النص والرسوم عن طريق وسط إليكتروني[6] ويشمل النشر الاليكتروني كذلك الوسائل المختلفة الأخرى المستخدمة من قبل الناشرين ومخرجات الحاسوب وخدمات الوسائل الاليكترونية ومراصد المعلومات البيليوغرافية وكذلك النص الكامل للكتاب أو المجلة المرسل مباشرة على الخط ON LINE، وكل هذا يرتكز على القدرة على تخزين المعلومات في الأشكال المقروءة آليا. ويوجد حاليا أكثر من 1000 نشرة معلومات ودورية إليكترونية، كذلك أكثر من 18 دورية في مجال الكيمياء تصدر عن جمعية الكيمياء الأمريكية، ناهيك عن العدد الهائل من الدوريات الأخرى التي تقدم من خلال البرنامج أو النظام المعروف بـ OCLC. هذا دفع بكثير من المؤسسات أن تلغي اشتراكاتها السنوية التي كانت تدفعها مقابل بعض الدوريات وبعض الوسائل المرجعية الأخرى، بسبب توفرها على شكل ON LINE، وهذا بالطبع أصبح يهدد كثيرا من الناشرين عن الاستمرار في نشر مطبوعاتهم المختلفة على شكل ورقي[7].

إن التأثيرات الرئيسية لتقنية الاتصالات الحالية والمستقبلية تتمثل في زيادة حجم المعلومات المقروءة آليا ثم زيادة القدرة على التخزين والبحث في هذه المعلومات، والمشكلة في هذه الحالة ستكون مرتبطة أكثر في التعامل مع حجم المعلومات. فميزة الاتصالات الاليكترونية تتمثل في السرعة الفائقة التي يتم بها الحصول على المعلومات، فمثلا عند استخدام OCLC نجد أن مدة الاستجابة لا تتعدى في المتوسط سبع ثواني في فترة اكتظاظ العمل، وهذا البرنامج يقدم خدماته لمدة 16 ساعة على التوالي في اليوم من الاثنين وحتى الجمعة، و 12 ساعة أيام السبت(8). كنا قد ذكرنا بأن الكتاب يستعمل للقراءة، وهذه الوظيفة لا تحتاج إلى خبرات ومهارات وقدرات، غير أن وسائل الاتصالات الحديثة التي تعتبر المنافس الكبير لهذا الكتاب تحتاج إلى قدرات معينة وإمكانيات خاصة علمية وفنية ومالية قد لا يمتلكها كل قارىء، فمثلا ما يُعرف بنظم «مباشرة على الخط» ON LINE SYSTEMS تحتاج أول ما تحتاج إلى قدرة معينة في البحث ثم تحتاج إلى كلمات وأرقام سرية وإلمام بطبيعة النظام ومقارنته بغيره من النظم الأخرى، وغيرها من المهارات والقدرات الأخرى. وحيث أن هذه النظم كثيرة ومتعددة وتختلف عن بعضها البعض في كثير من المكونات وطرق الاستخدام، فالقارىء الذي يبحث في موضوع معين قد يحتاج إلى استخدام أكثر من نظام ويدفع رسوم بعدد مرات البحث، بالاضافة إلى ذلك فإنه يحتاج إلى معرفة كل النظم التي استخدمها، وهكذا.

إن المؤلفين والناشرين والموزعين وبائعي الكتب والمشتغلين في مؤسسات خدمات المعلومات، وكذلك القراء، كل منهم يلعب دورا مهما ورئيسيا في عملية نقل وانتقال المعلومات، لذلك فإن السؤال الذي يمكن أن يُطرح في هذه الحالة هو : إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تقنية الاتصالات وعلى رأسها النشر الاليكتروني في هذه الأدوار؟

أولا ـ التغيير في دور المؤلف : مهما وصل تطور التقنية من تعقيد ومهما كانت وسيلة المعلومات أو طريقة نقلها، فإن دور المؤلف أو مُعدّ العمل لا يمكن أن ينتهي سواء كان ذلك كشخص أو مجموعة أشخاص أو هيئة أو مؤسسة معينة، بل يمكن القول بأن التطور وزيادة نسبة المتعلمين في العالم سيزيد بدون شك من عدد الكتّاب والمؤلفين، لهذا فإن تقنية النشر لن تقضي على دور المؤلف وأهميته في كل عمل، غير أنه يمكن القول بأن عصر تقنية المعلومات والاتصالات قد أوجد أو أخذ ما يُسمى بثورة المعلومات أو انفجار المعلومات، وهذا بدوره ألقى بأعباء ليست هيّنة على عاتق الناشرين والموزعين والمشتغلين في مؤسسات خدمات المعلومات حيث أصبحت عملية الاختيار، أي اختيار مصادر المعلومات من أصعب المشاكل التي تواجههم نظرا لاحتياجها لكفاءات معينة.

ثانيا ـ التغيير في دور الناشر : نحن نعرف بأن الناشر يقوم بمجموعة من الوظائف أهمها :

1 ـ اختيار ودراسة المواد القابلة للنشر وفق معايير وأهداف وفلسفات ومواصفات معينة، فما يختاره ناشر معين قد يختلف عما يختاره ناشر آخر، وهكذا.

2 ـ يقوم الناشر كذلك بتحرير ومعالجة عمل المؤلف مرة أخرى، وذلك بغرض تحقيق مستوى أفضل من حيث الجودة.

3 ـ الوظيفة الثالثة تتعلق بصناعة المطبوع.

4 ـ يدخل في إطار وظيفة الناشر كذلك عملية التوزيع، غير أن الوظيفتين الأخيرتين انتقلتا إلى نظم الشبكات الاليكترونية وبذلك تأثرتا أكثر من غيرهما من بقية الوظائف الأخرى بالتطور الاليكتروني في مجال النشر، ولكن هذا لا يعني انفصالهما تماما عن الناشر.

ثالثا ـ التغيير في دور بائعي الكتب : إن الوظائف التي يقوم بها بائعو الكتب تتمثل في الآتي :

1 ـ تنظيم وترتيب المعلومات الببليوغرافية وذلك لغرض حصر وتحديد العناوين المختلفة وذلك لتقديم الارشاد والتوجيه لمن يريد أن يختار من آلاف العناوين التي يصدرها الناشرون على اختلاف أنواعهم وتخصصاتهم.

2 ـ تجميع الطلبات وإرسالها في دفعات لمن يريدها.

3 ـ تجميع الفواتير والمستندات وغيرها من الاجراءات الأخرى المرتبطة بالدفع.

وهذه الوظائف يزداد حجمها بازدياد حجم وأنواع النشر غير أن تقنية النشر الحديثة قد تؤثر في دور هذا العنصر بحيث يصبح الاتصال مباشرة بمن يريد الحصول على المطبوعات دون الحاجة إلى هذا الوسيط، وهذا ما نلاحظه الآن في نظام «ديالوج» «DIALOG» الذي يمكن اعتباره نموذجا لتقديم هذا النوع من الخدمات في المستقبل وهو الاشتراك المباشر. بالاضافة إلى ما سبق ذكره فإن العمليات المصرفية المختلفة المرتبطة بعمليات الدفع والتحويلات وغيرها، قد تتغير في المستقبل القريب وبذلك يتغير أسلوب التعامل المعروف حاليا ليصبح أكثر تطورا وهذا قد يؤثر في دور بائع الكتب.

رابعا ـ التغيير في دور مؤسسات خدمات المعلومات : إن المكتبة إحدى هذه المؤسسات ولذلك فإن دورها الحالي في اختيار مصادر المعلومات هو الآخر سيتأثر نتيجة لتقنية الاتصالات والنشر، فالاختيار لن يكون لغرض التزويد والتخزين، بل سيكون اختيارًا بحسب الطلب ON-DEMAND بالنسبة للقارىء أو المستفيد، وهذا التأثير والتغير سيكون مختلفا بحسب نوع المكتبة. إن وظيفة التزويد ستختفي، والمنطق وراء هذا هو لماذا نحتفظ بالطلبات والفواتير والسجلات لمطبوعات وكتب يمكن استلامها عن طريق وسائل الاتصالات المختلفة في دقائق معدودة بدلا من الانتظار أسابيع أو أشهر[9]. غير أن وظيفة هذه المؤسسة ستبقى مهمة جدا، أما المشتغلون فيها فإن وظيفتهم ستتغير ليصبحوا مستعملين ومحللين للفهارس والكشافات وغيرها بدلا من أن يكونوا هم الذين يعدونها الاعداد الأصلي، هذه الوظيفة ستتأثر نتيجة لظهور شبكات الطلبات القائمة ON—DEMAND NET WORKS.

خامسا ـ التغيير في دور القراء والمستفيدين : أما فيما يتعلق بالقراء والمستفيدين فإن تطور تقنية الاتصالات والنشر سيزيد من حجم المعلومات، وحيث أن المعلومات تلعب الدور الرئيسي في حياة البشر فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عدد القراء والمستفيدين من المعلومات، بمعنى آخر فإن احتياجات القراء للمعلومات ستزداد وستتنوع طلباتهم نتيجة لكل ما سبق ذكره. ويشير «ديجينارو» DEGENNARO إلى أن ثورة المعلومات ستؤثر في كافة مؤسسات المجتمع، ولذلك فإن من الصعب التخطيط لتحديات غير معرّفة(10). وعندما قام كل من «جارفي» «GARVEY» و «قرفت» «GRIFFITH» بدراسة شاملة حول نظم الاتصالات في الستينيات فقد حددا مجموعة من الوسائل التي من خلالها يتم إيجاد واستعمال المعلومات، ومن هذه الوسائل ما يلي(11) :

1 ـ الاتصالات الرسمية بين مجموعات التخصص.
2 ـ المؤتمرات والملتقيات.
3 ـ توزيع الأعمال قبل الطباعة والنشر PREPRINTS.
4 ـ خدمات الاستخلاص والتكشيف.
5 ـ الكتب والدوريات... الخ.

وبعد عقدين من الزمن أصبحنا نلاحظ التطور الهائل في النقل والاتصال الاليكتروني، ولذلك فقد حدثت تغيرات كثيرة في طرق الاتصال في مجال المعلومات، وهذه التغيرات بالطبع ستؤثر في أولئك الذين يُعنّون المعلومات والذين يستعملونها، ثم الوسائل التي تنقلها وكذلك المؤسسات التي تتعامل معها، ونقصد بذلك الناشرون بالدرجة الأولى، ونتيجة لذلك كله ظهر ما يُسمى بالنشر الاليكتروني كنمط من أنماط الاتصالات الحديثة والذي تناولنا تعريفه فيما سبق على أساس جعل المعلومات تُنشر بصورة عامة عن طريق الوسائل الاليكترونية. ومنذ ظهور مشروع جمعية الناشرين الأمريكان المعروفة باسم «مشروع المطبوع الاليكتروني»(12). ELECTRONIC MANUSCRIPT PROJECT أصبحت صناعة النشر تأخذ طابعا جديدا ويمكن القول بأنها دخلت مرحلة جديدة لم تكن معروفة من قبل وذلك وفق مواصفات تقنية متطورة. إن الغرض من هذا المشروع هو العمل على زيادة إنتاجية المؤلفين والناشرين وكذلك زيادة فرص الانتاج التي تتوفر عادة للمؤلفين، ثم أخيرا لتسهيل العمليات الببليوغرافية للأعمال المنشورة. والنشر الاليكتروني وفقا لذلك يمكن أن يوفر الوقت الكثير للناشر ويقلل من عدد ساعات العمل ولقد كان ناشرو الصحف أول من شعر بأهمية هذا النوع من النشر، أما ناشرو الكتب والدوريات فقد بدأ اهتمامهم أخيرا، غير أنهم يواجهون العديد من التحديات وخاصة في مجال الكتاب نظرا لطبيعته الخاصة كمصدر للمعلومات يختلف عن غيره من المصادر الأخرى. ففي مجال الدوريات يستطيع الكاتب أن يشتغل في نفس الوقت مع الناشرين من خلال شبكات الاتصالات الاليكترونية المختلفة، أما الصحف فقد بدأت تعتمد على مراصد المعلومات الخاصة بها أكثر من اعتمادها على مجموعات الأوراق المطبوعة التي تعتبر مادة للعمل اليومي، غير أن هذا لا يعني بأن تقنية النشر الاليكتروني ركّزت على

هذه الأنواع من المصادر فقط، ولكن اتجه التركيز كذلك على نشر الدوريات وخاصة العلمية منها والكتب إليكترونيا.

وبعد صدور نتائج مشروع المطبوع الاليكتروني الأمريكي ونظرا لما لها من انعكاسات على تقنية وصناعة النشر فقد صدرت المواصفة الدولية رقم ISO DIS 8879 لكي يتم تطبيقه على المستوى الدولي، كذلك فقد تبنّته عدة هيئات ومؤسسات مهتمة بمجالات النشر على المستوى الدولي مما يؤكد على أهمية التطور الذي حدث في مجالات النشر وعلاقته بالاتصالات المختلفة التي سيكون لها انعكاسات وبدون شك على كافة أنواع مصادر المعلومات وليس الكتاب فقط. إن النشر الاليكتروني الذي هو نتاج التطور التقني والعلمي في مجالات الاتصالات يمثل خاصيتين، الأولى تتعلق بكونه يمثل تغييرًا في الطريقة التي تُجمع بها المعلومات، والثانية تتعلق بالطريقة أو الوسيلة التي تُنقل بها المعلومات ومن ذلك يتضح أن الخاصية الثانية تعتبر مهمة جدا، حيث يتم لقاء واتصال كل من المؤلف والقارىء بعضهم ببعض مباشرة من خلال وسائل الاتصالات الاليكترونية بدلا من الطريق الذي يمر مباشرة بالناشر والمكتبة. وحيث أن تقنية الاتصالات الحديثة تعتمد على أجهزة ومعدات وآلات معينة فإن ذلك انعكس على شكل مصادر المعلومات بحيث أصبحت تشمل الأشرطة والمسجلات المختلفة وكذلك المصغرات الفيلمية المتنوعة. هذه الأشكال بطبيعة الحال أدت إلى عدم صدور بعض المصادر بالأشكال الورقية التي كانت سائدة قبل هذا التطور، وفي هذا الاطار فإن «موريس لاين» MAURICE LINE يعتقد بأن كثيرا من الدوريات العلمية التي يحتاج إليها العلماء والباحثون والتي هي على شكل ورقي مطبوع ستختفي في القريب العاجل لتحل محلها الأشكال المقروءة آليا فقط، وهو يُرجع هذا التغير بالطبع لما يسمى بانفجار المعلومات[13].

إن شبكات الاتصالات الاليكترونية مظهر من مظاهر التقنية الحديثة في مجال الاتصالات وهي تمكن الناس بغض النظر عن اهتماماتهم من تبادل الآراء والأفكار ووجهات النظر المختلفة وفي أي موضوع من الموضوعات بطرق تختلف عن الطرق المتبعة وهي المطبوعة على الورق. فالمعلومات في هذه الحالة تُخزّن بالحاسب الآلي بطرق مختلفة وتسترجع من خلال المداخل المستخدمة فيما يُسمى بنظام «مباشرة على الخط» ON LINE ACCESS من خلال طرفيات TERMINALS محلية. هذه الشبكات تعتبر حديثة في مجال الاتصالات ولا تعرف إلا في المجتمعات المتطورة، ولقد أجريت العديد من الدراسات في مختلف الدول حول هذه النظم والشبكات لمعرفة أهميتها في الاتصال بين الأطراف المختلفة التي لها علاقة بالنشر والبحث عن المعلومات، وكذلك لمعرفة أهم المشاكل المرتبطة بها، ثم تكاليف استخداماتها لمختلف الأغراض. ومن هذه الدراسات نورد الدراسة التالية التي تبيّن التطور العلمي والتقنية الحديثة المستخدمة في مجال النشر والاتصال الاليكتروني، وكيف يمكن أن تكون لها انعكاسات على مصادر المعلومات التقليدية والتي يأتي الكتاب بشكله الحالي في مقدمتها، كذلك ما قد ينجم عن ذلك من انعكاسات وتأثيرات على دور مصادر المعلومات

الأخرى والقراء ووظيفة المؤسسات التي تهتم بتقديم خدمات المعلومات المختلفة، ونعني بذلك المكتبة بالدرجة الأولى. أجريت هذه الدراسة في بريطانيا والغرض منها هو دراسة المشاكل المتعلقة بتنظيم مجموعة تهتم بالمعلومات INFORMATION COMMUNITY وكذلك تجربة ما يُسمى بالدورية الاليكترونية. إن مفهوم الدورية الاليكترونية يتطلب استخدام الحاسب الآلي في كل مراحلها، أي في اتباع كل المراحل التي يمر بها صدور الدورية، ونعني بذلك مرحلة كتابة المقالة وتقييمها وقبولها ونشرها. ومن خلال استخدام برنامج خاص فإن المؤلف أو الكاتب يُدخل النص في البرنامج، والمحرر ومن يقوم بعملية التقييم وأخيرا القراء جنبا إلى جنب مع المؤلف يكون لهم اتصال بحواسبهم الخاصة، وهذه الاجراءات هي شبيهة بتلك التي وُصفت في العديد من الدراسات وسُميت بالمؤتمرات أو الاجتماعات التي تُعقد من خلال الحواسيب(14).

إن هذا النوع من النشر يبدو جذابا في ضوء الأسعار المرتفعة للمواد واليد الفنية العاملة وغيرها من القضايا الأخرى المرتبطة بالنشر، وكما ذكرنا فإنه يعتبر من مظاهر التقنية المتطورة في مجال الاتصال وهو المظهر الذي تحدث فيه التغييرات بصورة أسرع من غيره من المظاهر الأخرى، وهذا طبعا سيؤثر في شكلٍ أنواع الاتصالات المتعارف عليها سواء كان ذلك كتاب أو مجلة. إلى جانب ذلك فإن نظم الاتصال المباشر على الخط ON-LINE سيكون لها تأثير على نوع وحجم المعلومات التي يحتاج إليها القراء والمستفيدون، فمثلا خدماتها للمؤسسات المختلفة تكون سريعة ودقيقة وتستمر طيلة وقت العمل وبدون انقطاع في كثير من المؤسسات، وهذه ميزة تتفوق بها عن مصادر المعلومات الأخرى التقليدية. إلى جانب ذلك فإنها ستتيح الفرص للقراء والمستفيدين من الانتفاع بها واستخدامها وهم في منازلهم ومكاتبهم الخاصة من خلال الشبكات التي تمت الاشارة إليها. هذه النظم وهذه الاتصالات لا يمكن أن تكون على المستوى الدولي بنفس الكيفية التي ذكرت بها، أي أن استخدامها سيكون مرهون بتوفر إمكانيات معينة لا يمكن أن تتوفر في كل مكان من العالم، على الأقل من خلال السنوات القليلة القادمة، وحيث كما ذكرنا فإن مجال النشر الاليكتروني يتطلب وجود الحواسيب في كل الجهات التي لها علاقة بهذه العمليات، وحيث أن هذه الخدمات موجهة للقارىء والمستفيد، لذلك نجد أن كثيرا من هؤلاء القراء لا يملكون وسائل الاتصال الحديثة التي تمكّنهم من البحث والحصول على ما يريدونه من معلومات، ولذلك سيكون الكتاب والمصادر التقليدية الأخرى بالنسبة لهؤلاء القراء هي المصادر الرئيسية. ومن خلال هذا كله يمكن القول بأن المستقبل سيكون مليء بالتحديات التي ستواجه مصادر المعلومات بأشكالها وأنواعها المختلفة، ولكن الشيء المهم هو يجب أن تكون هذه التقنية الجديدة خادما للقارىء والمستفيد وليست ضد قدرته ورغباته، حتى يمكن أن تساعد على تقديم خدمات أجود وأفضل، وما دمنا في إطار الكلام عن التقنية الحديثة والاتصالات المختلفة والكتاب، لذلك يجدر بنا أن نستعرض ولو بشيء من الاختصار تأثير التقنية على الجوانب الأخرى التي يلعب فيها الكتاب دورا مهما جدا. بمعنى آخر طالما أن الكتاب هو أكثر مصادر المعلومات استخداما وتداولا وخاصة في المؤسسات

العلمية المختلفة، لذلك يمكن القول بأن تأثير تقنية الاتصلات سيكون واضحا وبصورة مباشرة على طبيعة ومناهج وطرق التعليم في هذه المؤسسات. والمتتبع لهذا الموضوع يلاحظ أن كثيرا من دول العالم قد وضعت برامج ومناهج لتعليم واستخدام هذه التقنية في كافة المجالات وخاصة مادة الحاسب الآلي واستخداماته التي بدأت تعطي بداية من المراحل الأولية للدراسة، وإن الشخص الأمي في هذه المجتمعات سيكون هو الذي لا يستطيع أن يتعامل مع هذه التقنية.

لقد ذكرنا سابقا بأن الكتاب هو وسيلة تعليم وتعلم معروف منذ القدم لدى كل الناس فهو لا يتكون من أسلاك وليست له دوائر كهربائية يمكن أن تتعطل في أي لحظة، لذلك فهو لا يحتاج إلى توصيلات لنقاط القوى الكهربائية. إنه مصنوع بالكامل بدون أجزاء ميكانيكية ولذلك فهو لا يعطل ولا يحتاج إلى قطع غيار، وإذا نظرنا إلى هذا وإلى ما ذكر من خصائص وميزات يتصف بها الكتاب فإننا لا نجد أي وسيلة اليكترونية تنطبق عليها هذه المواصفات حاليا أو في المستقبل القريب، فالكتاب المطبوع هو الوسيلة الوحيدة التي تمتلك ذلك منذ أكثر من 500 سنة تقريبا ولا يزال. ولزيادة التأكيد والايضاح فإننا نعرض المقارنة التالية بين الكتاب ومراصد المعلومات المحسّبة وذلك لتحديد أهم الاختلافات.

الكتـــاب	مراصد المعلومات المحسّبـة
1 ـ تخزينه للمعلومات قليل الكثافة نسبيا	1 ـ تخزينها للمعلومات عالي أو كثير الكثافة
2 ـ ممكن حمله بسهولة إلا إذا كان بأعداد كبيرة.	2 ـ ممكن حملها ولكن تحتاج إلى عناية خاصة.
3 ـ يمكن أن يعتمد على نوع الورق والتجليد... الخ.	3 ـ عرضة للتلف والاختفاء في بئات معينة.
4 ـ يمكن قراءته بدون استخدام أجهزة.	4 ـ تحتاج إلى أجهزة إضافية للتحويل للشكل الذي يستطيع الانسان قراءته، وسهولة القراءة تعتمد على هذه الأجهزة والاضافات الأخرى.
5 ـ يمكن استخدامه والاستمتاع به في أي مكان، في البيت، في السيارة، في الشارع... الخ.	5 ـ قراءتها يجب أن تتم في مكان خاص أمام النهايات الطرفية الخاصة بالحاسوب ما لم يتم توفير المطبوع منها والنهايات لا بد لها أن تكون متصلة ببعض الأجهزة الأخرى، وفي الغالب فهي صعبة الحمل والنقل.
6 ـ يمكن استخدام أكثر من كتاب في نفس الوقت للمقارنة والدراسة.	6 ـ مقارنة مرصدين أو أكثر للمعلومات يحتاج إلى توفير أكثر من جهاز حتى يتم عرض كل نص على حدة.

7 ـ يمكن تصفّحه للتعرف على الموضوع الذي يغطيه وكذلك يمكن مراجعته من خلال هذه الصفحات، كما يمكن الكتابة والتعليق على جوانبه وبين أسطره وعلى صفحاته المختلفة.

7 ـ سهولة هذه العملية، ألا وهو التصفح تعتمد بالدرجة الأولى على النظام في حد ذاته، إن وجود أكثر من جهاز يُسهل عملية القراءة والتصفح والمقارنة، والتصفح عادة يتم تسلسليا وهذا يتم بصورة بطيئة.

من خلال ما تم ذكره نأتي فنقول أن الكتاب لا يمكن أن يُستبدل بغيره من الوسائل الأُخرى وذلك نظرا لما يمتاز به من صفات وخصائص لا يمكن أن تتوفر حتى في أحدث وسائل الاتصال الأخرى التي تعتمد على التقنية الحديثة. كذلك فإن الوسائل الأُخرى الحديثة التي ارتبطت بتقنية الاتصالات الحديثة، ستحوّل جزءا كبيرا جدا من المعلومات إلى أشكال لا تعتمد على الورق المطبوع، وإن كانت في الأصل تعتمد على الطباعة بالدرجة الأولى، وهذه الوسائل ستفتح آفاقًا كبيرة جدا لبثّ ونشر المعلومات والأفكار التي قد لا تتوفر في بعض الأحيان في الكتب وغيرها، إلى جانب أنها ستمكننا من القيام بالأعمال التي نقوم بها الآن، ولكن بصورة أسرع جدا وأرخص كثيرا مما هو عليه الآن. وكما هو ملاحظ من خلال أدبيات هذا الموضوع فإن تأثير هذه التقنية لا يتعلق بمستقبل وأهمية الكتاب كمصدر للمعلومات فقط، بل يتعدى هذا ليشمل القراء ومن يبحث عن المعلومات واحتياجاتهم وسلوكهم في البحث والاتصال، وكذلك سيؤثر على وضع ووظيفة مؤسسات تقديم خدمات المعلومات التي ارتبط وجودها بوجود الكتاب، ونعني بذلك المكتبات بالدرجة الأولى. لقد تنبأ «لانكستر» LANCASTER بأن المكتبات ستحوي الوسائل المطبوعة حتى بعد حلول سنة 2000 وستكون كبيرة في محتوياتها من هذه المصادر، إلا أن عددها سيقل وستكون عبارة عن مخازن لهذه المحتويات أكثر من كونها مراكز للاعارة. وبالمقابل فالمكتبات الاليكترونية ستكون صغيرة في حجمها ومتنوعة في محتوياتها وتُدار من قبل متخصصين لهم كفاءة عالية في مجال تقنية المعلومات. هذه ربما لا تكون المكتبات التي نعرفها الآن، حيث أن اسمها قد يتغير إلا أن الهدف سيظل كما هو[15]. كذلك سيشمل هذا التأثير البرامج والمناهج التي تقدمها مدارس علوم المكتبات والمعلومات لعلاقتها الوطيدة بمصادر المعلومات المختلفة، والكتاب جزء منها. هذه التغييرات التي حدثت والتي ستحدث سيكون لها انعكاسات كثيرة على كثير من المجتمعات، ولذلك فإن المجتمعات النامية ستواجه سلسلة من التحديات التي ستفرض عليها إعداد ورسم المخططات والبرامج العلمية والثقافية والاجتماعية حتى تتمكن من الاستفادة من هذه التقنيات لأنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الآخر المتطور وكذلك لأنها لا تستطيع أن تعيش بعيدا عن المعلومات.

يبدو مما سبق عرضه واستعراضه بأن تقنية الاتصالات ارتبطت أكثر بمصادر المعلومات الأولية والثانوية والمتمثلة بصورة أوضح في الدوريات العلمية والمستخلصات والكشافات والتقارير العلمية... الخ. ونحن نعرف نوع وحجم المعلومات التي تحويها هذه

الأنواع من المصادر وكيف أنها تختلف عن حجم ونوع المعلومات التي تحويها الكتب. فالتقنية الحديثة وإن ساعدت على تطوير شكل ومادة الكتاب إلا أنها إلى حد الآن لم تغير من أهميته أو وضعه كمصدر مهم جدا للمعلومات يُستعمل وبكثرة من قبل الكثير من القراء والبحاث والمستفيدين. والمتتبع لاحصائيات نشر الكتاب على المستويات المحلية والاقليمية والدولية يلاحظ أن إنتاج الكتاب يزيد بنسبة من 3-4 % سنويا[16]، ولكن هذا لا يعني أن الكتاب لن يتأثر بتقنية الاتصالات الحديثة، إذ ربما سيتغير شكله وحجمه ويصبح يصدر أو يُطبع مثل الدوريات الاليكترونية التي ذكرنا نماذج لها في هذه الورقة. ومن توقعات واحتمالات المستقبل في هذا المجال ما أورده فيلسون وعالم المعلومات المشهور «لانكستر» LANCASTER إذ يقول بأن مستقبل استخدام الحاسب الآلي سيزيد وبقوة، وإن أسعاره ستتناقص بصورة كبيرة وإن وسائل نقل المعلومات سترخص هي الأخرى وتصبح أكثر فاعلية وإن النهايات الطرفية TERMINALS ستنقص أسعارها بصورة تمكّن كل باحث من امتلاك جهازه الخاص بالمكتب وربما حتى في البيت. هذه التطورات يُحتمل وبصورة كبيرة جدا أن تبني بناء أو نظاما للاتصالات يتعلق بكثير من النشاطات والمؤسسات التي تتعامل الآن بصورة كبيرة من خلال الطباعة على الورق وإن الباحث في عام 2000 سوف يستعمل الطرفيات في أغراض مختلفة مثل استقبال المعلومات وإرسالها أو نقلها، ثم البحث في النصوص المختلفة والبحث عن إجابات لأسئلة مرجعية ويبني من خلالها الملفات FILES ثم إضافة إلى ذلك كله يتحاور ومن خلالها مع زملائه في التخصص وهذا سيعوضه أكثر من حجم المعلومات التي لا يتحصل عليها الانسان خلال استخدام طرقه المختلفة[17]. نحن نسير وبسرعة اتجاه ما يُسمى بالمجتمع غير الورقي PAPERLESS SOCIETY فالتطور في علم الحاسب الآلي وتقنية الاتصالات ستؤثر في كل العمليات المرتبطة بالنشر والتحرير وبث المعلومات لتصبح كلها اليكترونية ولهذا فالحاجة للورق لن تكون موجودة في مثل هذه البيئة، فنحن في مرحلة التطور والانتقال من مرحلة الطباعة على الورق إلى مرحلة الاتصالات الاليكترونية غير انه ومن جهة أخرى يشير «تيرنبل» TURNBULL بأن الكتاب المطبوع يعتبر أهم اختراع أوجده الانسان، وهو خلال الخمسمائة سنة الأخيرة يعتبر أحسن وسيلة للتعلم ولذلك فإن اختفائه أمام وسائل الاتصال الحديثة يظل أمر مشكوك فيه في المستقبل القريب، وذلك لأن المنشور الاليكتروني هو أداة بحث أما الكتاب فهو أداة قراءة[18]. ونحن نستعرض وسائل الاتصال الحديثة ومزاياها وعيوبها لا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نهمل أو نتجاهل الميزات العديدة التي يتميز بها الكتاب، لذلك فإنه سيستمر وسيقرأ ويُستعمل ويُخزّن، وان ملايين النسخ الموجودة منذ ظهور الطباعة وحتى وقتنا الحاضر لا يمكن أن تنتهي أو تختفي نتيجة لهذه التقنية، ولكن من يدري فإن حلم اليوم قد يصبح حقيقة غدا.

الـهـوامـش :

1 — Schulman, J.A. Electronic Publishing. BMLA. Vol. 74, No 1, Jan. 1986, p. 36.

2 ـ إسكاربيت، روبير. ثورة الكتاب، منشورات اليونسكو، 1965، ص 77-78.

3 — Thompson, J. The end of Libraries, London, Clive Bingley, 1982, p. 76.

4 — Ibid, p. 76.

5 — Saracevic, T. Consolidation of Information. Paris, UNESCO, July 1981, p. 18-19.

6 — Schulman, J.A. p. 36.

7 — Aveney, B. Electronic Publishing. SL. Oct. 1983, Vol. 7, No 4, p. 339.

8 — Buckle, D. on-line Librart Catalog. ASLIB Proceedines, Vol. 35, 1983, p. 227.

9 — Aveney, B. p. 343.

10 — Degennaro, R. Library Journal, 107, No 1, 1047, Jan., 1, 1982.

11 — Cranford, S. BMLA. Vol. 74. No 1, Jan. 1986, p. 20.

12 — Ibid, p. 21.

13 — Schulman, J.A. p. 38.

14 — Shaked, B. Electronic Journals. ALIB Proceedings, Vol. 35, No 2, Feb. 1983, p. 78.

15 — Featheoringham, T.R. Paperless Publishing. Scholan Puclishing, Vol. 13, No 1, Oct. 1981, p. 27.

16 — Thompson, J. p. 78.

17 — Lancaster, W. Information Retrieval Systems... New York, Wiley, 1979, pp. 331-334.

18 — Thompsob, J. pp. 92-95.

مستقبل الكتاب المطبوع
في ضوء الاتصالات الحديثة

الدكتور أبو بكر محمود الهوش

منذ أيام جوتنبرغ حين حلت الطباعة بالأحرف المتحركة مكان الكتابة العادية فإن التكنولوجيا صارت مكرسة في تلك المطابع للكلمة المطبوعة. واليوم فإن فن الالكترونات والاتصالات قد وسع جدا مدى الآراء والكلمات المطبوعة في شكل مطبوعات ووسائل سمعية بصرية بحيث أن كلمة «معلومات» أصبحت ذات معنى مجرد يصعب على أي إنسان فهم حدودها وجذورها. وان الحقائق والآراء والبيانات أصبحت كبحر لجي لا يمكن السيطرة عليه، وهذه جميعا مطلوبة وضرورية لبقاء الانسان المتحضر المتمدن[1].

فالناس كانوا يقرؤون الكتب ليتعلموا، ثم يتصفحون الجرائد لاخبارها، ويعتمدون على المجلات لمناقشتها الشؤون الجارية، ويستخدمون المعاجم للحصول على معاني التعابير والمصطلحات وكذلك الموسوعات. كما أن المكتبة هي خزان معلومات أو مصادر مطبوعة ذات حجم هائل يتقاطر إليها الناس عبر السنين ليشبعوا حاجاتهم العلمية أو للمعلومات، وهناك وسائل أخرى بطبيعة الحال قد تمت استخداماتها بعد عام 1900 كالخيالة والاذاعة المسموعة والاسطوانات المسجلة ولكن هذه الأخيرة أكثر ما تستخدم لأهداف التسلية أكثر منها للمعلومات[2].

إن الكتب ليست وسيلة التقدم الوحيدة والتي تعني الحضارة المتقدمة للمجتمع، ولم تعد تحتكر بث الحضارة ولكنها باقية تحتل المركز الأهم في توزيع المعرفة وتطويرها. وبالرغم من التحديات التي تقدمها وسائل الاتصال الجماهيري وتكاليفها المتزايدة والمصاعب الناجمة عن تهيئتها ونشرها وتوزيعها فإن الكتب تبقى من أهم وسائل الاتصال الفكري وسوف تواصل احتلالها لمركز النظام الفكري لمعظم المجتمعات[3]، كما أنها وبحق الوسط الأساسي لغرس المعرفة، الجديدة والمفاهيم حول المجتمعات التي تمر بدور التحديث[4].

إن الكتب مهمة جدا للمجتمع من وجوه عدة. فهي الوسط الرئيسي الذي تمكن منتجي المعرفة من توصيلها إلى أولئك الذين يحتاجونها مع غيرها من المعلومات، وهناك بطبيعة الحال وسائل اتصال أخرى تتضمنها صناعة المعرفة والمتمثل رأس مالها الحقيقي في الأفكار والمعلومات. وان كل الوسائل المعروفة اليوم كانت في وقت ما جديدة وكما قال «دون فابون» «إذا وجدنا أن حضارتنا الحديثة قد فشلت في بعض مناحيها فإن ذلك لا يرجع إلى أنها ليست أفضل بكثير من حالة الماضي وإنما يرجع إلى أنها أقل كثيرا من المستقبل»(5).

ومع الثورة المتزايدة في مجال المعلومات التي يشهدها عصرنا تقف الكلمة المطبوعة بين وسائل الاتصال الحديثة مثل غصن بان قذفت به الأمواج على الشاطىء كما يقول «ماك لوهان»، فالكلمة المسموعة والمرئية تتميز بتراثها الفني وبانخفاض تكلفتها وبقدرتها على الانتشار عبر الزمان والمكان. ومن أجل هذا تمارس ضغطا اقتصاديا وجماليا على الكتاب الذي يكون مكلفا إذا كان ممتازا، ويكون منفرا في مظهره إذا كان رخيصا، رث الغلاف رديء الطباعة صعب القراءة(6). فخلال الخمسينات حدثت تطورات تمثلت في :

1 ـ ظهور الجهاز المرئي الذي تطور بسرعة مذهلة ليهيمن على الاتصالات وعلى الأقل خلال الساعات التي كانت تسيطر على اهتمامنا وانتباهنا.

2 ـ ظهور الحاسوب وتطوراته وإمكانياته الهائلة والذي سرعان ما أصبح أداة ضرورية في المحاسبات والادارة.

كما شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من التطورات التكنولوجية الجديدة في البث الاذاعي والحواسيب والاتصالات السلكية. وان هذه المستحدثات مجتمعة تكون الموجة الجديدة من ثورة تكنولوجية متقدمة(7).

إن التقدم التقني في الطباعة وغيرها من أشكال انتاج المطبوعات مكّن الكثير من الأقطار من تنمية وتوسيع وتحسين صناعة النشر بها لا سيما تلك التي لا تتحكم بها الطرق التقليدية(8).

إن استخدام الوسائل غير المطبوعة لم يكن حدثا جديدا في تاريخ المكتبات، لأن هذه الوسائل كانت وما تزال تستخدم كملحق بالمواد المطبوعة أو بدلا عنها. وان مدى استخدامها كان متغيرا ويتوقف ذلك على :(9)

1 ـ نوعية الموضوع.
2 ـ نوعية الجمهور الذي تنشر له.

إن الطباعة على الورق هي بالضرورة ثابتة وجامدة ولكن المنشورات الالكترونية يمكن أن تكون ديناميكية مستخدمة الصورة المتحركة والصوت وحتى النماذج الالكترونية بفعاليات

عديدة وظواهر طبيعية. ففي دائرة معارف الأطفال بدلا من أن توصف الظواهر على تلك الصفحات وتزود بصور موضحة جامدة ترى طائرة تطير، تصور أن هذه الظواهر وماذا سيكون مدى تأثيرها على الطفل باستخدام النماذج الالكترونية للطائرة وهو نموذج يمكن تطويره لغرض التعلم. وهذا تماما ممكن مع الالكترونات. فالمنشورات الالكترونية ـ كما أنها ديناميكية ـ يمكن أن تكون متداخلة كما لو كان القارىء مشاركا أو مساهما بهذه الأحداث[10].

وعلى العموم فإن النشر الالكتروني ما هو إلا تعويض عن توليد مصادر المعلومات إلكترونيا لتعرض على الشاشات المرئية، وهذه المعروضات هي من مواد نشرت بالطرق التقليدية أي مطبوعة على ورق. وإن هذا التعريف يمكن توسيعه ليشتمل على بث النصوص مع الصور الموضحة وغيرها عبر قنوات الكترونية كالمرئية والمسموعة وأسلاك الهاتف وغيرها[11].

ومن وسائل النشر الالكتروني التصوير الميكروفلمي، النسخ التصويري، الارسال والاستقبال بواسطة الأقمار الصناعية، التخزين والاسترجاع بواسطة الحاسوب وعن طريق استخدام الطرفيات، التخزين والاسترجاع على أقراص الليزر وغيرها من الوسائل الالكترونية[12]، ومن أنماطه[13] :

1 ـ منشورات إلكترونية كاملة وهذه تشمل على وثائق إلكترونية وتبقى هذه الصورة دون أن تظهر بالطباعة التقليدية.

2 ـ منشورات موازية، وهذه منشورات إلكترونية لنسخ مطبوعة تقليدية.

وتقدم التكنولوجيا الحديثة فرصا جديدة ومتعددة لنشر مادة تعادل في حجمها حجم الكتاب ولكن ليس لها جاذبية القراءة التي تبرر نشر المادة في شكل الكتاب المعروف لنا الآن. وتسهل تكنولوجية «الطبع بحسب الحاجة» تخزين المعلومات أو البيانات في أصل مضغوط جدا ورخيص الثمن يسهل نسخه بحسب الحاجة. وهذه التكنولوجيا تشابه تكنولوجيات أخرى سابقة ومماثلة مثل تكنولوجيا الميكروفلم أو التصوير الفيلمي المصغر «Microphotography» ويقارب عدد الكتب التي تنشر سنويا في نظام «بحسب الحاجة» «on demand» عدد ما ينشر في نظم النشر التقليدي[14].

إن النسخة الالكترونية يمكن إصدارها بطرق مختلفة[15] :

1 ـ أما أن تكون على شكل توزيع مركزي (مراصد معلومات) حيث تكون متاحة للقراء عن طريق الاتصال الالكتروني بمراصد المعلومات.

2 ـ وإما أن تكون على شكل لا مركزي حيث توزع بأعداد كبيرة من النسخ الالكترونية اما عن طريق البيع أو الايجار إلى زبائن كالمكتبات لاستخدامها في مراكزهم حيث يمكن الاستفادة منها بأجهزتهم الخاصة.

ويلاحظ بصفة عامة في مرحلة الانتقال من الكتب المطبوعة على الورق إلى مرحلة الكتاب الالكتروني أن هناك من غير شك تزايدا في المستقبل للمواد اللاورقية وتلاشي المواد الورقية أو الكتابات المطبوعة على الورق تدريجيا ليحل محلها التسجيل الالكتروني. وإذا كان ذلك في مجال العلوم الطبيعية والبيولوجية وهي العلوم التي تتضمن حقائق محددة، أكثر يسرا من غيرها من الدراسات الانسانية التي لا يكتفي فيها بالتسجيل الالكتروني إلا الطباعة على الورق، بل لا بد أن يتوفر فيها أيضا إلى جانب هذا التسجيل الالكتروني – التعبير الفني الذي قد لا يكتمل إلا عند قراءتها ورؤيتها بألوان مختلفة. ولكن لا تزال إمكانية الانتقال من المواد الورقية إلى اللاورقية واردة[16]..

إن الوسائل الجديدة من مصغرات وأوساط إلكترونية هي البديل للورق فيما إذا كان الهدف خزنها لفترات طويلة. ولكن الأمر ليس بهذه السهولة لأننا نحتاج إلى خبرة أكثر وبحوث كثيرة لكي يمكننا القول أو الاثبات بأن أيا من هذين الوسطين هو الأحسن بالنسبة للخزن تحت ظروف معينة (المناطق الباردة – المناطق الحارة... الخ)[17].

إن التحول الكامل من المجتمع الورقي إلى اللاورقي يستلزم ما يلي على سبيل المثال لا الحصر :[18]

1 – توفر الطرفيات «Terminals» على نطاق واسع ومستمر.

2 – وجود جمهور بحجم كبير يستفيد من المطبوعات الالكترونية وبالتالي يغطي التكاليف الكلية للانتاج والتوزيع والاستخدام على الخط المباشر «On-Line».

وفي هذا الصدد يقول ولفرد لانكستر «ليس هناك أدنى شك في أننا نتحرك الآن بسرعة وفي مد لا ينحسر نحو مجتمع بلا ورق. وتكفل لنا التطورات الهائلة في علوم الحاسوب وتكنولوجيا الاتصال القدرة على تصور نظام عالمي يتم فيه تنفيذ تقارير البحوث ونشرها وبثها والافادة منها في جو إلكتروني خالص. ولن تكون هناك حاجة إلى الورق في هذا المجتمع. ونحن الآن في مرحلة انتقالية في حلقة التطور الطبيعي من الطباعة على الورق إلى الالكترونيات، حيث يستخدم الحاسوب في الطباعة بينما ترسل الأوعية الناتجة مطبوعة على الورق. وتقف الآن مراصد البيانات الالكترونية جنبا إلى جنب مع الأشكال المطبوعة لهذه المراصد، إلا أنها لم تحل محلها بعد. وسوف يتغير هذا الموقف ولا شك»[19].

إن المنشورات الالكترونية للمستقبل القريب سوف تكون مختلفة تماما عن كل ما نشاهده الآن على رفوف المكتبة الحالية. وفي الحقيقة فإن أقرب شيء لهذه المنشورات هو الألعاب الالكترونية على شاشات الأجهزة المرئية. إن هذه الألعاب الالكترونية يمكن أن تكون الجسر الوحيد بين عصر الورق والمنشورات التقليدية من جهة وعصر الالكترونات من جهة أخرى[20].

ويرى «P. Curwen» بأن الكتاب الالكتروني اقتراح عملي من وجهة نظر تكنولوجية بالاضافة إلى أن اقتصاديات النشر الالكتروني تجعل فكرة الكتاب الالكتروني جذابة في الأسواق. ولكنه يستفهم عما إذا كان الجمهور القارىء سيشتري الكتاب الالكتروني على نفس المستوى ويجعل من الكتاب الالكتروني جذابا للمشتركين. وانه يشعر بأن الوقت باكر جدا لأن نتنبأ بماذا سيحدث، ولكنه حذر جدا حول التنبؤ بموت قبل أوانه بالنسبة للكتاب المطبوع[21]. ويقول «John Gurnsey»[22] «أنا لا أعتقد بأن وسائل النشر الالكتروني ليست نهاية أوتوماتيكية للطباعة، أو النهاية لمهنة المعلومات والمكتبات كما نعرفها اليوم».

وفي عام 1980 كتب «A.E. Cawkell» يقول[23] : «ان معدل صدور المنشورات الالكترونية سوف يعتمد على عوامل مثل تكنولوجيا الحاسوب، نقل المعلومات، والاتصال السلكي. إن هذا الالتقاء للعوامل المذكورة الثلاثة سيكون معتمدا على عوامل سياسية واجتماعية وتكنولوجية وتجارية. وان أول عاملين وهما السياسي والاجتماعي سوف يؤخران معدل السرعة في حين أن العاملين الاخيرين التكنولوجي والتجاري سوف يزيدان من سرعة التغيير».

إن كنج «D. King» لا يعتقد بأننا سوف نرى المجتمع الالكتروني العديم الورق بصورة تامة سوف يتحقق لأسباب أو اعتبارات اقتصادية وسياسية، وعدم وجود الحافز للتشارك بهذا النوع من الاتصال، وهو يرى الحاجة للبديل الالكتروني لتقديم نظم معلومات وحوار ببعض التفاصيل مستقبلا بخصوص المعلومات التكنولوجية والعلوم البحتة ونتائج ذلك التغيير على المكتبات[24].

وفضلا عن هذا فإن المنشورات الالكترونية يمكن تسليمها وتوزيعها بأشكال مختلفة... اما عن طريق شبكات الحاسوب التقليدية بواسطة الأجهزة المرئية وأشرطة الفيديو أو على أقراص مرئية أو على حواسيب صغيرة، فجميعها يمكن أن تدخل الدور باستخدام الحاسوب الخاص والجهاز المرئي[25].

ومن الأمثلة على ذلك مشروع دائرة معارف جروليبه «Grolier's Knowledge Disc» الذي يمثل تطورا حيا لنشر الأعمال المرجعية على أقراص ليزر بدلا من طباعتها على ورق فقد سجلت دائرة المعارف الأكاديمية الأمريكية التي تصدرها شركة جروليبه على قرص واحد صمم بحيث يمكن عرضه على الشاشة المرئية العادية. ويصل عدد الكلمات المسجلة على هذا القرص (أي كلمات الموسوعة كلها) إلى نحو تسعة ملايين كلمة يضاف إليها الايضاحات والأشكال... ويتم الاتصال بالقرس عن طريق جهاز تشغيل عادي متعدد الامكانيات، فيه إمكانيات الاسترجاع العادي والعشوائي والفرز والتصفح والايقاف والترجيع. وهذا الجهاز متصل بجهاز مرئي للعرض. وفي قمة كل صفحة سطور ارشادية تقود المستفيد إلى تحديد مكان اللقطات التي يريدها على القرص[26]. كما تم أيضا إدخال دائرة المعارف الانجليزية Everyman's Encyclopedia في مرصد معلومات ديالوج[27].

إن فرصة النشر بالطريقة الالكترونية تنمو بسرعة، وان المتكهنين (المبشرين بهذه الوسيلة) يتوقعون انتشارها خلال العشر سنوات القادمة. لكن النشر الالكتروني غير مناسب لكل كتاب، ولا يوجد من يذهب مباشرة من الطباعة إلى الطريقة الالكترونية دون المعالجة بالطريقة الميكانيكية (اليدوية)، فلا أحد يريد أن يمر عبر 300 صفحة على شاشة الحاسوب[28].

ثم ماذا عن مستقبل الكتاب ؟

في تشخيص لمشاكل النشر المطبوع نشر «E. Shneour» مقالة ذكر فيها «ان تكاليف الورق والعمالة هي في ازدياد مضطرد وأن هذا يمكن أن يكون سببا أو خطرا على حياة الكتاب بالأمد الطويل في حين أن الكتاب هو العنصر الأساسي للمدنية الحديثة...» وان هذا الكاتب يواصل القول «بأن الكتاب له من المزايا الملائمة ما تجعله أفضل من أي وسيلة كائنة أخرى لخزن المعلومات واسترجاعها، وان هذا سوف يجعل من غير المحتمل إيقاف الكتاب بسهولة»[29]. ويشير آلن كنت «A. KENT» إلى أن صناعة الكتاب خلال الثمانينات لا تختلف عما كانت عليه خلال العقود السابقة، ما عدا سيادة المكننة أو استخدام الآلة في نقل المعلومات، والطبع سيستمر على الورق، وان المؤلفين ومجتمع القراء سوف يقاومون بكل جدارة أية محاولة لاحلال الصناعة الجديدة مكان الصفحة المطبوعة تقليديا، ولكن سوف تكون الأساليب الجديدة للنشر في تطور مستمر طالما هناك دوريات وكتب تطبع بالطريقة التقليدية[30].

ومع أن البعض من الناشرين والمكتبيين خلال الخمسينات كانوا يتصورون، لا بل يخافون من حلول الجهاز المرئي وتغلبه على الكلمة المطبوعة أخذا كل من الوظائف الاعلامية والتسلية للكلمة المطبوعة، وان الحاسوب سوف يصبح موسوعة وحتى مكتبة كاملة للمستقبل... فإن هذه المخاوف ثبت بطلانها، فالاختراعات الجديدة أصبحت مكملة لهذه الكلمة المطبوعة بدلا من أن تأخذ مكانها وأصبح الحاسوب أداة ذات قيمة عالية في صف أحرف المطابع وتنظيم البيانات لنشرها وفي جميع الأعمال المكتوبة الأخرى[31]. وحدث الشيء نفسه عندما اخترعت الطباعة حيث أعطت إمكانيات هائلة للكلمة المطبوعة، ولكن هذا الاختراع الهام قد وجد مقاومة ومعارضة من القوى الاجتماعية المحافظة[32].

والحقيقة هي أن الكتاب يصبح كوسيلة لتوصيل الآراء لا يحقق الرغبة المطلوبة. ومن النقاط الايجابية ان الكتاب سهل الحمل ويمكن التوصل إليه بكل سهولة وفي أي وقت كان. ومن الجهة السالبة فإن من الصعب تحديث الكتاب بالاضافة إلى كونه مكلفا ماليا، وبعد أن يطبع الكتاب فإن النص يصبح ثابتا جامدا لا يمكن تغييره بحيث لا يمكننا أن نجري أي تغيير بصورة ملائمة أو نعيد ترتيب أي جزء منه بالاضافة إلى أن الصور الموضحة وغيرها تصبح هي الأخرى جامدة ثابتة لا تقبل التغيير. فالكتاب المطبوع يبدو ملائما بالنسبة للمواضيع التي

تقرأ تباعا لمجرد اللذة وقضاء وقت ممتع. فهو وسيلة كاملة لمواضيع كالروايات في حين أنه بعيد كل البعد عن المثالية عندما يصمم لنقل الآراء وهذا كما هو الحال في جميع الكتب المرجعية وكتب البحث العلمي(33).

وحول توقعات المستقبل قام بعض الباحثين بدراسة (بطريقة دلفي) شملت أمناء المكتبات والناشرين وخبراء تكنولوجيا المعلومات للتعرف على الوقت الذي تتحول فيه المطبوعات من الشكل الورقي إلى الشكل الالكتروني وكانت الاجابات كما يلي :(34)

1 – بقدوم عام 2000 ستكون 50 % من خدمات التكشيف والاستخلاص في الشكل الالكتروني وحده، وستصل هذه الخدمات إلى نسبة 90 % بعد ذلك.

2 – الدوريات الحالية (في العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والانسانيات) سوف لا تصل نسبة 25 % منها إلى الشكل الالكتروني حتى بعد عام 2000.

3 – سوف لا يتم تحويل 50 % من الكتب المرجعية إلى الشكل الالكتروني إلا بعد عام 2000 بينما سيشهد عام 1990 (25 % من الكتب المرجعية الحالية تصدر في الشكل الالكتروني وحده).

4 – في عام 1995 سيصدر 50 % من التقارير الفنية الجديدة بالشكل الالكتروني وحده، اما مستوى الـ 90 % فسوف لا يتم الوصول إليه إلا بعد عام 2000.

كما أضافت دراسة أخرى حول تجاوب المؤلفين مع مشروع المخطوطة الالكترونية بأن أكثر من 80 % من المؤلفين المتجاوبين مع التقدير (التقييم) يتوقعون خلق مخطوطات الكترونية خلال عام 1985، بالمقارنة مع 60 % من الذين توقعوا ذلك في 1983، 20 % في سنة 1980. وخلال 1985 فإن 75 % من المتوقع أن يسألوا ناشريهم لقبول مخطوطاتهم في شكل إلكتروني(35).

وان الناشرين من الناحية الأخرى ذكروا بأنهم يتوقعون أقل من 50 % من مؤلفيهم قادرين على إعداد المخطوطات الالكترونية خلال عام 1985 بالمقارنة بـ 25 % في عام 1983، 10 % في عام 1980، وانهم يتوقعون حوالي 40 % من المخطوطات الالكترونية ستقدم لهم في عام 1985(36).

وأمام المستحدثات التكنولوجية الجديدة والخدمات الحقيقية التي تقدمها نجد أن تبني مستحدث ما أو خدمة ما يعتمد على وجود مجموعة كبيرة وبدرجة كافية من الزبائن الذين يرغبون بأن يدفعوا تكلفتها، وهذا مرهون بالحاجات الموجودة لدى الأفراد وما هو متاح في الأسواق من هذه المستحدثات(37).

ويقول أحد الناشرين(38) «وإذا ما وصفنا عملنا الحقيقي بأنه التعامل مع الورق والحبر والطبع نكون قد أخطأنا الهدف كلية (أي طبيعة عملنا وتجارتنا في صناعة النشر) والواقع أن

صناعتنا الحقة هي الآراء والمعلومات...» ويضيف «حتى الآن ان وسيلتنا كانت الكتاب المجلد ولكن غدا سوف تتوسع وسيلتنا لتشمل مراصد المعلومات المخزنة في الحواسيب وحتى أقراص الفيديو ذات السعة الهائلة».

وفي مقالته الشهيرة «In defence of the Book» كتب (Jenny Rowley) مقارنا بين الكتاب الورقي والمخزن إلكترونيا :(39)

الكتــاب	المرصد المميكن
1 ـ نسبيا كثافة ضعيفة من تخزين البيانات.	1 ـ كثافة عالية لتخزين البيانات.
2 ـ سهل النقل إلا إذا كان بأعداد كبيرة.	2 ـ يمكن حمله ولكن يحتاج إلى عناية دقيقة.
3 ـ سوف يصمد في جميع الظروف وإن كانت حياته تعتمد على نوعية الورق والتجليد.	3 ـ معرض للتلف وحتى للمسح في بعض الظروف البيئية.
4 ـ يمكن قراءته دون جهاز وسيط ما عدا النظارات.	4 ـ يتطلب تجهيزات ضرورية لتحويل البيانات إلى صور يقرأها الانسان، فسهولة القراءة تعتمد على هذا الجهاز وإتاحته.
5 ـ يمكن أن يقرأ وأنت جالس على كرسي مريح أو منضدة أو في أي مكان ملائم...	5 ـ القراءة تتم بوضع جلوس مستقيم أمام منفذ الحاسوب ما لم تكن المخرجات مطبوعة... ان منافذ الحاسوب يجب أن تربط إلى جهاز آخر وهذه عادة ليست منقولة ولا يمكن نقلها.
6 ـ ان عدة كتب يمكن استخدامها بآن واحد ومقارنتها.	6 ـ ان المقارنة بين مرصدي معلومات أو أو أكثر أو أجزاء منها معناه القول بوجود جهازين لعرض النص على الشاشة.
7 ـ يمكن تصفحه لكي يمكن الحكم على ما هو متضمن فيه وعرض واستعراض خطة الكتاب.	7 ـ ان سهولة استعراض مرصد المعلومات تعتمد على نوع النظام ومرونته. وان منافذ عديدة أو إضافية من الطبيعي أن تسهل على القارىء إجراء المقارنة. وان التصفح ممكن ولكن يجب أن يكون متسلسلا وبطيئا.
8 ـ ان المخططات والرسوم التوضيحية يمكن استخدامها لتوسيع وتوضيح النقاط.	8 ـ ان بعضا من المخططات متاح على منافذ فيها مسهلات لهذه الأشكال ولكن الصور لا يمكن توليدها بدقة.

9 ـ يمكن أن يكون كتاب فن ذا جانبية　　9 ـ ان منافذ الحاسوب جدا محدودة في هذا

ويتنبأ «Broadbent and Powell» بأنه خلال الأعوام الخمسة أو العشرة القادمة سيكون بيع الكتاب متفائلا ويشعرون بأن المواطنين سوف يشترون الكتب كلما كان لديهم المقابل المادي، ولكن سيحصل انخفاض في أعداد الأشخاص الذين يشترون الكتب الأكاديمية العالية. وعلى العموم فإن بيع الكتب قد ازداد وأن الكتب التي تقرأ للترفيه قد سجلت ارتفاعا في مبيعاتها. وان الكتب الخيالية (القصصية) في ازدهار. ولكن سوق الكتب المقررة للمدارس يواجه ضغطا شديدا. وان الناشرين لا يعيدون طباعة الكتب، وان نفس الباحثين يرجعان هذا إلى نتائج التضخم المالي وليس هو اتجاه في صناعة النشر. وان بيع الكتب القديمة لم تلق رواجا، ومن الملاحظات المهمة أن الكتب المجلدة تخسر مكانتها أمام الكتب الورقية (وفق التكلفة)[40].

ومن الملاحظ أنه حتى الكتب الترفيهية والدينية تتضاءل شعبيتها أمام البرامج المرئية باعتبارها أهم نشاطات التسلية المبذولة في جميع الأوقات. وان الحقائق الاحصائية تفيد بأن مشاهدة المواطنين للمرئية يفوق أية نشاط ترفيهي آخر حتى قراءة الكتب لا سيما أن التسليات الالكترونية مثل الدائرة المرئية المغلقة والفيديو وصناعته المتنامية والمطلوبة ولعبات الجهاز المرئي وغيرها هي من التكنولوجيا الجديدة التي تستهوي الجميع. وبالأخير فإن الشكل الجديد هو الشكل الالكتروني وان الكتاب سوف لن يكون أكثر من حقيقة جزئية من هذا الخضم من وسائل الاتصال[41].

إن الصراع بين الكتاب المطبوع ووسائل الاتصال الحديثة المختلفة يؤكد لنا بأن العصر الآتي ليس هو عصر الكتاب التقليدي، ولكنه أيضا عصر استخدامه الالكتروني تصويرا وقراءة ومراجعة وحفظا[42]. وكما أشار أحد الباحثين[43] «بأن الصراع بين تكنولوجيات المعلومات المختلفة الآن في الربع الأخير من القرن العشرين يذكرنا بالصراع الذي حدث في القرن الثاني عشر الميلادي بين البردى والرق والورق، ذلك الصراع الذي انتهى لصالح الورق وأدى إلى خروج البردى والرق من مسرح المعلومات في ذلك الوقت وتربع الورق على ذلك المسرح حتى يومنا هذا دون منازع عنيد، وعلينا أن ننتظر».

الهوامش المصدرية :

1 — Donald G. Fink. «The Impact of Technology on Library Science» Special Libraries, Vol. 68, No 2, (1977) p. 76.

2 — Harold W. McGraw. «Responding to Information Needs in the 1980s Wilson Library Bulletin, Vol. 54, No 3, (1979) p. 160.

3 — Philip G. Altbach and Sheila McVly. Perspective on Publishing, Lexington Books, London : 1977, pp. 3-4.

4 — Ibid. p. 84.

5 ـ زهير الكرمي. العلم ومشكلات الانسان المعاصر، عالم المعرفة (5)، الكويت : 197 ص 326.

6 ـ عبد الستار الحلوجي «المستفيدون غير المستفيدين من المكتبات في الوطن العربي»، من أعمال الندوة العربية الثانية حول : المستفيدون من خدمات المكتبات ومراكز التوثيق العربية، منشورات مركز البحوث في علوم المكتبات والمعلومات، المعهد الأعلى للتوثيق، تونس : 1986، ص 56.

7 — Harold W. McGraw. op. cit.

8 — Philip G. Altbach and Sheila McVey. Op. Cit. p. 12.

9 — David Russon. «Electronic Publishing» A paper presented to IFLA Conference, Munich 1983.

10 — F.W. Lancaster. «The Electronic Librarian Journal of Library Information Science, (CHIN Americans Assoc.) Vol. 10, No. 1, (1984) pp. 8-12.

11 — M. Butler. «Electronic Publishing and its Impact on Libraries : A Literature Review» Library Resources and Technical Services, Vol. 28, No. 1, p. 41-42.

12 ـ محمد محمد امان «النشر الالكتروني وتأثيره على المكتبات ومراكز المعلومات»، المجلة العربية للمعلومات، مج 6، ع 1 (1985) ص 6.

13 — David Russon. op. cit.

14 ـ محمد محمد امان. مصدر سبق ذكره، ص 11.

15 — David Russon. op. cit.

16 ـ أحمد بدر. المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات، دار المريخ، الرياض : 1985، ص 137.

17 — David Russon. op. cit.

18 ـ أحمد بدر. مصدر سبق ذكره، ص 327-328.

19 ـ ولفرد لانكستر. نظم استرجاع المعلومات، ترجمة حشمت قاسم، مكتبة عريب، القاهرة : 1981، ص 457-458.

20 — F.W. Lancaster. «The Electronic Librarian», op. cit. pp. 8-12.
21 — M. Buther. op. cit. p. 48.
22 — John Gurnsey. «Electronic Publishing and the Information Profession» ASLIB Proceedings, Vol. 38, No. 10, 1986, p. 336.
23 — M. Buther. op. cit. p. 45.
24 — Ibid. p. 43.
25 — F.W. Lancaster. «Electronic Librarian». op. cit. pp. 8-12.
26 ـ شعبان عبد العزيز خليفة. «تكنولوجيا أقراص الليزر ودورها في اختزان واسترجاع المعلومات»، دراسة قدمت إلى الندوة العلمية الثانية، تونس : يناير 1989.
27 ـ محمد محمد امان. مصدر سبق ذكره، ص 16-17.
28 — Stephen F. Roth. The Computer Edge. Micro-Computer Trends Uses in Publishing, R.R. Bowke Company, N. Y., London : 1985, p. 138.
29 ـ أبو بكر محمود الهوش. «صناعة النشر الالكتروني ومستقبل الكلمة المطبوعة»، الناشر العربي، ع 9، 1987، ص 69.
30 — Allen KENT. «Scientific and Technical Publishing in the 1980s, IN Philip Hills (Ed.) **The Future of the Printed Word...»** Frances pinter, London : 1980, p. 167.
31 — Harold. W. McGraw. op. cit. p. 160.
32 ـ أبو بكر محمود الهوش. «دراسات في النشر : مدخل عام»، عالم المعلومات، س 5، ع 1، 1982، ص 41.
33 — F.W. Lancaster. «Response to the Keynote Address» A paper presented to IFLA Council, Montreal : 1982.
34 ـ أحمد بدر. مصدر سبق ذكره، ص 333.
35 — Stephen F. Roth. op. cit. p. 115.
36 — Ibid.
37 — Benjamin M. Compaine [Editor]. Understanding New Media : Trends and Issues in Electronic Distribution of Information. Balling Publishing Company, Cambridge : 1984, p. 8.
38 — Ibid, p. 332.
39 — James Thompson. The End of Libraries, Clinneth Bingley, London (2nd Impression) 1984, p. 9.
40 — Ibid, pp. 97-98.
41 — Ibid, p. 98.
42 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة الشاملة للثقافة العربية، الكويت : 1986 (المجلد الثاني) ص 46.
43 ـ شعبان عبد العزيز خليفة. مصدر سبق ذكره.

معـــارض الكتـــب

أهميتها ودورها في ترويج الكتاب العربي

محمد جرناز

يتميز العصر الحديث بغزارة في الانتاج الفكري من مواد المعلومات المختلفة سواء كانت في شكل كتب أو دوريات أو تقارير ونشرات ـ أو رسائل جامعية أو مصغرات فيلمية ووسائل سمعية وبصرية وغيرها. وبذلك أصبحت الوسائل العلمية والثقافية كثيرة ومتنوعة ولكل منها خصائصها ومميزاتها، «وعلى الرغم من دخول التقنية الحديثة واستخدام المصغرات الفيلمية «الميكروفيلم والميكروفيش» Microfilm and Microfiche واستخدام الحاسبات الآلية (Computer) في تخزين واسترجاع المعلومات آليا للقارىء، إلا أن قيمة الكتاب ما تزال جزءا هاما من صميم حياة الفرد والمجتمع ووسيلة هامة من وسائل الثقافة والتعليم»[1]. سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية.

وتعتبر معارض الكتب من الوسائل الهامة في توزيع وإقتناء الكتب والدعاية لها للافراد والمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات وغيرها من المؤسسات الثقافية والعلمية. وخاصة في الدول النامية نظرا للنقص الكبير في وجود المكتبات العامة والمدرسية والجامعية والمتخصصة ومراكز التوثيق والمعلومات وغيرها من وسائل نشر وتوزيع الكتاب، علاوة على أن معارض الكتب تعتبر تظاهرات ثقافية تندرج ضمن ما تطمح إليه الدول من تقديم خدمات ثقافية وتربوية واجتماعية.

وإذا تناولنا بشيء من الايجاز أهم المعارض العالمية للكتاب لأدركنا مدى حرص المسؤولين عنها على ضرورة استمرارها وفق مخطط وبرنامج دوري، وعلى سبيل المثل لا الحصر فان معرض فرانكفورت الدولي للكتاب «Frankfurt Book Fair» «والذي بدأت دورته الأولى سنة 1949 ويعقد سنويا وتشترك فيه معظم دور النشر والمؤسسات الثقافية المختلفة من العديد من دول العالم، تعرض فيه كتب حديثة في مختلف مجالات المعرفة وبمختلف اللغات علاوة على قسم خاص بكتب الأطفال في شكل منسق ومنظم»[2]. ويفد إلى

معرض فرانكفورت سنويا عدد كبير من الزوار والمهتمين بنشر وتوزيع واقتناء الكتب يزيد على 170,000 زائر.

وقد بلغ عدد الناشرين في الدورة رقم (40) على سبيل المثال 7000 ناشر يمثلون 80 دولة خلال سنة 1988»[3].

كما ان معرض وارسو للكتاب في بولندا Warsaw Book Fair والذي يعتبر أيضا من معارض الكتب المشهورة عالميًا يعقد سنويا في شهر مايو ولمدة ثمانية أيام منذ سنة 1956 ومركز بالدرجة الأولى على عرض الكتب في مجالات العلوم البحثية والتطبيقية ومجالات التربية والتعليم. ويتميز معرض طوكيو للكتاب (Tokyo Book Fair) بشهرته العالمية حيث يعقد مرة كل سنتين وتشترك فيه معظم دور النشر والمؤسسات الثقافية والعلمية من مختلف دول العالم خاصة من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

كما تعقد معارض متعددة للكتاب في مدن أوربا الغربية والشرقية وغيرها ذلك مثل معرض بلغراد للكتاب (Belgrade Book Fair) والذي بدأ سنة 1968. ويتميز معرض فرنسا للكتاب والذي بدأ سنة 1964، بنوع من التخصص في مجال العلوم البحتة، كما تعقد معارض دقيقة في التخصص ولعل أهمها «معرض كتاب الطفل والذي يقام في مدينة بولونيا في ايطاليا في شهر ابريل من كل سنة منذ سنة 1964[4].

ان الغرض من التعرض للمعارض آنفة الذكر كنماذج قبل الشروع في الحديث عن معارض الكتب المقامة في الوطن العربي وذلك لطرح بعض التساؤلات التي تحتاج الى حلول وإجابات منها على سبيل المثال : هل هناك تنسيق بين اتحاد الناشرين العرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمؤسسات الثقافية في الوطن العربي للاشتراك في معارض الكتب العالمية ؟ وهل هناك انتقاء أو اختيار للمطبوعات أو الكتب للاشتراك بها في مثل هذه المعارض وفق معايير محددة لامكانية ترويج الكتاب العربي على المستوى العالمي ؟. ان طرح هذه الاستفسارات أهدف بها الى مضاعفة الجهد كي يأخذ الكتاب العربي مكانته المرموقة بين الكتب الأخرى في المعارض العالمية للكتاب ويصبح الكتاب العربي ذا قيمة ثقافية عالية من حيث المحتوى والاخراج والطباعة واتباع المعايير العالمية في تدوين البيانات البيليوغرافية للكتاب اضافة الى الاهتمام بالتجليد ونوعية الورق.

ومن خلال هذه الندوة فانني أرى ضرورة التنسيق بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الناشرين العرب والمؤسسات العربية الأخرى ذات العلاقة لوضع برنامج علمي معتمد يساعدنا على تحقيق الاهداف التي نطمح اليها جميعا لدخول الكتاب العربي بما في ذلك كتاب الطفل العربي في معارض الكتب العالمية بشكل ايجابي ومكثف وفق معايير وأسس علمية ثابتة. كما أدعو الى التأكيد على تطبيق التوصية رقم 19 المنبثقة عن ندوة استراتيجية النشر العربي التي اقيمت بالجزائر في الفترة من 22 ـ 23 تشرين أول / اكتوبر 1985 والتي

تنص على (... الدعوة لتكوين لجنة متابعة لاقرار مشاركة دور النشر الخاصة والمؤسسات العامة في الوطن العربي في أجنحة عربية موحدة في المعارض العالمية)[5].

معارض الكتب في الوطن العربي

بدأت ظاهرة اقامة معارض الكتب في الوطن العربي منذ أكثر من عشرين سنة (وذلك لغرض نقل المعرفة ونشر الثقافة بين أفراد المجتمع العربي)[6]. ونستطيع القول في هذا الصدد بأن البداية الأولى للمعارض العربية أقيمت في كل من القاهرة وبيروت، ومن أهم المعارض في تلك الفترة وأكثرها قوة واثارة (أسبوع الكتاب العربي، الذي أقامته وزارة الثقافة والارشاد القومي في جمهورية مصر العربية في اواخر سنة 1963 ويشتمل على مجموعة متكاملة من انتاج جميع الناشرين العرب، فكان لهذا المعرض آثار عميقة في التعريف بالكتاب العربي وترويج بيعه)[7] وبعد هذا التاريخ توالت معارض الكتب في الوطن العربي بشكل مكثف حيث نظمت معارض محلية وعربية وعالمية في العديد من الدول العربية كتظاهرات ثقافية اتسمت معظمها بالاستمرارية ومنها على سبيل المثال معرض الكتاب بالكويت والرياض والجزائر وتونس وطرابلس وبيروت والموصل والشارقة والدوحة وصنعاء وغيرها. ولقد أعطت هذه المعارض في دوراتها السابقة فرصا طيبة للقاء والحوار بين الناشرين والمؤلفين العرب، كما انها مكنت القراء والباحثين من الاطلاع واقتناء أحدث ما صدر من دور النشر والمؤسسات الثقافية في الوطن العربي من كتب في مختلف مجالات المعرفة اضافة الى ذلك فان معارض الكتب تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة في عمليات الاختيار والتزويد للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات بمختلف انواعها.

وقد اتسمت معظم المعارض المقامة في الوطن العربي بطابع دولي فاشتملت على أحدث الكتب العربية والاجنبية في مختلف مجالات المعرفة من العديد من الناشرين والمؤسسات الثقافية والعلمية في الوطن العربي وغيرها من الدول الأخرى.

وتتفاوت معارض الكتب المقامة في الوطن العربي من دولة الى أخرى، فنجد بعضها يمتاز بحسن التنظيم والتنسيق وتوفر الامكانيات وتسهيل الاجراءات للناشرين والمشاركين وحداثة الكتب، اضافة الى اصدار أدلة وفهارس تحتوي على المعلومات الأساسية من حيث التنظيم والاعداد اضافة الى تدوين البيانات الببليوغرافية لكل عنوان وتوضيح قيمة الخصم المتاحة، وقد اتسمت بعض المعارض في الوطن العربي بالاستمرارية بصورة دورية، وقد بادرت بعض المؤسسات الثقافية والعلمية بمناسبة اقامة معارض الكتاب في بلدانها بتخصيص جوائز تشجيعية لأفضل الكتب المعروضة في مجالات محددة، وذلك رغبة في تشجيع المؤلفين والمترجمين والناشرين العرب بتدعيم الكتاب العربي وترويجه وتطوره، فعلى سبيل المثال نجد ان مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالاتفاق مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أقرت تخصيص جوائز بمناسبة اقامة معرض الكتاب بالكويت لأفضل كتاب مؤلف باللغة العربية،

وجائزة لأفضل كتاب مترجم الى اللغة العربية في مجال العلوم البحتة والتطبيقية، وجائزة أخرى لأفضل كتاب مؤلف في الفنون والآداب والعلوم الانسانية اضافة الى جائزة لأفضل كتاب مؤلف للاطفال[8]. ان مثل هذه المبادرات ستساعد المؤلفين والناشرين والمترجمين على بذل الجهد لتطوير الكتاب العربي من حيث المحتوى والاخراج والطباعة ونوعية الورق، وقد ساهم اتحاد الناشرين العرب في انجاح العديد من معارض الكتب في الوطن العربي وذلك عن طريق تنظيم ندوات ترتبط بتطوير حركة التأليف والنشر والدعوة الى وضع استراتيجية للنشر العربي.

كما يجب ان نوضح أيضا بأن بعض معارض الكتاب في الوطن العربي قد تعثرت وتقلصت ولم تكتب لها الاستمرارية على الرغم من نجاحها في الدورات الأولى التي عقدتها، والامر يتطلب بذل الجهود للتغلب على المشاكل التي حالت دون استمرار معارض الكتب في بعض الدول العربية تمكينا لتوصيل الكتاب الى جميع القراء والباحثين العرب ونشر الثقافة بين جميع أفراد المجتمع في الوطن العربي.

دور الناشرين والمؤسسات الثقافية العربية في انجاح معارض الكتب وترويج الكتاب العربي

ان أداء معارض الكتب في الوطن العربي لرسالتها بشكل علمي ومنظم وفي ظروف ملائمة يحتاج الى المزيد من الدعم والتشجيع ماديا ومعنويا، ومهما بلغت مساهمة الناشرين في تغطية التكاليف عن طريق أجور الأجنحة والاشتراكات وتخفيض نسبة من سعر الكتاب لفائدة القراء فسوف لن يؤدي الى النتائج المطلوبة. ان الاشراف على معارض الكتب يفضل أن يكون في المرحلة الحالية عن طريق مؤسسات تتبع الدولة مباشرة مع ضرورة التنسيق والتشاور مع اتحاد الناشرين العرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهذا يستوجب وضع مخطط لتقويم معارض الكتب العربية والعالمية المقامة في عواصم الوطن العربي وجدولتها بحيث تترك الفرصة للناشرين العرب للمساهمة والمشاركة فيها وانجاحها، كذلك يفضل الأخذ في الاعتبار عدم تعارضها مع معارض الكتب العالمية المشهورة مثل معرض فرانكفورت الدولي للكتاب، كما يفضل وضع مواصفات وشروط موحدة للناشرين العرب تمكنهم من عرض كتبهم وبيعها وفق لوائح وشروط تعتمد من قبل اتحاد الناشرين العرب، كما ان الرقابة على الكتب تؤثر تأثيرا كبيرا في الحد من ترويج الكتاب العربي.

وأود أن أشير الى بعض المآخذ والملاحظات التي يقع فيها بعض الناشرين العرب والتي تحد من توزيع وترويج الكتاب العربي سواء كان ذلك عن طريق معارض الكتب العربية أو العالمية أو أي وسيلة أخرى وتتلخص هذه الملاحظات فيما يلي :

1 ـ عدم التزام الناشرين والمؤلفين والطابعين العرب باتباع المواصفات والمعايير المتعارف عليها دوليا في عمليات الطباعة والنشر ذلك مثل افتقار بعض الكتب العربية الى البيانات الببليوغرافية الاساسية مثل تدوين مكان النشر وتاريخ النشر وغيرها[9].

2 ـ عدم الاتفاق بين الناشرين العرب لتحديد أماكن ثابتة لكل نوع من البيانات الببليوغرافية فمثلا تاريخ النشر يدون في بعض الكتب على صفحة الغلاف ومرة أخرى في المقدمة وفي كتب أخرى يسجل في الصفحة الاخيرة وفي حالات كثيرة لا يذكر على الرغم من أهمية ذلك خاصة في عمليات الفهرسة في المكتبات.

3 ـ تفتقر بعض الكتب العربية الى الورق الجيد وشكل الحروف المناسبة والرسوم والالوان والأغلفة، فغالبا ما يكون الورق من النوع الذي تؤثر فيه العوامل البيئية مثل الحرارة والرطوبة وكثرة الاستعمال فلا يلبث ان يتغير لون الورق ويتآكل ويصبح غير مريح للقراءة في فترة زمنية قصيرة.

4 ـ معظم الكتب العلمية وبعض كتب الاطفال تعاني من سوء المظهر والشكل والطباعة.

5 ـ يلاحظ في العديد من الكتب عدم التمييز بين العنوان والسلسلة.

6 ـ لم يتم الاتفاق بين الناشرين العرب بطبع ما يسمى (الفهرسة أثناء النشر) في شكل بطاقة تحمل البيانات الببليوغرافية الكاملة للكتاب ويجب أن تكون على ظهر صفحة العنوان وهذا الاجراء معمول به في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا منذ سنة 1974 عن طريق مكتبة الكنجرس بالتعاون مع ما يزيد على 1000 ناشر لتنفيذ مشروع الفهرسة أثناء النشر.

7 ـ مما لاشك فيه ان قوائم الناشرين تمثل مصدرا هاما يلجأ اليه القارىء والباحث والمسؤولون عن عمليات التزويد في المكتبات سواء توفرت هذه القوائم في معارض الكتب أو بطريقة مباشرة، فيلاحظ على العديد من قوائم (كتالوجات) الناشرين انها تفتقر الى الدقة في تنظيمها وترتيبها وبها قصور في البيانات الببليوغرافية الاساسية للكتاب، كما أن ـ معظمها لا تتبع الترتيب الهجائي أو الموضوعي علاوة على افتقارها للكشافات.

8 ـ ان مهنة الناشر مهنة خطيرة تتعامل مع أخطر المقومات الحضارية للمجتمع واذا كان المجتمع قد وفر لنفسه شروط الحماية من انحرافات المهن التي تتوجه اليه بخدماتها فان الحاجة تتأكد نحو وجوب الاتفاق على شروط قانونية لمزاولة هذه المهنة والتي لا يمكن تركها للأميين وأشباه الأميين الذين يمارسون هذه المهنة على غير وعي منهم لخطورتها وأهميتها[10]. لذلك فان التخطيط المنهجي لحركة النشر على مستوى دور النشر ذاتها أو على المستوى الوطني والقومي أمر ضروري تحتمه طبيعة المرحلة الانمائية الشاملة التي تترابط مجالاتها المختلفة، ولا بدّ لنا أن ننوه بأن قطاع النشر قد شاهد خلال الاعوام الماضية بروز بعض الناشرين المثقفين الملتزمين بالهوية الثقافية للامة العربية وذلك من أجل صنع غد ثقافي عربي أفضل.

هذه بعض الملاحظات التي أرى أخذها في الاعتبار حتى يمكن للكتاب العربي أخذ مكانته المرموقة في معارض الكتب الوطنية والعربية والعالمية، ولعل المجال لا يتناسب مع عنوان هذا البحث للدخول في تفصيلات عن معوقات حركة النشر في الوطن العربي.

ومن هنا فانني أؤكد على ضرورة تطبيق التوصيات التي وردت في الندوة التي انعقدت في الكويت في الفترة من 8–11 تشرين ثان / نوفمبر 1982. تحت عنوان (حول واقع الكتاب العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينات)[11]. اضافة الى توصيات ندوة (استراتيجية النشر العربي) التي انعقدت في الجزائر في الفترة من 22–23 من شهر تشرين أول / اكتوبر 1985.

معارض الكتب واتجاهات القارىء العربي

من خلال الاطلاع على بعض الاحصائيات ونتائج بعض الاستبيانات عن اتجاهات القراء ونوعية الكتب المفضلة، تبين شغف القارىء العربي بحب اقتناء الكتب وقراءتها. « ان اقبال الجماهير العربية على اقتناء الكتب من خلال المعارض المقامة في الوطن العربي، هذا الاقبال الشديد يستلزم وقفة تأملية تجاه تلك الظاهرة الثقافية التي تشد الانتباه وتستلفت الانظار، ولا ينبغي فقط أن نرصد اتجاهات وميول القراء نحو الموضوعات أو العناوين التي تستهويهم ونعمل على توفيرها لهم في الدورات القادمة».

ان الأمر يتطلب اجابة لتساؤلات تتطرح نفسها هل يجب السير في طريق تشجيع الاتجاهات وتلبية الرغبات بلا حدود ؟ وهل الحكم على رواج كتاب من واقع مبيعاته دليل على استمرار رواجه في الدورات التالية ؟ ثم ما هي الاسباب التي أدت الى عدم اقبال القراء على الكتب المحلية ؟.

هذه التساؤلات وغيرها تحتاج الى اجابات علمية ودقيقة والامر في حقيقته يستلزم دراسة واسعة وعميقة يجب ان يساهم فيها كل صاحب دار في صناعة الكتاب ونشره عن طريق تصميم الاستبيانات المناسبة ومتابعة الاحصائيات ودراستها وتحليلها عن اتجاهات القراء في جميع معارض الكتب المقامة في الوطن العربي، ولعل اتحاد الناشرين العرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمؤسسات الثقافية في الوطن العربي معنيون بهذا الأمر بالدرجة الأولى.

من خلال ما تم ذكره ورغبة من الباحث في تطوير معارض الكتب المقامة في الوطن العربي والتأكيد على وجود الكتاب العربي الجيد في معارض الكتب العالمية أقدم المقترحات التالية :

أولا : ضرورة الاشتراك في معارض الكتب العالمية وفق استراتيجية عربية موحدة بكتب عربية جيدة منتقاة للرفع من مستوى الكتاب العربي من حيث المحتوى المادي والاخراج والطباعة.

ثانيا : التأكيد على التوصية رقم (9) المنبثقة من ندوة استراتيجية النشر العربي المنعقدة بالجزائر في شهر تشرين أول / اكتوبر 1985. والتي تدعو الى التنسيق بين اتحاد الناشرين العرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتكوين لجنة متابعة لاقرار مشاركة دور النشر الخاصة والمؤسسات العامة في الوطن العربي في اجنحة عربية موحدة في المعارض العالمية للكتاب.

ثالثا : اعادة النظر في مواعيد دورات معارض الكتب المقامة في الوطن العربي فيما بينها ويفضل عدم تزامنها مع بعض معارض الكتب العالمية المشهورة، كما ان الامر يحتاج الى التنسيق بين المؤسسات المعنية لوضع نظام اساسي موحد وشروط ثابتة غير مجحفة للناشرين وللكتاب والعمل على تخصيص جوائز تشجيعية لأفضل الكتب الحديثة في مجالات معينة خلال انعقاد المعارض في الوطن العربي.

رابعا : من خلال دورات معارض الكتب السابقة انعقدت على هامش هذه المعارض العديد من الندوات والمؤتمرات حول الثقافة والنشر والكتاب وغيرها وأعتقد أن الامر يتطلب التفكير أيضا في اقامة معارض للكتب للعرض فقط بمناسبة انعقاد الندوات والمؤتمرات التي تجمع المثقفين والكتاب والمهتمين بحركة التأليف والنشر في الوطن العربي.

خامسا : الدعوة لاقامة معارض عربية متخصصة لكتاب الطفل بصفة دورية في بعض المدن في الوطن العربي.

سادسا : التنسيق بين اتحاد الناشرين العرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمؤسسات ذات العلاقة لتطبيق الفهرسة أثناء النشر في الكتاب العربي والدعوة الى اشتراك الدول العربية « في الترقيم الدولي الموحد للكتب » للتعريف بالانتاج الفكري العربي على المستوى العالمي.

سابعا : على الجهات المنظمة للمعارض العمل على اصدار دليل لكل دورة يشتمل على جميع البيانات بما في ذلك اسماء الناشرين المشاركين وكتبهم واسعارها وبيان قيمة الخصم المتاحة للقراء، والعمل على تصميم وتوزيع الاستبيانات والاستفادة من نتائجها لمعرفة ميول واتجاهات القراء وتقييم المعارض.

ثامنا : دعوة جميع الناشرين الى بذل الجهد في تطوير الكتاب العربي من حيث المحتوى والاخراج والطباعة وضرورة التقيد بالمعايير الدولية في تدوين البيانات الببليوغرافية حسب الأماكن المتعارف عليها.

تاسعا : دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لدعم بعض معارض الكتب ماديا ومعنويا خاصة تلك التي تقام في دول عربية ذات امكانيات مادية محدودة باعتبار ان معظم هذه المعارض تعتبر تظاهرات ثقافية تهدف الى نشر الثقافة والمعرفة بين جميع افراد المجتمع العربي.

الهوامش

1 ـ شعبان عبد العزيز خليفة. تزويد المكتبات بالمطبوعات : أسسه النظرية واجراءاته العملية ـ القاهرة : دار الثقافة، 1975، ص 223.

2 ـ — Encyclopedia of Library and Information Science, V2 « Book Fairs ». — New York : Dekker, 1968, p. 683.

3 ـ — « Frankfurt Book Fairs Guide, 5-10 Oct., 1988 » .— Frankfurt : Verunstedter, 1988, p. 8.

4 ـ — Encyclopedia of Library and Information Science, V2, p. 685.

5 ـ «توصيات ندوة استراتيجية الوطن العربي، 22 ـ 23 أكتوبر 1985 » الناشر العربي، ع 5، 1985، ص 8.

6 ـ عبد العزيز العاشوري. «معارض الكتب بالوطن العربي» الناشر العربي، ع 5، 1985، ص 30.

7 ـ جوانيس، تشاندلر. نشر الكتاب فن / اعداد تشاندلر. ب. جوانيس، ترجمة وتقديم حبيب سلامة ـ القاهرة : دار النهضة العربية، ص 36.

8 ـ دليل المعرض العاشر للكتاب العربي في الكويت ـ الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984، ص 2.

9 ـ ناصر محمد سويدان « أخطاء الناشرين العرب وانعكاساتها على الفهرسة » مكتبة الادارة، مج 9، ع 2، 1402 هـ، ص 24.

10 ـ خليفة محمد التليسي. «نحو استراتيجية للنشر العربي» الناشر العرب، ع 4، 1985، ص 5.

11 ـ «توصيات ندوة الكتاب العربي حول واقع الكتاب العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينات، 8–11 نوفمبر 1982» المجلة العربية للثقافة، س 3، ع 4، 1983، ص 247.

وسائل وطرق التشجيع على القراءة ودورها في انتشار الكتب : تجارب ودروس

مفتاح محمد دياب

مقدمـــة :

يرى البعض أن الهدف النهائي لكل نشاطات حركة التأليف والنشر هو القراءة ولذلك فاننا نجد الكثير من الأمم تهتم بتشجيع عادة القراءة وتعمل على نشرها بين الناس لايمانها بأن القراءة هي الطريق الأسمى لتثقيف وتنوير كل فئات المجتمع.

ويتخذ التشجيع على عادة القراءة طرقا وأساليب متعددة ومختلفة، وهذه الطرق والأساليب تصمم وتنظم من أجل الارتقاء بعادة القراءة عند الفرد حتى تصبح جزءا مهما في حياته لا يستطيع أن يعيش بدونه فترة طويلة، ومن خلال هذه الطرق والأساليب وغيرها من الوسائل الأخرى تعمل الدول والمنظمات والمؤسسات الثقافية والعلمية والاجتماعية وغيرها على نشر تداول الكتاب بين مختلف الأفراد كل حسب ميوله ورغباته واهتماماته.

وسنتناول بالحديث في هذا المجال عددا من الأنشطة التي تقام بهدف وصول الكتاب إلى عموم أفراد المجتمع، تاركين الحديث عن بعض الأنشطة والوسائل الأخرى لعدد من الزملاء الأفاضل.

أولا ـ أسابيع ومهرجانات الكتاب :

الغرض الأساسي من تنظيم أسابيع ومهرجانات الكتب في العديد من دول العالم هو ربط أفراد المجتمع بالكتب ودعوة الناس إلى عالم القراءة الواسع من أجل مزيد من المعرفة واكتساب الخبرة التي من شأنها دعم مسيرة الفرد المهنية أو الاجتماعية أو الثقافية ومن بين البلدان التي

اشتهرت بتنظيم «مهرجان الكتاب» كندا وسنغافورة واستراليا على سبيل المثال، ففي كندا تم تنظيم مهرجان أطلق عليه اسم «من أجل حب الكتب» لمدة عشرة أيام بمبادرة وطلب من أحدى المؤسسات الثقافية والترفيهية لوسط مدينة تورنتو الكندية، وقد أشارت تقارير عديدة من مصادر خارجة عن اللجنة المنظمة للمهرجان بأن هذا الحدث الذي شارك فيه حوالي 29 مشاركا يمثلون أكثر من (150) ناشرا كندي، قد نجح نجاحا كبيرا في تحقيق هدفه الأساسي وهو جذب انتباه القراء لعالم الكتاب الكندي، وقد أخذت اللجنة المنظمة لهذا المهرجان في اعتبارها وضع عدة أهداف يجب أن يحققها المهرجان وكان الهدف الرئيسي هو خلق حدث يساعد على تركيز الانتباه على حركة النشر والكتابة والتأليف في كندا في بداية كل فصل خريف.

وعلى الرغم من أن هذا المهرجان كان جديدا على مدينة تورنتو، فان النقاد شهدوا بأنه كان حدثا فريدا وتجربة ناجحة لربط القارىء الكندي بالكتاب الكندي[1].

وفي سنغافورة ينظم «مجلس سنغافورة الوطني لتنمية الكتاب» و«رابطة ناشري الكتب في سنغافورة» مهرجانا تحت اسم «مهرجان الكتب» يتضمن معرضا للكتاب يقام في قاعة أحد الفنادق الكبرى في سنغافورة، ومدة الاحتفال بهذا المهرجان عشرة أيام وتدفع التكاليف من خلال اشتراك الناشرين في المعرض.

ويشترك في هذا المهرجان والمعرض ناشرون من سنغافورة بلغاتهم الأربع الانجليزية، والصينية، والماليزية، والتاميلية، بالاضافة إلى ناشرين من بعض الدول الأخرى.

وتقام حملات اعلامية حول هذا المهرجان تتخذ شكل توزيع محتويات برامج وأنشطة المهرجان وملصقات خاصة لهذا الغرض على جميع الجامعات ووزارة التربية وجميع المدارس في سنغافورة والبالغ عددها أكثر من (500) مدرسة.

ويشارك أطفال المدارس في مسابقات لتصميم علامات الكتب، ومسابقة كتابة الشعر باللغة الصينية والماليزية لتلاميذ المدارس الثانوية بالاضافة إلى رواية وسرد القصص والمسرحيات لتلاميذ المدارس الابتدائية.

ومعظم هذه المسابقات تقوم بتنظيمها «المكتبة الوطنية لسنغافورة» أما جمعية مكتبات سنغافورة فتنظم لهذه المسابقة «كتابة المقالات» في موضوع المكتبات وعلاقتها بهذا المهرجان.

وتساهم في انجاح المهرجان المؤسسات الحكومية التي لها عضوية في المجلس الوطني لتنمية الكتاب، مثل المكتبة الوطنية، والمكتبات العامة، ووزارة الثقافة وتأخذ وسائل الاعلام دورها في الدعاية لهذا المهرجان حيث تعرض دور السينما الاعلانات المجانية عن المهرجان وتجري المقابلات الاذاعية مع المسؤولين في المجلس الوطني لتنمية الكتاب بالاضافة إلى المقابلات الأخرى مع المؤلفين والمشاركين، وتقوم بتنظيم هذه اللقاءات والمقابلات الاذاعة المسموعة والمرئية لسنغافورة التي تعتبر جزءا من وزارة الثقافة.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس الوطني لتنمية الكتاب لا يضم موظفين بالأجر ولذلك فان معظم القائمين على تنظيم هذا المهرجان والعاملين به هم من المتطوعين[2].

ومن الأمثلة الجيدة عن كيفية نشر الكتاب الثقافي بين الجمهور «أسبوع الكتاب» في استراليا الذي نظم عام 1975 في مدينة مالبورن الاسترالية، وكان الهدف الأساسي من تنظيم هذا الأسبوع هو الوصول إلى نسبة 65 % من المواطنين الاستراليين الذين لا يعتبرون مشترين دائمين للكتب، وتشرف على تنظيم أسبوع الكتاب لجنة تطوير أسبوع الكتاب الاسترالي بمجلس الكتاب الوطني.

وكان من بين الأهداف التي سعى المنظمون لهذا الأسبوع إلى تحقيقها ما يأتي :

1) زيادة القدرة الشرائية واعارة الكتاب الاسترالي.

2) اثارة الاهتمام بالكتاب الاسترالي.

3) تعزيز وعدم اتجاهات المواطن الاسترالي إلى الكتب الاسترالية.

وتم رصد ميزانية خاصة لهذا الأسبوع من طرف لجنة الآداب بالمجلس الأعلى الاسترالي كان مقدارها 50,000 دولار استرالي، وتم اختيار اسم لهذا المهرجان يرضي كل المجموعات والأصول التي تعيش في استراليا وهو «أسبوع كتاب استراليا» وتم اعداد 8000 ملصق و100,000 علامة كتاب لتوزيعها واستخدامها في أعمال الدعاية لهذا الاسبوع.

وساهمت في الدعاية والترويج للأسبوع الصحافة المحلية عن طريق نشر معلومات واسعة عن الكتب ضمن صفحات الجرائد أو في ملاحق خاصة بذلك تتحدث بالكامل عن الكتب وتم ارسال حوالي عشرين عرض كتاب لكل جريدة مع ملاحظات اضافية للمحررين تتعلق بحركة التأليف والنشر في استراليا.

ونشرت هذه العروض والملاحظات في حوالي 24 جريدة كبيرة وصغيرة على السواء وأشارت الاحصائيات إلى أن حوالي 4 مليون قارىء تفهم رسالة أسبوع الكتاب الاسترالي في بداية هذا الأسبوع وتم اقامة عدد من الأنشطة المدعمة لهذا الحدث منها مسابقة «أفضل كتبنا الاسترالية» ودعي بائعو الكتب ومكتبات المدارس للمشاركة في هذه المسابقة.

وفي كل المدن الاسترالية الست الكبرى حيث أغلبية السكان، أقيمت بعض النشاطات المتنوعة التي تدعو وتروج لهذا الأسبوع في تحقيق هدفه الأصلي وهو الوصول إلى أولئك الذين لا يعتبرون مشترين دائمين للكتب قد تم تأكيده من خلال حقيقة أن أقوى دعم لاسبوع الكتاب الاسترالي جاء من طرف «وسائل الاتصال الجماهيري» فمراسلو الاذاعة والصحافة شاهدوا وقدروا قيمة هذا الحدث في ربط المواطن بالكتاب[3].

ثانيا : نوادي الكتب

يأخذ نادي الكتاب تعريفات عدة تختلف باختلاف فلسفة المجتمع الذي يعمل نادي الكتاب ضمن اطارها، فهو يعرف على أنه مؤسسة أعمال تبيع الكتب عن طريق البريد، للاعضاء المشاركين الذين عادة ما يوافقون على شراء عدد معين من الكتب كل سنة، والكتب التي تقدمها نوادي الكتب يمكن أن تكون طبعات خاصة بالنادي لتوزيعها أو يقوم النادي بشرائها من الناشر أو يمكن أن تكون أعمالا أصلية تطبع للتوزيع على المشتركين فقط.

ونوادي الكتب العامة تقدم للمشتركين مجموعة متنوعة من الاختيارات أما نوادي الكتب المتخصصة فهي عادة ما تركز على الكتب التي تغطي موضوعا واحدًا أما التعريف الثاني فهو أن نادي الكتاب هو نادي غير تجاري لجامعي أو قراء الكتب(4).

ونوادي الكتب بغض النظر عن الاختلافات فيما بينها تعتبر وسيلة هامة من الوسائل التي تعمل على دعم وتشجيع عادات القراءة وطريقة من الطرق التي يتم بها توزيع الكتب بحيث تصل إلى أكبر عدد من القراء على اختلاف ميولهم ورغباتهم وتخصصاتهم أيضا.

ومن محاسن ومزايا نوادي الكتب أنها تعمل على أن يصل الكتاب إلى القارىء، بسرعة أكبر من الطرق الاعتيادية الأخرى ويعتبر البعض نوادي الكتب بأنها ظاهرة ثقافية وأدبية وحلقة من حلقات ترويج الكتاب(5).

ونادي الكتب له تأثير كبير على حركة نشر الكتب في كثير من بلدان العالم وذلك بسبب الكميات الضخمة من الكتب التي تقوم نوادي الكتب بتوزيعها على أعضائها والمشتركين فيها.

والناشرون يرون في مبيعات نوادي الكتب فائدة عظيمة وتعمل على زيادة مبيعاتهم بسبب الدعاية التي تقوم بها هذه الأندية، ونوادي الكتب تعمل على بناء سمعة طيبة للمؤلفين عن طريق الدعاية الواسعة لمؤلفاتهم وأعمالهم بالاضافة إلى المبالغ المالية الناتجة عن الأرباح والتي يعود جزء كبير منها إلى الناشر والمؤلف(6).

ومن مزايا نوادي الكتب تغطيتها لجميع المدن الصغيرة والقرى النائية التي قد لا تتوفر فيها متاجر أو أسواق بيع الكتب أو حتى فروع للمكتبات العامة، بحيث أن عملية ارسال الكتاب إلى المشترك تتم بواسطة البريد، وهذه الطريقة فعالة وايجابية خاصة في البلدان المترامية الأطراف كالوطن العربي، وبدون هذه الوسيلة فان سكان القرى الصغيرة والأرياف والمناطق النائية سيعانون نقصا شديدا في المواد الثقافية والاعلامية التي يأتي الكتاب في مقدمتها.

وتنتشر نوادي الكتب في الوقت الحاضر في الولايات المتحدة الأمريكية ودول اوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي، وتقدر مبيعات نوادي الكتب في الولايات المتحدة بأكثر من (180) مليون دولار سنويا.

واذا كانت بداية نوادي الكتاب بتوزيع وترويج كتب الكبار والكتب الثقافية العامة فانها بالاضافة إلى ذلك تغطي مجال أدب الأطفال وكتب المراهقين والشباب والأعمال المتخصصة كالكتاب العلمي والكتاب الديني والكتاب التاريخي والكتاب الهندسي.

وقد دلت الزيادة في مبيعات نوادي الكتب في الولايات المتحدة وأوروبا على نمو وانتشار شعبية هذه النوادي كطريقة أو وسيلة وجدها القراء مناسبة واقتصادية في عملية شراء الكتب[7].

وأشهر مثال على نوادي الكتب الناجحة في الولايات المتحدة «نادي كتاب الشهر» (Book of the month Club) الذي يعتبر بداية هذه النوادي وتم تأسيسه عام 1926.

ومن الاتجاهات الجديرة بالذكر في مجال نوادي الكتب تأسيس عدد منها بواسطة عدد كبير من شركات النشر، وفي هذه الحالة يصبح النادي فرعا من فروع الشركة تعمل من خلاله على زيادة الاعداد التي تطبع من منشوراتها من الكتب والرفع من مكانتها في عالم النشر واغراء المؤلفين بالتعامل معها، ومن بين شركات النشر الأمريكية التي تدير نوادي للكتب على سبيل المثال شركة دبلداي (Doubleday) والتي كانت السابقة بهذا العمل وتملك مجموعة من نوادي الكتب العامة والمتخصصة، وشركة ماكميلان، (Macmillan) وبرنتس هل (Prentice-Hall) وماكجروهيل (McGraw-Hill)، وغيرها من الشركات الواسعة الشهرة في دنيا النشر وتصنيع الكتاب على المستويين الأمريكي والدولي.

ولا نريد أن نتوسع في الحديث عن النواحي الشكلية والتنظيمية والاجراءات التي تتبعها نوادي الكتب لأن ذلك يحتاج إلى وقت، ولكن من المهم أن نشير إلى أنه على الرغم من تنوع نوادي الكتب واختلافها، فان الشكل التنظيمي يكاد يكون واحدا أو متشابها في جميع النوادي، أما عن شعبية النوادي وارتفاع عدد المشتركين فيها فهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى الأسعار المخفضة التي تقدمها إلى القراء من المشتركين، بالاضافة إلى الكتب المجانية التي ترسلها إلى أعضائها والمشتركين في تلقي خدماتها فهذه الوسائل تعمل على اغراء وجذب الناس إلى الاشتراك في عضوية النوادي ويجد فيها الفرد نوعا من الاقتصاد في شراء الكتب التي يحتاج إليها لتمضية وقت الفراغ أو لاكتساب معلومات تساعده في مهنته أو لاثراء خلفيته الثقافية عن بعض الموضوعات التي يهتم بها.

ومعظم نوادي الكتب تشترط على العضو شراء عدد معين من الكتب يتراوح بين 3 و 9 كتب في السنة وعند شراء عدد معين من الكتب يمكن أن يحصل على كتاب مجاني أو تخفيض في سعر بعض الكتب الاضافية التي يشتريها.

وعضو النادي يعلم بالكتب الجديدة أو الكتب المتوفرة عند النادي عن طريق «النشرة الاخبارية» التي يقوم النادي بارسالها إلى المشتركين كل شهر ويعلن فيها عن كتبه الجديدة مع

نبذة عن حياة المؤلف وأعماله، وأحيانا بعض الاقتباسات من أقوال النقاد أو الكتاب قبل نشره وطبعه مع الاشارة إلى أهميته في نظر بعض المتخصصين أو الكتاب المشهورين.

ومع هذه النشرة الاخبارية يرسل النادي بطاقة يقوم المشترك باعادتها بالبريد يبدي فيها رغبته أو عدم رغبته في شراء بعض الكتب التي يعلن النادي عن صدورها خلال أيام محددة فاذا لم يرد فمن حق النادي أن يفترض ان المشترك يريد شراء الكتاب وهذا الشرط يعتبر في نظر الكثيرين السر الحقيقي لنجاح نادي الكتاب[8].

ونجاح نوادي الكتب يعتمد بالاضافة إلى الاختيارات المتعددة التي تقدمها في كافة الموضوعات على سرعة وفعالية تلبية احتياجات العضو المشترك، وعلى الأسعار المخفضة التي تقدم للمشتركين حيث يعتبر السعر المخفض عاملا هاما في جذب مشتركين جدد للنادي.

وتتراوح التخفيضات التي تقدمها نوادي الكتب للاعضاء ما بين 12 و40 % من السعر الأصلي للكتاب، وهناك نوادي الكتب التي لا تعتمد على الناشرين في توزيع كتبها ولكن تقوم بعملية النشر والطبع على حسابها الخاص مما يوفر لها أرباحا حتى بعد عملية التخفيض الكبير التي يمنحه للمشترك.

ونوادي الكتب والقراءة في الاتحاد السوفيتي تعمل على المساعدة في جعل نظام توزيع الكتب أكثر سرعة، وعلى تشجيع الاتصالات بين الناشرين ومراكز توزيع الكتب والمكتبات من أجل تطوير التبادل المشترك للانتاج الفكري.

ونوادي القراءة هناك يمكن أن تكيف لمختلف الأعمار والمستويات الثقافية ويمكن أن تلحق بعدة مواقع كالمدارس والمكتبات ومراكز الخدمة ومعسكرات الجيش وغيرها[9].

ثالثا : وسائل الاتصال الجماهيري

استخدام وسائل الاتصال الجماهيري لدعم وتعزيز انتشار الكتب وتشجيع القراءة هي أحد الطرق التي تستخدم بنجاح كبير في كثير من بلدان العالم، ففي البرازيل على سبيل المثال تعمل الحكومة البرازيلية بشكل دوري على دعم وتمويل برامج اذاعية مسموعة ومرئية لتوسيع وتنمية الاهتمام بالقراءة، وهذه البرامج تأخذ شكل الاعلانات التجارية وتسمى «القراءة متعة الحياة» وهذه الاعلانات اليومية تضم قصائد شعرية وقطع نثرية مأخوذة من روايات وقصص رفيعة المستوى، وقد ثبت من خلال التقارير التي تقدمها المكتبات البرازيليةأن هناك زيادة كبيرة في قراءة الكتب جاءت نتيجة هذه البرامج والاعلانات[10].

وفي النمسا فان الاذاعة المسموعة والمرئية للنمسا تذيع برنامجا لتشجيع القراءة تحت عنوان «اقرأ باستمرار» وهذا البرنامج يصل إلى حوالي (2) مليون بيت وأسرة ويقدم جوائز من الكتب وقسائم أوكوبونات الكتب بهدف اتاحة الفرصة للجميع للاستماع واتمام أهداف القراءة.

ويمكن زيادة توزيع الكتب ونشرها على نطاق واسع من خلال البرامج الاعلامية في الاذاعة المسموعة والمرئية والسينما، هذه البرامج تأخذ شكل الحديث عن الكتب ثم اجراء مقابلات مع المؤلفين والنقاد وأمناء المكتبات وغيرهم من المتخصصين في شؤون النشر وقضايا الكتاب.

ومثل هذه البرامج قد تثير الرغبة لدى المستمعين والمشاهدين فيحرصون على اقتناء الكتاب موضوع الحديث أو المقابلة، ويكثر هذا النوع من البرامج في دول أوروبا وأمريكا وبعض البلدان الافريقية وعدد قليل من الأقطار العربية مثل البرامج التي تذاع، تحت اسم «قرأت لك» أو «آخر ما قرأت» وتقدر مبيعات الكتب القصصية التي تصور مرئيا وسينمائيا في الولايات المتحدة بملايين النسخ حيث يقبل الناس على شرائها عقب مشاهدتهم للشريط السينمائي أو البرنامج المرئي.

وبالاضافة إلى الاذاعتين المسموعة والمرئية والسينما، يمكن أن تعمل الصحافة بنوعيها الجرائد والمجلات على تشجيع اقتناء الكتب الثقافية والعلمية عن طريق تخصيص جزء من مساحتها للحديث عن الكتب الجديدة التي تصدر تباعا أو عن بعض الكتب التي تثير نوعا من الجدل والنقد بين المتخصصين والمؤلفين وأمناء المكتبات وغيرهم ممن لهم علاقة بذلك وقد تقوم الجريدة باصدار ملحق أسبوعي خاص بعرض الكتب الجديدة ونشر آراء النقاد في أي كتاب يثير الاهتمام من خلال موضوعه أو من خلال ما يقدمه من نتائج علمية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو من وجهة نظر جديدة في موضوع قديم أو في مجال من المجالات التي يكثر حولها الجدل والنقاش.

ولعل من أشهر الأمثلة على الملاحق الأسبوعية المكرسة للحديث عن الكتب الملحق الذي تصدره جريدة «النيويورك تايمز» الأمريكية ويحمل اسم (New York Times book review) وهو ملحق يصدر كل يوم أحد منذ عام 1911.

والحقيقة أن العدد الأول من هذا الملحق صدر لأول مرة في شهر أكتوبر عام 1896 بعنوان غير هذا العنوان ثم حمل العنوان الحالي بداية من عام 1911 ويعتبر هذا الملحق أحد الدعائم الهامة التي تعمل على توزيع الكتاب الأمريكي من خلال نقد الكتب ويغطي هذا الملحق أكثر بكثير مما تغطيه بقية الوسائل الاعلامية الأخرى وكذلك الحال في الملحق الأسبوعي الذي تصدره جريدة «التايمز» (The Times) البريطانية كل يوم خميس ويضم نقدا لما يقرب من (60) كتابا بالاضافة إلى معلومات قصيرة عن حوالي (60) أو (70) كتابا آخر.

رابعا : مؤسسات تنمية الكتاب

وهذه المؤسسات اما أن تكون مؤسسات رسمية حكومية تتبع بعض امانات الدولة خاصة الثقافة والاعلام والتعليم، أو أن تكون مستقلة يكونها أو تتكون من عدد من الأشخاص من ذوي الاهتمام بتشجيع وتنمية القراءة واستخدام الكتب.

ومن بين هذه المؤسسات المعنية بتطوير انتشار الكتب وترويجها بين الناس ما يطلق عليه في كثير من البلدان اسم «مجالس تنمية الكتاب» (Book Development Councils) أو المجالس الوطنية للكتاب (National Book Councils) التي تقوم بدور بارز ومرسوم في مجال صناعة الكتاب نشرا وتوزيعا.

وكل جهد أو محاولة للتنسيق بين كل القطاعات على المستوى المحلي أو القومي من أجل تأسيس «مجلس وطني أو قومي للكتاب» يجب أن تجد التشجيع والدعم الكافي من المؤسسات المعنية رسمية أو شعبية.

ويمكن أن تكون من بين وظائف ومهام مجالس تنمية الكتاب أو المجالس الوطنية والقومية للكتاب ما يأتي :

1) القيام بتقديم المساعدة لتمكين الأعمال الفكرية الجيدة ذات المبيعات القليلة من النشر والتوزيع على نطاق أوسع.

2) يجب أن تفعل ما في وسعها لتسهيل إمداد الناشرين والطابعين بورق ولوازم طباعة وتصنيع الكتاب.

3) يجب بالتعاون مع الجامعات والروابط المهنية في صناعة الكتاب وغيرها من المؤسسات الأخرى للقيام بعقد حلقات نقاش وتنظيم مواد أو مسابقات دراسية بين الحين والحين، حول الأوجه المختلفة لانتاج وتوزيع الكتاب، ويجب أن تسعى للحصول على المساعدة المالية من مصادر وطنية وإذا لزم الأمر من مؤسسات دولية لدعم هذه البرامج التي تهدف عادة إلى توزيع الكتاب على نطاق واسع.

4) المجلس الوطني لتنمية الكتاب يجب أن يعمل على ابتكار ووضع خطط لتنمية وتعزيز عادة القراءة من خلال مؤسسات ثقافة الأطفال وأسابيع ومهرجانات الكتب الوطنية وأسبوع المكتبات ومعارض الكتب وغيرها من الأنشطة الأخرى[11].

وبالاضافة إلى المجلس الوطني للكتاب ومجلس تنمية الكتاب هناك عدة مؤسسات أخرى تعمل باتجاه تنمية وتشجيع عادة القراءة عند أفراد المجتمع وتعمل على جعل الكتب متوفرة للجميع عن طريق الشراء أو الاستعارة أو القراءة داخل هذه المؤسسات وبالتالي فإن هدفها الأساسي يتمثل في ربط الصلة وإقامة العلاقة القوية بين الفرد والكتاب وتنميتها لتصبح علاقة عضوية تستمر منذ سنوات الطفولة ومدى الحياة.

ومن بين هذه المؤسسات على سبيل الذكر وليس التفصيل المؤسسات التالية :

أ) جمعيات ثقافة الأطفال
ب) مؤسسات أدب الأطفال

ج) اللجان الوطنية للكتاب
هـ) المكتبات العامة ومكتبات الأطفال
و) المكتبات المدرسية
ز) نوادي القراءة الصيفية.

التوصيـــات :

من خلال ما سبق، ومن أجل أن يكون الكتاب في متناول كل فرد قادر على القراءة صغيرا أو كبيرا، في مدينة كبيرة أو قرية صغيرة أو منطقة نائية، فإن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الناشرين العرب يجب أن يعملا على ما يأتي :

1) دعوة الحكومات العربية لدعم الناشرين العرب لتكون الكتب في متناول كل فئات المجتمع وعلى اختلاف المستويات الثقافية والتعليمية.

2) الاهتمام بنشر كتب الأطفال وتشجيع الطفل على القراءة لينمو على حب اقتناء الكتب وصداقتها منذ نعومة أظفاره.

3) مطالبة وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة بتنظيم وإعداد البرامج التي تتعلق بتشجيع الأفراد على عادة القراءة الدائمة وعلى شراء الكتب وتكوين المكتبات الخاصة أو المنزلية.

4) الدعوة إلى تأسيس المجالس الوطنية للكتاب وإنشاء المجلس القومي للكتاب العربي ليأخذ دوره في دعم انتشار الكتاب العربي جنبا إلى جنب مع بقية المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس الاطار.

5) المطالبة بإنشاء اللجان الوطنية للكتاب لتقوم بدورها في نشر الكتاب العربي أداة التواصل الثقافي للأمة العربية.

6) تشجيع إقامة أسابيع الكتب والمكتبات على المستويين الوطني والقومي للتعريف بالكتاب ودوره في التنمية الثقافية والعلمية والاجتماعية للمجتمع العربي مثل الأسبوع الوطني للمكتبة.

7) تشجيع إنشاء نوادي الكتب في الأقطار العربية والاستفادة من تجارب هذه النوادي في بعض بلدان العالم.

8) إنشاء جوائز لأحسن الكتب التي تلاقي الاقبال من القراء على المستويين الوطني والقومي.

المراجـع :

1) Ralph C. Staiger — **Roads to Reading.** Paris : UNESCO, 1979, pp. 42-43.

2) نفس المصدر ص 44.

3) نفس المصدر ص 45–51.

4) Heartrill Young [Ed], **The ALA Glossary of Library and Information Science.**
Chicago : American Library Association, 1983, p. 27.

5) S.Z.A. Kotei, **The book today in Africa.**

6) Irvin Hoas, «Book Clubs» in **Encyclopedia**, vol. 2, 1969, p. 667.

7) نفس المصدر.

8) دانيس ص. سميث. **صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشر إلى القارىء**، ترجمة محمد علي العريان ـ وعصمت أبو المكارم ومحمود عبد المنعم مراد ـ القاهرة : المكتب المصري الحديث 1970، ص 242.

9) Ralph C. Staigar, p. 51.

10) نفس المصدر ص 53.

11) نفس المصدر.

12) S.I.A. kotei, p. 169-170.

الكتاب الفني
وآفاق تطويره في الوطن العربي

محمد المصمودي

1 ـ الثقافة الفنية ودورها في المجتمع :

في عصر كثر فيه الكلام عن رسالة الفن وعن التزام الفنانين لا بأس أن نذكر بأن الفن يرتبط أساسا بالجمال. ولكن ما هو الجمال ؟ لا شك أن الجمال متنوع متعدد من الصعب جدا تحديده وقد حاول ذلك الفلاسفة عبر العصور فلكل مدرسة فلسفية تصور للجمال. إلا أن ما تم الاجماع حوله وما يمكن أن نستخلصه من أهم النصوص وخاصة من تجربتنا فلو أننا لا نخطىء في تحديد الشيء الجميل عندما يحصل بيننا وبينه ومن أعماق الذات لقاء إيجابي يغمر النفس ارتياحا ويثير فيها شعورا بالسمو.

يحصل هذا اللقاء بالجمال لدى كل الناس بصفة تلقائية ـ تكاد تكون فطرية أمام الطبيعة مثلا، كوقفة أمام البحر الهادىء في ليلة مقمرة أو وسط مروج ربيعية تكسوها الأعشاب والأزهار وكذلك أمام الحياة : كمشهد وداعة الأطفال الصغار وحتى الحيوانات الصغار.

وهذا مجال واسع فسيح يتيح للانسان المتعة بدون عناء ولا يطلب منه سوى حسن الاستعداد.

اسمحوا لي الآن أن أذكر أمامكم تجربة عشتها أنا ولا أشك أن الكثير منكم عاش مثل هذه التجربة، كنت أدَرِّسُ سنة 1962 في مدينة صفاقس. زارني صديق كان يعمل آنذاك بإحدى المتاحف الانثروبولجية بأوربا. خرجنا نتجول في أزقة المدينة ليلا وكانت خالية تماما من المارة. كان للصديق اهتمام بل قل شغف بفن النقش على الحجارة والخشب، استمعت إليه الساعات أمام أبواب مدينتي وهو يصف الأساليب والتقنيات ويحلل الأشكال والرموز وانتساب هذه إلى الأندلس وتلك إلى الفن العثماني... اكتشفت ليلتها أن بمدينتي كنوزا من الجمال كنت

أمر عليها دون أن يحصل بيني وبينها هذا اللقاء الدسم الخصب الذي تحدثه المعرفة. اكتشفت ليلتها أن فرصا عديدة للمتعة الجمالية تضيع مني لانعدام الحد الأدنى من المعرفة التي تفتح بصيرتي.

لا يعني ذلك أن كل شيء يصبح جميلا بمجرد الحديث عنه ولا يعني أن كل شيء يجب أن يلقى لديّ ولدى عمرو ولدي زيد نفس الاستحسان ولا يهم أن يذوب زيد نشوة جمالية أمام مشهد البحر الهادىء في ليلة مقمرة ولا يشعر عمرو بنفس النشوة. ولا يهم أن أجد متعة في الانصات إلى موسيقى موزارت ويطرب آخر لموسيقى الجاز... فليس مصدر الاحساس بالجمال أهم من النشوة الجمالية الصادقة. فهذه النشوة التي تختلف مصادرها حسب الناس غذاء لروح كل الناس فإذا كان المحيط الذي نعيش فيه يوفّر لنا فرصا عديدة للمتعة الجمالية ازددنا اكتمالا وسَمِيَتْ أخلاقنا وازدادت قدرتنا على حب الحياة وحب الناس فتقوى فينا بالتالي القدرة على العمل والخلق – وإذا كنا في حياتنا في بيوتنا في عملنا في الشارع أمام تلفزاتنا... نصطدم بما هو نقيض الجمال وإذا صار محيطنا لا يوفّر لنا سوى فرص الأذى تقلّصت قوّة الخلق فينا وفتر توقنا إلى العمل الطيّب مهما كان قويا.

لست أدري هل يشعر من بيدهم شؤون الدولة والمؤسسات في عالمنا العربي بدور الحس الجمالي في تنمية الفرد، الفرد الفريد، تلك الخلية الأساسية للمجتمع إن صلحت صلح المجتمع بأكمله وإن فسدت فسد – لست أدري هل عندهم اقتناع بأن الانفاق على زرع حب الجمال والفن في المواطن كسب مباشر لخزينة الدولة لأنه – على سبيل المثال – من نما على عشق الزهور والأشجار لا يعبث بها عندما نزرعها في شوارعنا ويضطرنا إلى إعادة زرعها ثانية وثالثة... فليست التربية الجمالية وليست الثقافة الفنية من الكماليات بل هي في صميم العمل الانمائي ولن يكون المجتمع العربي الذي نطْمح إليه مجتمعا سليما يملك القدرة الذاتية على التجدد المستمر إذا انعدم لدى أفراده الحس الجمالي الحق.

لا يسمح لنا الوقت أن نتعمق في مفهوم التربية الجمالية وأساليبها إلا أنه يجب أن ندرك أن نشر الثقافة الفنية في الأجيال ليس بالأمر الهيّن وانه يتطلب أوّلا وبالذّات وعلى من بيدهم القرار السياسي مسؤولية تاريخية تحاسبهم عليها الأجيال الآتية وانه يتطلب تضافر وتكامل مجهودات جهات عديدة لعلّ في طليعتها النخبة المثقفة والجامعيين.

ويعتمد نشر الثقافة الفنية الوسائل السمعية والبصرية في طليعتها وبدون منازع الكتاب – لأن الثقافة الفنية لا تحصل إلا بالحوار المتكرر والطويل مع الآثار الفنية وليس ثمة من يضع هذه الآثار باستمرار بين أيدي الراغب فيها مثل الكتاب الفني. ولست أشك حضرات الزملاء الكرام أنكم مقتنعون مثلي بأن مسؤوليتنا نحن العاملون في قطاع النشر دقيقة في هذا الظرف التاريخي من مسار عالمنا العربي وفي هذا المجال الحيوي المصيري. أملي على كل حال أن تحصل هذه القناعة ويتولد عنها عمل قومي ويُعقد العزم على المضي في خطة عربية متكاملة.

وقبل أن نحاول تقييم ما تم إنجازه في مجال الكتاب الفني عندنا أرى من المفيد أن نحدد معا مجالات الكتاب الفني بصفة عامة.

2 ـ مجالات نشر الكتاب الفني :

مفهوم الكتاب الفني : هو كتاب يتناول مواضيع يكون الاعتماد في تبليغها إلى القارىء على النص بدون شك ولكن أيضا وأساسا على الرسم والصورة ـ ونظرا إلى طبيعة المنتوج فمن خصائصه جودة الاخراج والطباعة والالتزام باحترام الآثار الفنية التي يتضمنها وخاصة من حيث الأمانة في نقل الألوان.

ومجالات نشر الكتاب الفني تكاد لا تحصى وإذا أردنا الشمول التام أمكن القول أن كل نص أدبي أو تراثي أو علمي، قادر على أن يكون محلّ نشرة فنية إذا كان مصدر إيحاء لرسوم أو واكبته صور فنية أو وثائقية.

وإذا اقتصرنا على الميادين المعرفية التي لها اتصال بالمجال في العالم وبما ولّدته الحضارة الانسانية من إبداعات يمكن تحديد هذه القائمة مع العلم أن داخل كل باب مجال للتوسع بدون حدود.

1 ـ الطبيـعـة :

- ★ جيولوجيا ـ معادن ـ حجارة كريمة ـ براكين ـ الخ.
- ★ البحر ـ الأسماك ـ النباتات البحرية ـ الثدييات البحرية الخ.
- ★ النباتات البرية ـ الزهور ـ الغابات ـ الصحراء ونباتاتها الخ.
- ★ الحشرات ـ الفراشات ـ الزواحف.
- ★ الطيور : بحرية، برية، جبلية، الخ...
- ★ عالم الحيوانات البرية والوحشية بمختلف فصائلها.
- ★ بيولوجيا الحيوانات مهما كان نوعها والتكامل البيئوي. إبراز ما في حياة المخلوقات من خصائص تظهر قوة الحياة ومعجزة الخلق.

2 ـ التراث الاسلامي :

- ★ المعمار العربي الاسلامي
- ★ القصـــور
- ★ مـدن العالم العربي
- ★ فن التخطيط والكتابة
- ★ المنسوجـات والطـراز
- ★ المساجـد
- ★ المعـمـار الـمـدنـي
- ★ فن الرسم والمنمنمات
- ★ الخـزف والبلّـــور
- ★ الحلي العـربي

★ النقش والنحت ★ البستان والحديقة الخ...
★ الفروسية والفرس والسروج... الخ.

3 ـ الابداع المعاصر في العالم العربي :

★ الرسامون ومدارس الرسم في العالم العربي
★ النحاتون والنحت
★ المعمار والمعماريون العرب
★ مختلف الحرف القديمة القائمة وما يحصل فيها من تجدد
★ مصمّمو الديكور في العالم العربي
★ مصمّمو الأزياء...

4 ـ تراث الحضارات القديمة :

★ عصور ما قبل التاريخ وتراثها المنحوت والمرسوم
★ حضارة مصر الفرعونية
★ حضارات ما بين النهرين
★ حضارة اليونان
★ حضارة الفرس
★ حضارة قرطاج
★ حضارة الرومان وبيزنطة
★ حضارة الصين القديمة
★ حضارات الهند القديمة
★ حضارات أمريكا قبل 1492
★ الحضارات الزنجية

5 ـ حضارات عالمنا اليوم :

نوردها باعتبار قدم ظهورها وازدهارها :
★ ايطاليا ومختلف المدن الايطالية ومدارسها الفنية منذ القرن الخامس عشر.
★ هولندا وبلجيكا ومدن الشّمال الأوربي
★ اسبانيا
★ فرنسا
★ انقلترا
★ الشعوب الألمانية

★ العالم الروسي
★ أمريكـــا

3 ـ محاولة تقييم العمل العربي في النشر الفني :

لعل أول الكتب الفنية التي صدرت في البلاد العربية هي ما يمكن أن نسميها بكتب وزارات الاعلام وهي كتب إعلامية نجد فيها إلى جانب التعريف بما في البلاد وتراثها وحضارتها قسم لا يستهان به مخصص للانجازات في مجال الزراعة والصناعة والثقافة والسياسة وغيرها.

وقد صدرت هذه الكتب في الستينات والسبعينات في أغلب الأحيان عن طريق دور نشر غير عربية ونلاحظ الآن تقلّص هذا الصنف. هنالك كتب أخرى مثيلة وإن كانت تختلف صدرت ومازالت تصدر في البلدان العربية التي نمّت السياحة وهي كتب يغلب فيها عنصر الاغراء ونجد فيها عناية أكثر بالتراث الفني والحضاري. وهذان الصنفان يتجهان إلى قراء وإلى جمهور غير الجمهور الوطني ولا أعتقد أن لها وقعا كبيرا على هذا الأخير.

وليس من شك في أن أفسح مجال للكتاب الفني الذي تناولته دور النشر العربية بقوة هو كتاب الأطفال. إلا أننا سوف نترك هذا الصنف جانبا نظرا لميزاته الخاصة ولأنه جدير بأن يخصص له لقاء بمفرده. والآن وحتى نتمكن من حصر مجهودنا العربي في مجال النشر الفني أقترح عليكم أن نأخذ الأبواب الخمسة التي تعرضنا إليها منذ حين بابا بابا. ونحاول أن نذكر أهم ما تم إنجازه. ولا بد أن أشير هنا إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وكاملة عمّا صدر من كتب خاصة. وإني انقطعت منذ بضع سنوات على زيارة أكبر معارض الكتاب العربي. لذا أطلب منكم المعذرة مسبقا عن كل خطأ أو نسيان وأرجوكم أثناء النقاش إضافة ما لديكم من معلومات حتى نتمم هذا التقييم وتعمّ الفائدة.

★ الباب الأول ـ الطبيعــة :

صدرت للأطفال وعند عديد من الناشرين كتب متفرقة عن النباتات والحيوانات وغير ذلك... أكثرها مترجم أو مقتبس من كتب غربية.

كما هنالك بعض الكتب صدرت عن هيئات علمية لكنها دراسات متخصصة جدا ككتاب (فراشات لبنان) مثلا أو كتاب (بقايا حيوانات البليستوسان في مناجم قفصة).

وإذا بحثنا عن سلسلة من الكتب أو عن موسوعة في علوم الطبيعة فإننا لا نجد سوى مجموعة «**بهجة المعرفة**» وهي موسوعة علمية مصورة منقولة من الانقليزية مبسطة تعتمد على الرسوم الملونة أكثر مما تعتمد الصورة.

وقد خصّصت المجلدات الخمسة الأولى للعلوم الطبيعية وليس من شك في أن هذا العمل الذي موّلته الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلام (طرابلس) وقامت بإنجازه دار نشر عربية مقيمة بجنيف (سويسرا) في نهاية السبعينات يسد فراغا كبيرا وأملنا أن تدخل إحدى دور النشر في بعث سلسلة أو موسوعة تكون عربية مائة في مائة.

★ **الباب الثاني ـ التراث العربي الاسلامي :**

لا توجد حسب علمي عند أي ناشر عربي موسوعة عن الفن العربي الاسلامي ولا مجموعة كتب متتالية تتناول أهم الحضارات العربية الاسلامية، ففي محيط الفنون الذي صدر سنة 1970 عن دار المعارف لم يحتل الفن الاسلامي أكثر من 28 صفحة ولم تخصص له أكثر من أربع عشرة صورة بالأبيض والأسود.

وفي هذه السنوات الأخيرة بدأت بعض الجهات الرسمية تصدر كتبا عن الفنون أو التراث العربي في أوطانها. ولعل أهمّ عمل هو الذي أصدرته المملكة المغربية عن الفنون الاسلامية في العمارة المغربية وقد تولى إنجازه المهندس الفرنسي «بكار» وهو المهندس المشرف على القصور الملكية ولا أشك أنه كتاب في غاية من الجودة والشمول وقد صدر في جزأين بالفرنسية ونقل بعد ذلك إلى العربية. نذكر أيضا كمثال آخر كتاب **كنوز القدس** الذي أشرف عليه المهندس رائف يوسف وتولت نشره منظمة المدن العربية. أو كتاب **ألفيّة القاهرة** أو كتاب **الجزائر فن وثقافة** لادارة الآثار بالجزائر.

وفي العراق اهتمت الجهات الرسمية بالتراث المخطوط والمرسوم وأصدرت كتاب **بدائع الخط العربي** وطبعت رسوم الواسطي كما نقلت إلى العربية كتاب **أتينق هاوزين** عن تاريخ الرسم العربي.

نذكر أيضا بالنسبة لتونس كتب هامة نشرها مركز الفنون والتقاليد الشعبية من بينها كتاب عن **الأزياء النسائية بتونس** وهو كتاب علمي يتضمن أكثر من 70 لوحة فنية رائعة (صدر بالفرنسية).

وإلى جانب الأعمال التي من ورائها جهات رسمية نجد عديد المحاولات الفردية المتفاوتة الأهمية سواء من حيث عمق وشمول الدراسة أو من حيث جودة الاخراج والطباعة أسوق من بينها للذكر لا للحصر **القيم الجمالية المعمارية الاسلامية** للدكتور ثروت عكاشة **فن الواسطي من خلال مقامات الحريري** لنفس الباحث **مسجد قرطبة وقصر الحمراء** للدكتور عبد العزيز الدولاتلي (دار الجنوب للنشر) **حكاية مدينة** لخليفة محمد التلّيسي، كتاب حسن المسعودي عن الخط العربي وكتاب عبد القادر الخطيبي ومحمد السجلماسي بعنوان **فن التخطيط العربي** وهذان الكتابان صدرا بالفرنسية عن دور نشر فرنسية.

وكذلك كتاب محمد عبد الجواد الأصمعي عن **تصوير وتجميل الكتب العربية في الاسلام** صدر عن دار المعارف بمصر وكتاب المرحوم د. أحمد فكري عن **مسجد القيروان**.

في مجال التراث العلمي نذكر كتاب الدكتور حسين نصر بعنوان **العلوم في الاسلام** (نشر دار الجنوب).

ودار الجنوب هذه قامت بمحاولة بعث سلسلة عن مدن العالم العربي إلا أنه لم يصدر في هذه السلسلة منذ نشأتها سنة 1978 سوى ثلاثة عناوين وهي : **صفاقس ـ دمشق ـ تونس.** في دول الخليج يقوم مركز التراث الشعبي بنشاط هام وإلى جانب مجموعة من الدراسات المختلفة يصدر هذا المركز منذ جانفي 1985 مجلة **المأثورات الشعبية** وهي مجلة علمية مطبوعة بإتقان تتضمن وثائق عديدة يا حبّذا لو تُوجّه العِناية أكثر إلى جودة الصور والرسوم الملونة.

★ **الباب الثالث ـ الابداع المعاصر في العالم العربي :**

شهد العالم العربي منذ مطلع هذا القرن حركة فنية متعددة الأوجه وأصبح الآن عدد الرسامين والنحاتين والخزّافين وغيرهم في تزايد مستمر. ولم تصدر قبل الخمسينات كتب للتعريف بهذه الحركة الهامة.

في الخمسينات نشرت بعض الكتب المتوسطة المستوى عن بعض كبار المصريين كالنحات محمود مختار. وفي الستينات بدأت تصدر عن بعض الجهات الرسمية كتب ذات مستوى فني محترم تعرف بفنان أو بمجموعة فنانين أذكر على سبيل المثال : كتاب أنجز عن الفنان التونسي زبير التركي بالتعاون مع مؤسسة رسمية تشيكوسلوفاكية أو كتابان جميلان صدرا بالجزائر الأول عن المرحوم الفنان الكبير محمد راسم والثاني عن الفنان الفرنسي الأصل الجزائري الموطن والروح «نصر الدين دينة» في بعض الأحيان أبدت بعض المؤسسات المصرفية اهتماما بالفنون. فنشر بنك تونس كتابا عن الفنان «عمار فرحات» كما أصدر أخيرا أحد كبار المصارف كتابا جميلا شاملا عن الفن التشكيلي في المملكة المغربية.

ولعل أشد ما يلفت النظر مجهود العراق وقد أصدرت مديرية الثقافة العامة مجموعة من الكتب أذكر منها كتاب جبرا ابراهيم جبرا عن الرسام والنحّات الموهوب **جواد سليم** رحمه الله.

ومن حين لاخر وخاصة بمناسبة قيام المعارض أو تبادل الأسابيع الثقافية أخذت الجهات الحكومية تنفق على طبع كتالوكات تتضمن بعض الأعمال الفنية. في سنة 1980 صدر أول كتاب يحاول الشمول عن الفن الحديث في البلاد العربية، سهر على إعداد نصه قسم

الدراسات العربية باليونسكو (كتب النص الدكتور عفيف بهنسي) ونشرته دار الجنوب للنشر كانت مبادرة طيبة وبالرغم من أن النص لم يكن خاليا من بعض الأخطاء فإن الكتاب يتضمن دراسة هامة وفهارس تساعد الباحثين ويتضمن خاصة أكثر من سبعين عملا فنيا من مختلف مدارس الرسم والنحت في العالم العربي، طبعت طباعة جيدة.

في تونس بدأت دار سيراس منذ السبعينات تُصدر سلسلة عن الفنانين التونسيين بلغ عدد أجزائها الآن أحد عشر جزءا يخصّص كل جزء لفنان ويتضمن مجموعة هامة من أعماله. هذه السلسلة لها مستوى فني رفيع وهي تمثّل ظاهرة وحيدة من نوعها في النشر العربي، ويبدو أنها سلسلة ناجحة تجاريا وأن المشرفين على هذه الدار عازمون على مواصلة العمل. وهي بدون شك خدمة كبيرة للفن في تونس.

★ الباب الرابع ـ تراث الحضارات القديمة :

لا أعتقد أنه من الضروري أن نذكّر بأن الرقعة الجغرافية التي هي رقعتنا اليوم شهدت مولد أكبر وأهم الحضارات القديمة. ولو استثنينا البلاد المصرية يمكن القول إن اهتمام الباحثين العرب بآثار الحضارات القديمة على ترابنا العربي حديث العهد وان جيل الأثريين العرب اليوم هو وليد الخمسينات في أحسن الحالات. ولهؤلاء إنتاج علمي متخصص يصدر في دوريات علمية عربية أو أجنبية.

أما الكتب العامة التي تعرِّف بهذه الحضارات عن طريق النص والصورة فهي قليلة. وأهم ما تم إنجازه في هذا المجال المشروع الطموح الذي أقدم عليه في مصر الدكتور ثروت عكاشة فقد أصدر عن مصر الفرعونية وضمن موسوعته الشهيرة **العين تسمع والأذن ترى** ثلاثة أجزاء عن **الفن المصري** (دار المعارف سنة 1971) كما أصدر نفس البحّاثة وفي نفس الموسوعة مجلدًا عن الفن العراقي القديم وكانت دار المعارف قد أصدرت سنة 1970 مجموعة **محيط الفنون** تضمنت فصولا عن مصر والشرق الأدنى القديم.

أما عن باقي الحضارات القديمة فلا أعرفُ في المكتبة الفنية العربية كتبا تذكر إذا استثنينا ما ورد في فصول في الجزء الثالث والرابع والخامس من المجموعة الثانية لموسوعة **بهجة المعرفة** وكذلك ما تضمنه **محيط الفنون**.

ولست أدري هل أصدر الدكتور ثروت عكاشة المؤلفات الأربعة المعلن عنها ضمن **العين تسمع والأذن ترى** وهي :

- **التصوير الاسلامي الفارسي والتركي**
- **الفن الفارسي القديم**
- **الفن اليوناني**
- **الفن الروماني**

ولا بد هنا من ذكر كتاب للدكتور عكاشة بعنوان **الاغريق بين الأسطورة والابداع** جمع فيه أهم أساطير الميثولوجيا اليونانية وأرفقها بأكثر من 250 عملا فنّيا من مختلف العصور مستوحاة من هذه الأساطير. وهو كتاب لا يمكن أن نعتبره كتابا عن الفنّ الاغريقي.

الباب الخامس ـ حضارات عالمنا اليوم :

مهما كانت غزارة الانتاج الفني في مختلف الحضارات والعصور والميادين التي سبق ذكرها فإنها لا يمكن أن تُقارن بما تراكم من كنوز فنّية طيلة القرون الخمسة الأخيرة في الفضاء الأوربي ثم من بعده في أمريكا الشمالية.

ماذا عن كل هذا في المكتبة الفنية العربية ؟ أصدرت لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر في الستينات مجموعة في ستّة أجزاء عن تاريخ فنّ التصوير (**الفن الايطالي ـ الفن الفلامنكي ـ الفن الألماني ـ الفن الاسباني ـ الفن الفرنسي ـ الفن الانقليزي**) وهذا العمل وإن كان سريعا إلا انه أمين ودقيق ويحتوي كل جزء على حوالي 90 لوحة أما الطباعة فمستواها محدود وهي بدون ألوان.

وكانت نفس اللجنة فكرت في نشر سلسلة عن مدارس أو أساليب التصوير ولكني لم أعثر عليها، ولا أعرف إن هي طبعت أم لا، إلى جانب هذا العمل المحدود الذي حاول الشمول لا توجد سوى بعض الكتب المتفرقة كمؤلف ثروت عكاشة عن **ميكل أنجلو** أو كتاب حسن فؤاد عن **بيكاسو** أو كتاب **مشاكل الفن الحديث** لفوزي القش..

نظرة عامة عن واقع الكتاب الفني في النشر العربي :

أول ما يمكن استخلاصه من هذا التقييم النسبي هو أن المبادرات في هذا المجال عديدة ومشتتة ثم ان أهمها مصدره الجهات الرسمية التي لها أهداف معيّنة مركّزة أساسا على التراث أو الفن الوطني. والذي نلمسه بالنسبة إلى عمل هذه الجهات هو انعدام مخطط واضح على مدى فترة زمنية معيّنة ـ فهو مجهود مرتبط بإمكانيات الميزانية وتغير المسؤولين... ثم ان هذه الكتب التي تصدر عن الوزارات وإدارات الثقافة قلّما تدخل السوق العادية الطبيعية فتبقى في المخازن أو توزّع على من ليسوا في حاجة إليها.

أما دُور النشر الخاصة أو العامة التي دخلت هذا الميدان فهي كما رأيتم قليلة جدا. لعل أهمها دار المعارف التي تبنّت عددا من الكتب المتفرقة وبعض المجموعات الهامة **كمحيط الفنون** أو العمل الذي سبق أن نوّهنا بقيمته أعني مجموعة **الأذن تسمع والعين ترى**. وشعوري أن الانتاج المصري الذي ينطلق من شغف قوي بالثقافة يتلاءم مع امكانيات وحاجيات المجتمع وهو أقرب إلى الواقع من أي إنتاج آخر.

في تونس أقدم دور النشر التي تخصّصت في الطباعة الفنية مؤسسة سيراس وهي المؤسسة التي واكبت نموّ السياحة في تونس وساهمت في تطوير الاخراج والطباعة إلى

مستوى دولي. نشرت سيراس عدة كتب متفرقة عن التراث والفنّ في تونس وركزت على سلسلة الرسامين التونسيين وهي في رأيي تجربة ناجحة حرية بالدرس خاصة وأن توزيعها يكاد يكون كله محليا.

أما دار الجنوب للنشر ـ وهي تونسية أيضا ـ فقد اختارت منذ تأسيسها سنة 1976 أن تكون دار الكتاب الفني العربي. حققت هذه الدار انطلاقة طيّبة وذلك بفضل ما أبرمته من عقود مع بعض الجهات الرسمية في الدول العربية وبفضل عقود النشر المشتركة التي أبرمت مع دور نشر أوربية ـ إيرانية وخاصة عربية أذكر منها الدار العربية للكتاب ـ والمنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس ـ والشركة الوطنية الجزائرية.

إلا أن نشاط هذه الدار تقلص في هذه السنوات الأخيرة فلم تصدر أي كتاب فني جديد منذ 1985.

هكذا يتضح أن ميدان الكتاب الفني مازال ميدانا بكرا ويا للأسف ومهما تعدّدت المبادرات والمحاولات فان القارىء والمثقف العربي لا يجد في المكتبات العربية من الكتب ما يفتح له أبواب المعرفة على كل ما يتعلق بالطبيعة وإبداعات الخالق عزّ وجلّ أو على ما خلّفته الحضارات الانسانية المختلفة من كنوز فنية لا تحصى عبر آلاف السنين.

وفي حين نرى العديد من المجتمعات التي تنتمي إلى غير ثقافتنا ولغتنا تنهل بكلتا يديها وبدون انقطاع من تراثنا لا يجد القارىء العربي ولو كتابا واحدا يعرض بشمُول وبما يكفي من مادة مصوّرة تاريخ الفن العربي الاسلامي، كما لا نجد ما يُشفي الغليل عن فنون الحضارات الأخرى التي كلها ملك مشترك للبشرية قاطبة.

وهذا الوضع لم يعد يقبله العقل ولم يعد له مبرّر إذا اعتبرنا وعي المثقف العربي وعدد المثقفين العرب وكذلك وفرة ومستوى التجهيزات الصناعية لتوفير الكتاب الفاخر في العالم العربي.

4 ـ كيف نغيّر هذا الواقع :

هذه مجرد رؤوس أقلام :

1) الكتاب الفني احد عناصر عمل متشعب متكامل يهدف إلى نشر الثقافة الفنية وتنمية الحس الجمالي.

أساس هذا العمل المدرسة ولو كان لدينا قدرة الاقناع لحملنا كل حكومة عربية على الأخذ بيد المعلمين وتكوينهم فنّيا.

الكتاب كما ذكرنا هو الأساس إلى جانب المتحف والمعرض والسينما والتلفزة.
لا يمكن أن يتطور هذا أو يبقى الآخر مغمورا لكن الأساس في كل هذا هو الكتاب.

2) إذا حصرنا موضوع الكتاب الفنّي يمكن بعث القطاع ولو بصفة محتشمة إذا حصل الاتفاق بين ثلاث أو أربع دور نشر على برنامج مشترك الشيء الذي يخفف من التكاليف ويفتح سوقا أوسع أمام المنتوج.

صناعة الكتاب الفني لها دور أساسي في التقدم بالطباعة العربية.
تفتح مجالات عديدة للتخصّص في مجالات راقية : فرز ألوان ـ إخراج ـ طباعة ـ تجليد.
صناعة غنية : من التصوير إلى الرسم إلى الأفراح فهي من أقدر الصناعات على خلق مواطن شغل من أعلى مستوى.

4) لا بد من خطة لاستغلال الموجود عندنا من تجهيزات وطاقات.
التكوين ! مهما كانت التكاليف. الاستعانة بعضنا ببعض وإذا لزم بالفنيين من الخارج.

التقرير النهائي والتوصيات

انطلاقا من الأهداف القومية والانسانية التي قامت من أجل تحقيقها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الناشرين العرب.

وعملا بقرار المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (نوفمبر 1985) الداعي إلى تقديم تصورات تعين على اتخاذ اجراءات لتنفيذ الخطة الشاملة للثقافة العربية على المستويين القطري والقومي.

وتجسيدًا للتعاون القائم بين المنظمة والاتحاد في اطار تطوير الثقافة العربية حاضرا ومستقبلا.

- وبدعوة كريمة من الاتحاد، عقدت في طرابلس/الجماهيرية العظمى خلال الفترة 20 ـ 1989/6/25.ندوة محورها :

«الثقافة بوصفها صناعة» شاركت فيها صفوة من العاملين في حقول الثقافة والنشر عبر الساحة العربية في محاولة لتدارس القضايا والموضوعات ذات الصلة بالصناعات الثقافية وأوضاع النشر والكتاب العربي ومستقبله.

- وفي مستهل الجلسة الافتتاحية للندوة ألقى الدكتور خليفة محمد التليسي، الأمين العام لاتحاد الناشرين العرب، كلمة أشاد فيها بالتعاون الوثيق بين المنظمة والاتحاد مؤكدا أهمية التآزر مع المنظمة في سعيها الدائب إلى تطوير العمل الثقافي العربي، ومعبرا

عن الاعتزاز بالخطة الشاملة باعتبارها عملا رائدا وجهدا مباركا على طريق العمل الثقافي القومي.

- كما عبر عن غبطته في احتضان الاتحاد لهذه الندوة على أرض الجماهيرية وهي تستعد للاحتفال بمرور عشرين عاما على ثورة الفاتح العظيم مؤملا أن تكون هذه فاتحة خير لسلسلة من الندوات تنهض على التعريف بالخطة الشاملة وكشف أبعادها والسعي لترجمة توصياتها إلى برامج ومشروعات مثمرة، وفي خاتمة كلمته، شكر الأستاذ الأمين العام للاتحاد كل المشاركين في الندوة الذين تجاوبوا مع الدعوة باعداد الدراسات منوها بما قدمته الجهات المعنية في الجماهيرية من دعم وتشجيع لعقد الندوة في أجواء تتجاوب مع توجهات هذا البلد الأمين في احتضان كل عمل قومي يستهدف رسم الخطوات الوثيقة على طريق وحدة هذه الأمة وخدمة أهدافها.

- ثم ألقى الدكتور محمد صالح الجابري، ممثل المنظمة في الندوة كلمة نقل من خلالها شكر المدير العام للمنظمة وتقديره لكل الحاضرين مشيدا بما أبدى ويبدي اتحاد الناشرين العرب وأمينه العام من تعاون مع المنظمة بالمشاركة في أنشطتها معتبرا هذه الندوة خطوة مميزة لاشراك المثقفين والمفكرين العرب في رسم الخطوات العملية الكفيلة بنقل الآراء والأفكار التي تضمنتها الخطة الشاملة إلى حيز التطبيق.

- وقد أجمع المشاركون على انتخاب الأستاذ الدكتور خليفة التليسي رئيسا للندوة وتشكيل لجنة لصياغة ما تنتهي إليه من توجهات وتوصيات والموافقة على منهج تسيير الجلسات وإنتخاب رؤسائها ومقرريها (مرفق 1).

- وقد أفضت العروض المقدمة والمناقشات التي دارت حولها إلى ما يلي :

- اعتبارا إلى أن القطيعة ما تزال قائمة بين الثقافة الأدبية التقليدية وبين الثقافة العلمية والتقنية والصناعية.

- واعتبارا إلى أنه يتعين أن تتم المصالحة بين الاقتصاد والثقافة لتزدهر من جهة الصناعة الثقافية الخاضعة أساسا إلى القوانين الاقتصادية ومقتنيات التكنولوجيا وبين الرؤية الجمالية التي يتعلق بها المبدع.

- واعتبارا إلى أن ذلك يستوجب من الأقطار العربية دعم الصناعات الثقافية ووضع البرامج للحصول على مساعدات المصارف والمؤسسات المالية لقانون المؤسسات التي ستقوم بنشاطات في مجال الصناعات الثقافية.

- ونظرا إلى أن ذلك يقتضي اشاعة الثقافة العلمية والتقنية والصناعية في كل الأوطان العربية بشتى الطرق والوسائل.

- واعتبارا إلى أن هذا الأمر يفرض ادخال حسن التصرف في تسيير الجمعيات والمؤسسات الثقافية وكذلك العناية بالتشغيل في الميدان الثقافي وحث الراعين والمناصرين للثقافة على الاسهام في النهوض بها.
- ونظرا إلى أن اقحام الثقافة في الدورة الاقتصادية يقتضي ايجاد الصيغ القانونية والجبائية الملائمة ويستوجب التركيز على التعليم والتكوين في هذا المجال ويفرض ايلاء اللامركزية في مجال التنمية الثقافية الأهمية البالغة.

فان المشاركين في الندوة يقترحون **في مرحلة أولى الصيغ العملية** والتنفيذية التالية :

أولا : فيما يتعلق بوسائل الانتاج في الصناعات الثقافية :

1) قيام المنظمة بمسح شامل في كافة الأقطار العربية بالنسبة إلى :

أ - وسائل الانتاج في الوطن العربي في مجال الصناعات الثقافية.

ب - العناصر البشرية العاملة في هذه الصناعات.

ج - المواد الأولية الداخلة في هذه الصناعات.

د - الخامات الأولية المتوفرة في الوطن العربي.

2) سن التشريعات المتمشية مع تطور الصناعات الثقافية والمتلائمة مع التنظيمات الكفيلة بتشجيع المؤسسات العربية على الاستثمار في الصناعات الثقافية.

3) اعفاء الأفراد والمؤسسات التي تقدم هبات للجمعيات والهيئات الثقافية من الضرائب بنسبة معينة من رقم المعاملات.

4) قيام الدول العربية بمناسبة العقد العالمي للتنمية الثقافية بانشاء صناعات ثقافية جديدة والاهتمام بما هو قائم منها، والتوعية بأهمية الثقافة واسهامها في التنمية الشاملة.

5) المبادرة بانشاء صناعات انتاج الورق والاحبار والمواد اللازمة لصناعة الكتاب والأدوات المدرسية بالوسائل الحديثة في أكثر من موقع عربي.

6) الحث على انشاء وكالة للنهوض بالابداع الصناعي والتصميم في الميدان الثقافي في الأقطار العربية من مهامها القيام بأنشطة للتعريف بهذا الفن وبمسابقات بين المبدعين والسعي بمدهم بمساعدات الدولة لتحقيق مشاريعهم والمساهمة في المشاريع التي تقترحها الدولة.

7) الحث على انشاء مراكز جديدة للمبدعين ولتوزيع الانتاج الثقافي في مجال اللامركزية الثقافية وكذلك تفويض سلطات جديدة للمجموعات المحلية والمجالس وتمكينها من وسائل كبرى في هذا الميدان.

ثانيا : فيما يتعلق بعناصر الانتاج في الصناعات الثقافية :

8) ايلاء التعليم والتكوين في كل ما يتعلق بالصناعات الثقافية الأهمية الكبرى في كل مستويات التعليم وبالخصوص ادخال مادة صناعة النشر في المعاهد الوسطى والعليا لذلك (مثل كليات الصحافة وعلوم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية).

9) الاستفادة من خبرة اليونسكو وما تقوم به المنظمات الدولية من برامج في مجال التأهيل في ميدان الصناعات الثقافية وخاصة النشر.

10) استمرار المنظمة في اقامة دورات تأهيل للمتدربين في مجال حقوق المؤلف، وتشريعات النشر بالتعاون مع الجهات الدولية والعربية.

11) وضع الاتفاقيات التي صدرت عن المنظمة وصادقت عليها الدول العربية في مجالات حقوق التأليف وتيسير الانتاج الثقافي ورعاية المبدعين موضع التنفيذ وتطويرها والعمل على أن تصبح قوانين نافذة المفعول في الأقطار العربية.

ثالثا : فيما يتعلق بسبل تمويل الانتاج في الصناعات الثقافية :

12) الحث على تأسيس شركات لتنمية الصناعات الثقافية وتمكينها من التجمع والاندماج من الوجهة القانونية والادارية والمالية.

13) انشاء صناديق قطرية للتنمية الثقافية لتمويل الانتاج الثقافي والصناعات الثقافية ودعم العاملين في مجالاتها.

14) انشاء صندوق قومي للتنمية الثقافية بمساهمة الدول العربية والمصارف والرأسمال العربي للقيام بدعم المشاريع القومية في مجال الانتاج والصناعات الثقافية وتقديم ضمانات وتسهيلات لصناديق التنمية الثقافية القطرية.

15) حث المنظمة العربية على عقد ملتقى للمستثمرين العرب بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المعنية في ضوء نتائج المسح والتشريعات الثقافية لحثهم على استثمار أموالهم في مشاريع الصناعات الثقافية في الوطن العربي.

16) الاستفادة من مساعدات الصناديق الدولية للتنمية الثقافية التابعة للهيئات الدولية (الإمم المتحدة والهيئات التابعة لها والاسيسكو وغيرها) وذلك في مجال القروض والضمانات لدعم صناديق التنمية الثقافية القومية والقطرية.

17) قيام المنظمة العربية بدراسة مشتركة مع اليونسكو لامكانية انضمام المجموعة العربية كطرف واحد إلى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف والاستفادة من المعونات التي تقدمها اليونسكو إلى البلدان النامية من أجل تغطية هذه الحقوق.

رابعا : فيما يتعلق بالتبادل والترويج في الصناعات الثقافية :

18) تبني المنظمة العربية بالتعاون مع الاتحادات والمنظمات المعنية ليوم قومي للكتاب العربي يحدد كل قطر تفاصيل برنامج الاحتفاء به.

19) دعوة المنظمة العربية للعمل مع الدول العربية والاتحادات القومية المعنية لتنسيق معارض الصناعات الثقافية على الصعيدين العربي والدولي.

20) قيام اتحاد الناشرين العرب بتنظيم المشاركة العربية في المعارض العالمية للكتب في ضوء تخطيط عربي موحد يستهدف تقديم صورة ناصعة عن الكتاب العربي.

21) العمل على تأسيس نوادي الكتاب وبالشكل الذي يؤمن اشتراك أكبر عدد من القراء ووصول الكتاب إليهم بصورة منتظمة وتشريع اللوائح الكفيلة بانتظام عمل هذه النوادي وتشجيعها.

22) دعوة اتحاد الناشرين العرب لعقد مؤتمر للناشرين للبحث عن سبل وآفاق جديدة لترويج الكتاب العربي والاستفادة من التجارب العالمية وأنظمة النشر في البلدان المتقدمة.

23) حث الدول العربية على تخفيض أجور شحن الانتاج الثقافي ومواد الصناعات الثقافية إلى أقصى حد ممكن.

24) توظيف الاعلام في عملية ترويج الصناعات الثقافية وتكوين وعي اجتماعي بسوق الكتاب الثقافي.

وفي الجلسة الختامية التي ترأسها الأستاذ خليفة التليسي أقر المشاركون في الندوة التقرير الختامي معربين عن عمق تقديرهم للجماهيرية العظمى وللدور الذي تنهض به في حركة تطور الثقافة العربية وصادقوا على توجيه برقية شكر وامتنان لقائد الثورة العقيد معمر القذافي.

كما سجلوا تقديرهم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ممثلة في مديرها العام الدكتور مسارع الراوي والعاملين في ادارة الثقافة، ولاتحاد الناشرين العرب وأمينه العام.

وفي نهاية الندوة ألقى الدكتور محمد صالح الجابري، ممثل المنظمة العربية كلمة حيا فيها المشاركين والمنظمين على ما وفروا من فرص النجاح للندوة مؤكدا عزم المنظمة على المضي في تنظيم مثل هذه الندوات الفكرية.

وختم الندوة الدكتور خليفة التليسي، الأمين العام لاتحاد الناشرين العرب بكلمة شكر فيها كل الأساتذة الذين لبوا دعوة المنظمة والاتحاد سواء من الأقطار العربية أو من داخل الجماهيرية ومن جامعاتها المختلفة، مشددا على أهمية مثل هذه الندوات، منوها بالتعاون القائم بين المنظمة والاتحاد وبما يحظى به الاتحاد من مكانة على الصعيدين : القطري والقومي.

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ تونس